#### الجممورية الجزائرية الحيمقراطية الشعبية République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supèrieur Et de la Recherche Scientifique Université Akli Mohand Oulhadj -Bouira-Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي، و البحث العلمي جامعة أكلي محند أولحاج -البويحة-كلية العلوم الافتصادية و التجارية و علوم التسييح

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد كمي

#### الموضوع:

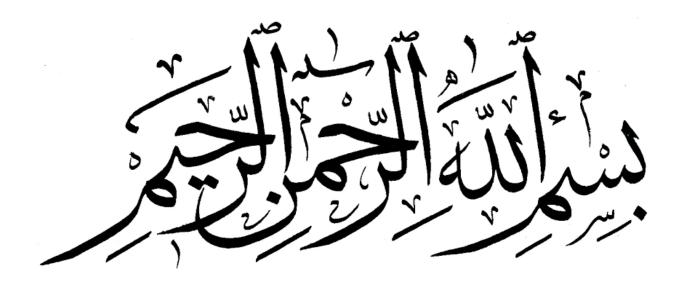
أثر الانفاق العام في التضخم والنمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980–2018)

<u>تحت إشراف:</u> د. مولاي بوعلام من إعداد الطلبة: باشوش حياة

# أعضاء لجنة المناقشة:

- د. علام عثمان .....رئيسا
- د. مولاي بوعلام ..... مقررا ومشرفا
- أ. زاوى ياسمينة .....عضوا مناقشا

السنة الدراسية: 2020-2019







# فهرس المحتريات

# فهرس المحتويات

# <u>فهرس المحتويات:</u>

فهرس المحتويات
فهرس المحتويات
قائمة الجداول
مقدمة عامةأ
الفصل الأول: الاطار النظري للنفقات العامة وعلاقتها بالتضخم والنمو الاقتصادي
تمهيد:
المبحث الأول: الاطار النظري للنفقات العامة
المطلب الأول: ماهية النفقة العامة وتقسيماتها
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنفقات العامة
المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة:
المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالانفاق العام
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
المطلب الثالث: دور سياسة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي
المبحث الثالث: الإطار النظري للتضخم وعلاقته بالانفاق العام
المطلب الاول: مفهوم التضخم وأنواعه
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم
المطلب الثالث: دور سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار في المستوى العامل للأسعار (محاربة
التضخم)
خاتمة الفصل:
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتطور كل من النفقات العامة، التضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد
الجزائري للفترة (1980–2018)
تمهيد:
المبحث الأول: دراسة تحليلية للنفقات العامة وتطورها في الحزائر للفترة (1980–2018)

# فهرس المحتويات

39	المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر
41	المطلب الثاني: اتجاهات السياسة الانفاقية في الجزائر
51	المطلب الثالث: تطور وتحليل الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2018
55	المبحث الثاني: تحليل مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)
55	المطلب الأول: تطور بعض المؤشرات المتعلقة بالناتج الوطني الداخلي الخام للفترة (1980-2018)
59	المطلب الثاني: اتجاهات المخططات التتموية في الجزائر
65	المطلب الثالث: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2018)
68	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر للفترة (1980–2018)
68	المطلب الأول: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1980-2018)
70	المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر
73	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية والمالية لمكافحة التضخم في الجزائر
83	خاتمة الفصل:
للفترة	الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر الانفاق العام في التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائري
84	
85	تمهيد:
86	المبحث الأول: دراسة نظرية للجانب التطبيقي
	المطلب الأول: اختبار الاستقرارية
92	المطلب الثاني: السببية
97	المطلب الثالث: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)
99	المبحث الثاني: دراسة الاستقرارية والسببية واختبار التكامل المشترك
99	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة
100	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مع اختبار السببية
102	المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك
104	المبحث الثالث: تطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي "VAR" على متغيرات الدراسة
104	المطلب الأول: تقديم نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR"

# فهرس المحتويات

111	المطلب الثاني: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي
116	المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة
118	خاتمة الفصل:
120	خاتمة عامة
124	قائمة المراجع
131	الملاحق
149	ملخص

# قائمة الأشكال والجداول

# قائمة الأشكال والجداول

# قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
24	آلية عمل أثر المضاعف و المعجل	1-1
30	يوضح التضخم عند كينز	2-1
33	الطلب على النقود حسب فريدمان	3-1
34	تضخم التكاليف (النفقة)	4-1
51	تطور اجمالي النفقات العامة خلال الفترة (1980-2018)	1-2
53	تطور حجم نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة (1980-2018)	2-2
58	نسبة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام للفترة (2000-2018)	3-2
66	منحنى تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2018)	4-2
69	منحنى تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1980-2018)	5-2
78	العلاقة بين معدل زيادة الإنفاق العام ومعدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي	6-2
91	منهجية مبسطة لاختبار الجذر الوحدوي	1-3
114	الدائرة الأحادية لاختبار الجذور المتعددة	2-3

# قائمة الأشكال والجداول

# <u>قائمة الجداول:</u>

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
43	برنامج استثمارات المخطط الخماسي الأول	1-2
45	برنامج استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	2-2
47	التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي	3-2
49	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو	4-2
50	مضمون برنامج التنمية الخماسي	
55	تطور بعض المؤشرات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام للفترة (1980–2018)	6-2
58	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الخام بالأسعار	7-2
36	الجارية للفترة (2000–2018)	7-2
60	استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	8-2
61	تطور الاستثمارات من 1979 الى 1990	9-2
61	تطور معدل النمو الإنتاجي الصناعي (1985-1991)	10-2
66	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2018)	11-2
68	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)	
74	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر	13-2
75	تطور معدل الاحتياطي الإجباري (2001-2018)	14-2
80	تطور صافي القروض للدولة (2000-2018)	15-2
82	تطور المديونية الخارجية (2000–2018)	16-2
100	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	1-3
101	نتائج اختبار درجة التأخير	2-3
102	نتائج اختبار سببية غرانجر	3-3
103	نتائج اختبار جوهانسن للمتغيرات	4-3



أخذت مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد حيزا هاما في الفكر الاقتصادي، حيث يعتبر كل من الانفاق العام والنمو الاقتصادية الكلية، التي تعطينا صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية للدولة، كما تعتبر من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة للتدخل من خلال سياستها المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي و تحقيق مختلف أهدافها.

وتعد الجزائر من دول النامية التي تسعى جاهدة الى مسايرة التقدم ومواكبة التطور الحضري الذي يعرفه العالم، وجدت نفسها مضطرة لتحسين سياستها الاقتصادية، حيث قامت الجزائر منذ الاستقلال بتطبيق سياسة مالية توسعية في غالب الأحيان من أجل رفع المستوى المعيشي وتحقيق معدلات نمو مقبولة تتيح الوصول الى تتمية شاملة للبلد، إلا أن هذه الأهداف لم يتم الوصول لها بسبب المعوقات التي لاقتها الحكومة في جانب الحصول على مصادر التمويل وزيادة إيرادات الخزينة العمومية، على اعتبار أن أهم الموارد المالية تتأتى من الجباية البترولية، وهذه الأخيرة عرضة لمختلف الأزمات، كتدهور أسعار البترول في السوق العالمية أو انخفاض في قيمته (الدولار)، و هذا يظهر جليا على نشاط مختلف المؤشرات الاقتصادية، وخير دليل على ذلك الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 التي أدت الى انهيار شبه كلي للاقتصاد الجزائري، هذا ما دفع بالسلطات آنذاك الى محاولة تغيير وبعث الاقتصاد الوطني من جديد.

وعليه كان لابد من تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي عن طريق سياسة الانفاق العام، قصد محاولة الخروج من هذه الأزمات والرفع من معدل النمو الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، إذ انتهجت سياسة توسعية في الانفاق العام من خلال الاصلاحات الهيكلية وكذا برامج التنمية الاقتصادية منذ 2001 الى غاية 2019، وذلك بهدف تشيط الاقتصاد الوطني والحد من التضخم، نتيجة لارتفاع أسعار البترول بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة.

#### I - الإشكالية:

قصد تحديد الموضوع محل الدراسة، طرحنا النساؤل التالي:

ما هو أثر سياسة الانفاق العام في التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

وضمن هذه الإشكالية تندرج الأسئلة الفرعية من أجل تبسيط الدراسة كالتالي:

- 1 ما هي الأسس النظرية لمفهوم الانفاق العام وأهم أسبابه والآثار الناجمة عنه والمؤشرات ذات العلاقة به في الجزائر؟
- 2 ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر؟ وهل توجد علاقة بين الانفاق العام والنمو
   الاقتصادي في الفكر الاقتصادي؟
- 3 ما مدى تأثير برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر على التضخم والنمو الاقتصادي؟ وهل ساهمت هذه البرامج في مكافحة التضخم؟



4 - هل توجد علاقة سببية بين الانفاق العام والتضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري؟

#### II - الفرضيات:

نظرا لطبيعة ومحتوى الدراسة، فقد تم إرفاق الإشكالية أعلاه بالفرضيات التالية:

- 1 وجود علاقة بين الانفاق العام وكل من التضخم والنمو الاقتصادي على المستوى النظري؛
- 2 يتطلب النمو الاقتصادي توفير مجموعة من العوامل المشجعة من بينها زيادة الانفاق العام الذي يعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.
- 3 الرفع من معدل النمو الاقتصادي والعمل على استدامته الهدف الأساسي لكافة البرامج التنموية التي تم طرحها في الجزائر وكذا محاربة التضخم؛
- 4 لا توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفاق العام ومعدل التضخم، ، بينما توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

#### III - أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع الى الاعتبارات التالية:

- محاولة تشخيص مدى أثر الانفاق الحكومي على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر ؟
- الموضوع يتماشى ويتناسب مع التخصص الذي درسناه، بالإضافة الى تشجيع المشرف على هذا الاختيار ودعمه للخوض فيه؛
- سلاسة الموضوع وهذا ما يساعدنا على أخذ المعلومات المطلوبة أثناء الدراسة والبحث، نظرا الأوضاع السائدة في الوقت الراهن (انتشار وباء كورونا)؛
  - الرغبة وحب الاستطلاع للتعرف على الجديد خاصة في ما يتعلق بالتتمية الاقتصادية للبلاد.

# IV - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في أنها تقيس الأثر الذي تتركه سياسة الانفاق العام على كل من التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بإعطاء نظرة عامة عن الوضعية الاقتصادية السائدة في الجزائر للفترة (2018–2018)، باعتبار الموضوع من العمليات الحساسة والحيوية في عملية التنمية بجميع أنواعها.

#### V - أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في معرفة نوعية العلاقة التي تربط كل من الانفاق العام، النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر، باستتتاج مادى تأثير كل متغيرة على الأخرى، وهناك أهداف أخرى تتمثل في:

- أهمية دراسة الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي؛
- محاولة إبراز تأثير متغيرات الدراسة في كل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني ابتداءا من 1980 الى غاية 2018؛
- تحليل قياسي للعلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي والتضخم باستعمال اختبارات الاستقرارية والسببية والتكامل المشترك.

#### VI - حدود الدراسة:

تتحدد دراستنا لهذا الموضوع من:

- الجانب الموضوعي: يتعلق بمفاهيم الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة الى المفاهيم المرتبطة بقياس الاقتصادي؛
- الجانب الزمني: الجانب الزمني للبحث محدد بالفترة (1980–2018)، قصد الإلمام بمختلف المراحل والتحولات التي مر بها الاقتصاد الوطني؛
  - الجانب المكاني: فقد وقع اختيارنا على دراسة الاقتصاد الجزائري.

#### VII - المنهج المستخدم:

لاختبار الفرضيات أعلاه اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يسمح بوصف الأنظمة والنظريات الخاصة بالمتغيرات، والمنهج التحليلي الذي يمكننا من تحليل الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة الى المنهج الاستقرائي من خلال ملاحظة وتحديد المشكلة، وتوصيف أهم المفاهيم المستخدمة في الدارسة ولكي تكتمل منهجية البحث ندعم الجزء النظري بجزء تطبيقي، كما هو متوفر في مادة البحث معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي الاحصائي وذلك باستخدام القياس الاقتصادي كأمر ضروري لتلخيص مثل هذه الظواهر وقياسها ونمذجة العلاقة المتواجدة بينها.

ولمعالجة هذه النمذجة ارتأينا الى تطبيق النماذج القياسية المستعملة لبيانات السلسلة الزمنية، وهذا نظرا للدور الحاسم التي تلعبه هذه النماذج في المعطيات الطولية.



#### VIII - هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اقتضت الضرورة الى تقسيم هذا الموضوع الى ثلاثة فصول على النحو التالى:

- الفصل الأول: يتناول هذا الفصل من هذه الدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للنفقات العامة وعلاقتها بالتضخم والنمو الاقتصادي، من خلال الإطار النظري للنفقات العامة في المبحث الأول، ودراسة الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالانفاق العام في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فيتضمن الإطار النظري للتضخم وعلاقته بالانفاق العام.
- الفصل الثاني: يشمل على الدراسة التحليلية لتطور كل من النفقات العامة، التضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1980–2018) وذلك من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تتاولنا فيه دراسة تحليلية للنفقات العامة وتطورها في الجزائر، وتحليل مسار النمو في الاقتصاد الجزائري كمبحث ثاني، أما المبحث الثالث سنقوم بدراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر.
- الفصل الثالث: تناولنا فيه دراسة تحليلية قياسية لأثر الانفاق العام في التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2018)، أين تم التطرق الى دراسة نظرية للجانب التطبيقي كمبحث أول، وفي المبحث الثاني سندرس الاستقرارية والسببية واختبار التكامل مشترك للسلاسل الزمنية، وفي الأخير المبحث الثالث سنقوم بتطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي "VAR" على متغيرات الدراسة.





#### <u>تمهيد:</u>

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في الآونة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع نشاطها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية هذه النفقات الى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها.

فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها لذلك نرى أن نظرية تزايد النفقات العامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي لحق بدور الدولة، لهذا سنتناول فيما يلي دراسة النفقات العامة من حيث: الاطار النظري للنفاقات العامة و أهم النظريات المفسرة لها، اضافة الى استبيان الأسباب المؤدية الى تزايد النفقات في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالانفاق العام، ولندرس أخيرا الإطار النظري للتضخم وعلاقته بالانفاق العام كمبحث ثالث.

# المبحث الأول: الاطار النظرى للنفقات العامة

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، بحكم أن النفقة العامة تعنى بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة على حد سواء لهذا تختلف وتتعدد تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها، كما أنها تختلف باختلاف أثارها الاقتصادية والاجتماعية.

# المطلب الأول: ماهية النفقة العامة و تقسيماتها

## أولا/ تعريف النفقة العامة:

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة، بواسطة إداراته وهيئاتها ووزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع، كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة 1.

وتعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها: " كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاحة عامة "2.

وهذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديين الذين يتفقون على معناه، ويظهر من خاله أنه يقوم على ثالثة عناصر رئيسية:

## 1 - النفقة العامة مبلغ نقدي:

تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها، وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت إقتصادية، إجتماعية أو غيرها.

ولا تعتبر النفقات العينية والتي تكون في شكل مزايا عينية كالسكن المجاني نفقات عامة، إلا أنه وكاستثناء في أوقات الحروب والأزمات الحادة، قد تعد بعض النفقات غير النقدية من قبيل النفقات العامة.

 $<sup>^{2}</sup>$  فليح حسين خلف، " المالية العامة "، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث - الجدار للكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص $^{2}$ 



 $<sup>^{-1}</sup>$  سوزي عدلي ناشد، " الوجيز في المالية العامة "، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص $^{-2}$ 

#### 2 - النفقة العامة يقوم بها شخص عام:

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام $^1$ ، ويقصد بالشخص العام ما ينتمي الى أشخاص القانون العام وهي: الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية.

وعلى هذا الأساس لا تعتبر نفقة عامة النفقة من قبيل الأشخاص الطبيعيين والمعنوبين حتى ولو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة، وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة، ويعتمد في الفكر المالي على معياريين للتفرقة بين النفقة العامة والخاصة<sup>2</sup>.

- أ المعيار القانوني: حسب هذا المعيار فإن النفقات العامة تعتبر بأنها تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام المتمثلين في: الدولة، الوزارات، الإدارات المركزية والمحلية العامة والمؤسسات العامة إذ أن طبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص بهم، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة باعتماده على القوانين والقرارات الإدارية بينما الثاني يعتمد على أحكام القانون الخاص، وبالتالي فنقطة الإرتكاز في هذا المعيار هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة الإنفاق.
- ب المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة، لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد. فإعتماد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة، فتعتبر النفقة العامة حسب هذا المعيار التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية.

وعلى ذلك فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة، وعلى العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة تلك التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتها الدولة في استخدام بعض سلطاتها الآمرة، على أن تكون هذه النفقات نتيجة لاستخدام هذه السلطات السيادية (تصدر عن هيئات خاصة).

وبالاعتماد على المعيارين السابقين معا يعتبر الانفاق العام هو ذلك الذي يقوم به شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

#### 3 - النفقة العامة تستهدف تلبية حاجة عامة:

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق واشباع حاجة من الحاجات العامة وهذا يعني أنه لتندرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تستهدف تحقيق مصلحة خاصة على الأفراد.

 $<sup>^{-2}</sup>$  محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، " مبادئ المالية العامة "، الطبعة الأولى، دار السيرة لنشر، الأردن،  $^{-2}$ 007، ص



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص $^{-1}$ 

وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد جميعا، إذ أن تساوي وتحقيق العدالة بين جميع الأفراد في تحمل الأعباء العامة كالضرائب يقابل بتساويهم في الانتفاع من النفقة العامة للدولة أما غياب العدالة فيفقدها مشروعيتها.

## ثانيا/ تقسيمات النفقة العامة:

بالرغم من تعدد وتنوع تقسيمات النفقة العامة سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على مستوى التطبيق والذي تظهره موازنات الدولة، إلا أن هذه التقسيمات في مجالها النظري والتطبيقي تسند الى معيارين رئيسيين أ:

#### 1 - المعيار الاقتصادي:

إن أهمية إعداد الميزانيات العامة السنوية يلزم الدولة ايجاد تصنيف يحوي جميع و ظائف الدولة التي تقوم بها، ويعتبر التصنيف الاقتصادي أهم هذه التصنيفات، ووفقا لهذا المعيار يتم تصنيف النفقات العامة بالاستناد الى عدد من المعابير أهمها<sup>2</sup>:

#### أ - معيار طبيعة النفقة العامة:

تنقسم النفقات العامة الى مجموعتين:

- النفقات الحقيقية: وهي صرف الأموال العامة على الأجور والرواتب لمعاملين بالدولة، وكذلك على شراء السلع والخدمات الأزمة لتسير عمل إدارات وأجهزة الدولة، وهذا النوع من النفقات يزيد من الإنتاج القومي.
- النفقات التحويلية: وهي صرف الأموال العامة على الإعانات الاجتماعية، والدعم الحكومي في الضمان الاجتماعي، و البطالة... الخ، هذا النوع من النفقات لا يزيد من الناتج القومي، لأنه يهدف الى إعادة توزيع الدخل والثروات بين المواطنيين، ودعم الفقراء من أبناء المجتمع<sup>3</sup>.

#### ب - معيار دورية النفقات العامة:

يمكن تقسيم النفقات العامة الى:

 $<sup>^{-3}</sup>$  طارق الحاج، " المالية العامة "، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،  $^{-3}$ 009، ص $^{-3}$ 



<sup>1-</sup> محمد عبد العزيز عثمان، " المالية العامة "، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص470.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>- عادل أحمد حشيش، " أساسيات المالية العامة "، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2006، ص66.

- النفقات العامة الجارية: وهي تشمل النفقات التي لا تترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو في زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسة أو الهيئات العمومية، فغالبيتها تتسم بالدورية والتكرار يطلق عليها اسم "النفقات العادية"، وتشمل بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء وكل ما يتطلب تسيير مختلف الوزارات والوحدات الحكومي.
- النفقات العامة الرأسمالية: هذه النفقات ترتبط بفترة زمنية معينة والانفاق على المشاريع التتموية، والنفقات الاستثنائية والتي تتطلب مكافحة البطالة، ونفقات الإنعاش الاقتصادي، ويطلق على هذا الصنف من النفقات العامة اسم النفقات " الغير اعتيادية ".

#### ج - معيار الغرض من النفقة العامة:

تتقسم النفقات العامة الى ثالثة مجموعات:

- النفقات الإدارية: ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، والأزمة لقيام الدولة، وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن و الجهاز السياسي، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيها بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم.
- النفقات الاقتصادية: وهي النفقات العامة التي تنفقها الدولة لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات الإنتاج للقطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وأيضا زيادة الإنتاج القومي وتشمل هذه النفقات كل ما يتعمق بالمشروعات الصناعية والقصوى الكهربائية والري والصرف، أضف الى ذلك كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.
- النفقات الاجتماعية: وهي النفقات التي تتعمق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، والتي تتمثل في الحجات العامة التي تؤدي الى التتمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعميم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد والفئات ذات الموارد المحدودة، منح اعاقة وللعاطلين عن العمل...الخ<sup>1</sup>.

# 2 - المعيار الوضعى أو العملى:

من الناحية العملية تختلف الدول في الأسلوب الذي تتبعه لتقسيم النفقات العامة فكل دولة تستخدم التقسيم الوضعي أو العملي فهو التصنيف المعمول به في الميزانيات العامة التقليدية والحديثة ومن أهم تلك التقسيمات:

<sup>1-</sup> سوزي عدلي ناشد، " أساسيات المالية العامة: النفقات العامة - الايرادات العامة - الميزانية العامة "، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2003، ص27.



# أ - التقسيم الوظيفي:

يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الانفاق عليها، والتعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف وانتاجية القطاع الخاص، وبعد ذلك يتم تخفيض اعتمادات الانفاق وفق التكلفة.

#### ب - التقسيم الاقتصادي:

يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم الى الأعمال والمهام المختلفة التي تمارسها دوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية (زراعة، سياحة، صناعة)، ويؤخذ بالحسبان نفقات التوزيع تحول جزء من الدخل القومي من فئة لأخرى على شكل إعانات اجتماعية ومساعدات اقتصادية...الخ.

#### ج - التقسيم الإدارى:

وفق هذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة، الى عدد من الأبواب حيث يخصص كل باب لكل جهة إدارية أو وزارة معينة، أو كل باب خاص بوزارة معينة تقسم الى فروع اتفاقية، وكل فرع ينقسم بدوره الى عدد من البنوك الإنفاقية تخصص كل منها لوحدة أقل مستواها التنظيمي من المستوى التنظيمي للوحدة الإدارية التى يخصص لها فرع محدد 1.

## المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنفقات العامة

عرف العالم طوال ثلاثة قرون انطلاقا من القرن السادس عشر وصولا الى القرن الثامن عشر ثورة علمية سبقت الثورة الصناعية بأوروبا، ما سمح بتكوين أفكار تجاه الطبيعة على خلفية ما وفرته المعرفة العلمية عنها، أين بدأ الاقتصاديون يناشدون بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية على غرار ما أشار اليه آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم " الذي نشر عام 1776.

وتطور الفكر الكلاسيكي من خلال مجموعة من الاقتصاديين على غرار: ديفيد ريكاردو، توماس مالتوس، جان باتيست ساي وجون ستيوارت ميل في كتابه "مبادئ الاقتصاد القياسي" سنة 1848.

بعد ثورة 1848، عرفت الرأسمالية تصدعات نتجت عن انقسام المجتمع الى طبقتين الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال الأجراء بفعل تفشي البطالة لطغيان الآلة على الانتاج الصناعي، إطالة يوم العمل، عمالة الأطفال والمنافسة الشرسة بين الرأسماليين لزيادة أرباحهم، ما شجع المركسيين على انتقاد الرأسمالية، وهو ما

 $<sup>^{-1}</sup>$  عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص $^{-1}$ 



ظهر جليا في كتابات كارل ماركس خاصة كتابه " رأس المال "، بالاضافة الى مواقف روزا لوكسمبورغ وبول باران من الرأسمالية بإعتبارها استغلالا للطبقة العاملة.

وحتى يمكن التعرف بالتفصيل على موقف كل اتجاه من النفقات العمومية، سيتم استعراض كل منها على حدا:

# أولا/ النفقات العمومية وفق التحليل الكلاسيكي:

نادى الكلاسيك بضرورة تحجيم النفقات العمومية وحصرها في أضيق الحدود  $^1$  بعد التضارب الشديد الذي شهدته فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه، اذ رأى التجاريون أنه لا مفر من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من المعادن النفسية كالذهب والفضة من خلال خلق الفرص المناسبة لزيادة الصادرات وتحقيق الفائض في الميزان التجاري  $^2$ .

كما آمن الكلاسيك بحيادية النفقة العامة وغياب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لها، فضلا عن أولويتها وهو ما يستوجب ضبطها قبل البحث عن الايرادات اللازمة لتغطيتها، ومما يجدر ذكره هو غياب موضوع النفقات العامة في دراسات الكلاسيك، اذ لم يهتم هؤلاء كثيرا بآثارها وطبيعتها.

وحصر مفكروا هذه المدرسة ومن أهمهم آدم سميث " Adem Smith " دور الدولة في الحراسة أي حماية الحدود، العدل والتكفل بالأعمال العامة<sup>3</sup>، أما عن الحياة الاقتصادية فإنها تنظم بشكل عفوي خلال جو تنافسي يعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

اذ لخص آدم سميث النفقات العامة في تلك المتعلقة ب:

#### • نفقات المرافق العامة: التي قسمها الى:

- النفقات التي تسهل التتقل كالطرق، الجسور والموانئ ما يساعد على الحركية التجارية والنشاط الاقتصادى؛
- النفقات المتعلقة بتكوين الشباب، ما يساهم حسب وجهة نظره في زيادة رقي المجتمع على جميع الأصعدة في المدى البعيد من خلال مكاسبهم المعرفية.
  - نفقات الدفاع: هي مجمل ما ينفق لحماية الحدود من الأخطار الخارجية.

 $<sup>^{-1}</sup>$  عبد الكريم صادق بركات، " علم المالة العامة "، مؤسسة شاب الجامعة، الاسكندرية، 1981، ص 177.

 $<sup>^{2}</sup>$  عبد المطلب عبد الحميد، " السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلي) "، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003،  $^{2}$  ميد  $^{2}$ 

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> عبد الرزاق فارس، " الحكومة و الفقراء و الانفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 1979، ص22–23.

• نفقات العدالة: المبالغ التي ترصد للحفاظ على حقوق الأفراد.

غير أن جون ستيوارت ميل " J.S.Mille " ذهب الى أبعد من ذلك، اذ جعل التدخل الحكومي في أدنى مستوياته  $^1$  فلخص دور الدولة في وضع القوانين واستحداث الأنظمة الرامية الى عدم تهرب الأشخاص من التزاماتهم، حتى تحمي انتاجهم و ممتلكاتهم.

اضافة الى ديفيد ريكاردو " David Ricardo " الذي لم يبتعد كثيرا عن توجهات آدم سميث بل أظهر أن زيادة الانفاق العام يؤدي بالضرورة الى انخفاض الانفاق الخاص، كما بين أن مجمل النفقات تمثل عبأ على الدولة ينتج عنه تراجع الدخل الاجمالي، لذلك يستوجب الحد منها مالم تكن أساسية<sup>2</sup>.

# ثانيا/ النفقات العمومية وفق التحليل الماركسي:

ان قيام الدولة الاشتراكية، التي تعتمد على مبدأ الملكية العامة لوسائل الانتاج من طرف الدولة سمح لهذه الأخيرة أن تنعت بالمنتجة<sup>3</sup>، ما أدى لظهور التخطيط المالي وعليه تقوم المالية العامة في النظام الاشتراكي على:

- النفقات العامة: تسعى الدول الاشتراكية من خلال النفقات العامة الى تحقيق أهداف استثمارية وغير استثمارية، الشيء الذي يؤدي الى زيادتها نسبة الى الدخل الوطنى في مثل هذه المدارس؛
  - الموازنة العامة: تبين الموازنة العامة بين الايرادات ونفقات الدولة.

إلا أن الدولة في الفكر الماركسي تتدخل لإحداث التوازن بواسطة:

- نفقات الميزانية: هي نفقات استثمارية اي الانفاق على النشاط الانتاجي؛
- نفقات الخدمات العامة: نفقات على الخدمات (نشاط غير انتاجية) كالضمان الاجتماعي والتعليم.

## ثالثًا/ النفقات العمومية وفق التحليل النيوكلاسيكي:

جاءت نظرة المدرسة النيوكلاسيكية للنفقة العامة كرد فعل على المركسيين، حيث يرى ساي " أن كل نفقة تزيد عن مستواها تشكل اسرافا أو تبذيرا "4، لذلك وجب التحديد الدقيق للنفقة العامة حسبهم وحصرها في

3- محمد سعيد فرهود، " مبادئ المالية العامة " الجزء الثاني، جامعة حلب سوريا، 1982، ص29.

 $<sup>^{-4}</sup>$  رياض الشيخ، " المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية "، دار النهضة العربية، مصر،  $^{1956}$ ، ص $^{-108}$ 



 $<sup>^{-1}</sup>$  حمدي عبد العظيم، " الساسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي "، الدار الجامعية، الاسكندية، 2007 ، ص205.

<sup>-202</sup> المرجع نفسه، ص

الضروريات كتوفير الأمن والخدمات العامة، لأن كل ما يزيد عنها يعتبر حملا اضافيا سواء على عاتق الدولة أو الأفراد من خلال اسهامهم في الايرادات عن طريق الاقتطاعات والضرائب.

# رابعا/ النفقات العامة وفق التحليل الكينزى:

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1929 و 1932 عرف الاقتصاد العالمي أزمة كساد حادة، من مظاهرها وصول معدلات البطالة ببعض البلدان الى أكثر من 25% و انخفاض الانتاج القومي بها الى النصف أو الثلث<sup>1</sup>، مما أدى الى تكذيب أفكار المدرسة الكلاسيكية المؤمنة بقدرة السوق على تحقيق التوازن.

من تلك الأزمة بررت أفكار جون ماينارد كينز " J.M.Keynes " وأسس النظرية سنة 1936 التي تتقد قانون ساي القائل بأن العرض يخلق الطلب خاصة والأفكار الكلاسيكية عامة  $^2$ ، فبالنسبة له المشكل ليس مشكل منافذ أو تصريف للإنتاج، اذ ليس من المعقول أن الانتاج يخلق منافذ لتصريف المنتجات، وإلا لما حدثت الأزمات المذكورة التي كان سببها نقص المنافذ وسبل تصريف السلع وليس نقص الإنتاج بحد ذاته  $^3$ .

كما حاول كينز ايجاد العلاج ولم يقف عند تشخيص الداء فحسب، اذ أشار لإمكانية تجاوز الأزمة ما دامت تقتصر على نقص الطلب، وذلك بدفع عن طريق:

- زيادة القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة نتيجة ارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك؛
- ضرورة تدخل الدولة: وتحولها من دولة محايدة حسب الكلاسيك الى دولة متدخلة، قصد تصحيح عدم التوازن من خلال السياسات المالية<sup>4</sup>، لعدم ايمانه بفكرة اليد الخفية.

حيث يمكن للدولة حسب كينز أن تحصل على ايرادات وتقوم بإنفاقها كما يمكنها ممارسة الادخار والاستثمار، غير أن هذا التدخل وجب حدوثه بصفة غير مباشرة عن طريق السياسة المالية حتى يتم تجنب مظاهر الفوضى التي عرفها النظام الرأسمالي، فالدولة قادرة على تغيير مستوى ايراداتها من الضرائب لتغيير مستوى انفاقها على شراء السلع والخدمات.

ويمكن تلخيص أهم الأفكار التي حملها كينز وأنصاره حول النفقات العمومية في النقاط التالية:

- سياسة الانفاق العام تعتبر وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة؛
  - رفع الانفاق الحكومي يزيد من الدخل القومي من خلال أثر المضاعف؛
    - عدم الاهتمام بمصادر تمويل النفقات العمومية؛

<sup>4-</sup> مجيد ضياء، " النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلى "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص65.



<sup>-1</sup> عبد الرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص-1

<sup>-2</sup> رياض الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص-2

 $<sup>^{-3}</sup>$  رفعت المحجوب، " المالية العامة "، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص $^{-3}$ 

- امكانية تمويل النفقات الانتاجية من الأموال المكتنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة، أي تحويل الموارد المالية (عن طريق الضرائب) من القطاع الخاص الى الدولة، ومن ثم استعمالها في تمويل الانتاج.

# المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة:

#### أولا/ ظاهرة تزايد النفقات العامة:

ان ظاهرة اتجاه النفقات العامة الى التزايد والتنوع عاما بعد عام أصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة وبمختلف الدول، و ذلك نتيجة تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و قد خلص الاقتصاديون اعتمادا على استقراء الاحصاءات في مختلف الدول الى أن جعلوا هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي و الاجتماعي.

يعتبر العالم الألماني أدولف فاجنر Adolf Fagner أول من لفت الأنظار الى قانون زيادة النفقات العامة، بعد أن درس حجم النفقات العامة للعديد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، ويفسر فاجنر تلك الزيادة بنسبة التطور، فالدولة تتمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم فإن نفقتها تزداد تبعا لذلك.

لقد فرق فاجنر في هذا الصدد بين الوظائف الثلاثة للدولة وهي $^{1}$ :

- الوظيفة التقليدية: تتعلق هذه الوظيفة بالدفاع والأمن، و قد أرجع فاجنر تزايد النفقات العامة في ذلك الى اتجاه الدولة الى الأخذ بمركزية الادارة من جهة، والتوسع في بسط نفوذها من جهة ثانية؛
- الوظيفة الانتاجية: مع تزايد النقدم الفني و إمكانية الأخذ بنظام المؤسسات بدلا من الشركات المساهمة، تتزايد النفقات العامة نتيجة تزايد الوظيفة الانتاجية للدولة؛
- الوظيفة الاجتماعية: لقد أرجع فاجنر تزايد النفقات العامة الى رغبة الدولة في القضاء على الاحتكارات التي تؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعدم استفادة كافة الطوائف الاجتماعية من نتائج النمو الاقتصادي.

# ثانيا/ أسباب تزايد النفقات العامة:

<sup>-1</sup> سوزي عدلى ناشد، " الوجيز في المالية العامة "، مرجع سبق ذكره، ص-1



#### 1 - الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

نعني بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة، زيادة المنفعة الحقيقية التي تترتب عنها أي استفادة المواطنين من منافع اضافية، ومن أهم هذه الأسباب:

- أ الأسباب الايديولوجية: تغير دور الدولة من حارسة الى متدخلة (وحتى اشتراكية) على ما رأينا.
- ب الأسباب الاقتصادية: زيادة الايرادات، التوسع في انجاز المشاريع العامة، زيادة الدخل الوطني مثل الخطة الجديدة New Deal التي اتبعتها الولايات المتحدة في عهد روزفلت عام 1933، وسياسة القوة الشرائية التي اتبعتها حكومة ليون في فرنسا عام 1936.
- ج الأسباب الاجتماعية: زيادة النمو الديمغرافي تدفع الى زيادة الانفاق الحكومي، لمجابهة الطلب الجديد على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم بالإضافة الى تطور الخدمة العمومية وزيادة الطلب عليها كنتيجة لزيادة الوعى الاجتماعي ومطالبة المواطنين بتحسينها نوعا و كما.
- د الأسباب الادارية: يؤدي سوء التنظيم الاداري الى زيادة النفقات الادارية وخاصة في الدول النامية حيث تتخفض كفاءة وفعالية الانفاق العام بسبب الفساد وسوء اختيار المشاريع العمومية والبيروقراطية والبطالة المقنعة وسوء تطبيق نظام الأولويات في الحاجات العامة والضعف المؤسساتي بصفة عامة.
- الأسباب المالية: تؤدي سهولة الاقتراض الى كثرة لجوء الدولة الى الاقتراض (خدمة الدين)
   وخاصة عندما تكون الظروف الاقتصادية الدولية ملائمة حيث تلجأ الكثير من الدول الى الاقتراض
   وتقع في فخ المديونية لذلك من شروط صندوق النقد الدولي أن تكون الحكومة منتخبة و شرعية لكي
   لا تتحمل الأجيال المستقبلية أعباء أخطاء الحكومات الحالية 1.
  - $\mathbf{e} \mathbf{l}$  الأسباب السياسية: المساعدات بين الدول، نفقات الانتخابات  $^2$ .
- انتشار مبادئ الديمقراطية: إرضاء الناخبين وزيادة اهتمام الدولة بتوفير خدمات عامة ودسترة الكثير من الحقوق المدنية والاجتماعية في الكثير من الدول وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بالإضافة الى نفقات الانتخابات الرئاسية والنيابة والبلدية وما يتبعها من مصاريف للهيئات ذات الصلة.
  - نمو مسؤولية الدولة: تعويض خسائر المواطنين كانعكاس لنمو مسؤولية الدولة.

<sup>2-</sup> محرزي محمد عباس، " اقتصاديات المالية العامة "، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص96-97.



<sup>-</sup> د/ طالبي صلاح الدين، " محاضرات في المالية العامة "، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي نور البشير، الجزائر، 2016-2017، ص24.

• نفقات الدولة في الخارج: التمثيل الدبلوماسي، المساهمات المالية في تمويل ميزانيات الهيئات الدولية التي لديها عضوية فيها.

# 2 - الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

- أ تدهور قيمة العملة: دفع مبالغ نقدية للحصول على نفس المنفعة، أي ان العملة تفقد قيمتها عبر الزمن وهنا تصبح الدولة تنفق مبالغ اضافية للحفاظ على نفس القدرة الشرائية وبالتالي تضخم في الأرقام دون أن يقابله زيادة حقيقية في المنفعة المقابلة لها.
- ب اختلاف طرق المحاسبة: تختلف طرق المالية لتسيير مالية الدولة من بلد الى لآخر وحتى داخل الدولة من فترة لأخرى ما ينعكس في الاختلاف الأرقام والمبالغ في الميزانيات من حيث الايرادات والنفقات بما لا يعكس اختلافا حقيقيا في النفقات فمثلا بالنسبة لمبدأ العمومية، كما الحال في الانتقال من الوازنة الصافية الى طريق الموازنة الاجمالية فاتباع الطريقة الأولى يظهر الميزانية العامة أقل حجما من استخدام الطريقة الثانية كما أن تعدد الميزانيات وتداخل عناصرها يؤدي الى تكرار حساب بعض النفقات العامة.
- ج زيادة مساحة إقليم الدولة وسكانها: كالاحتلال، استرداد جزء من الإقليم، زيادة عدد السكان تؤدي الى زيادة النفقات العامة أ.

<sup>-1</sup> د/ طالبی صلاح الدین، مرجع سبق ذکره، ص-23



# المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالانفاق العام

تعتمد بعض السياسات الحكومية على أدوات السياسة المالية وبخاصة سياسة الانفاق من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن السياسة الانفاقية هي أداة الدولة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق متطلبات التقدم الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وكذلك توفير الاستقرار الاقتصادي.

# المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و العوامل المحددة له

## أولا/ تعريف النمو الاقتصادي:

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: " الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد "، كما يمكننا الإشارة الى مفهوم التوسع الاقتصادي الذي هو زيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول: أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي: معدل نمو الدخل الفردي.

#### وفقا لما سبق فإن النمو يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين؛
  - ارتفاع معدل الدخل الفردي.

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي.

كما أن سيمون كازنت يعرف النمو الاقتصادي بأنه: " إرتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانية المتنامية الى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها "1.

#### ثانيا/ العوامل المحددة للنمو الاقتصادى:

لا توجد هناك مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الاقتصادي، ومع ذلك فهناك عوامل معينة تلعب دورا مهما في المحاولات الرامية الى تطوير مثل هذه النظرية من أهم هذه العوامل ما يلي:

<sup>-3</sup> جلال خشيب، " النمو الاقتصادي (مفاهيم ونظريات) "، شبكة الألوكة، -2014، ص-3



#### 1 - كمية و نوعية الموارد البشرية:

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي حيث أن $^{1}$ :

#### معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي/عدد السكان

يتضح من المعادلة على أن معدل النمو يزداد كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان الى الضعف أيضا فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير.

ويدل هذا على أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه عملية التتمية الاقتصادية في الأقطار النامية، خاصة تلك التي تعانى من الضغط السكاني.

#### 2 - مدى توافر الموارد الطبيعية:

تعتبر الموارد الطبيعية عاملا مهما يمكن أن يساعد على تحقيق التنمية<sup>2</sup>، وهي تتكون من الأرض وما عليها و ما بداخلها، فكلما توفرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى ولذلك وجب على أي اقتصاد قومي أي ينمي الموارد الطبيعية التي لديها حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي مثل: البترول، المعادن، الغابات وغيرها، فكلما زاد استغلال هذه الموارد الطبيعية كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح<sup>3</sup>.

# 3 - تراكم رأس المال:

ينتج عنه تخصيص جزء من الدخل المالي للادخار، لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

- توقعات الأرباح؛
- السياسة الحكومية اتجاه الاستثمار.

إن ازدياد كمية رأس المال يؤدي الى زيادة الناتج وتحقيق النمو الاقتصادي حيث تزداد كمية رأس المال عن طريق الاستثمار، لهذا فتراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، والذي يعادل نسبة دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك، لكن تأثير هذا العامل يختلف من بلد لآخر.

 $<sup>^{-1}</sup>$  حربي موسى عريقات، " مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ،الأردن،  $^{2006}$ ،  $^{-0}$ 

<sup>-2</sup> فلیح حسن، مرجع سبق ذکره، -2

<sup>-3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص-3

#### 4 - التخطيط و الإنتاج الواسع:

يعتبر آدم سميث من أول الاقتصاديين الذي أبرز أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابه المشهور " ثورة الأمم " المنشور سنة 1776، فقد أوضح أن التحسن في القوى الإنتاجية ومهارة العمل يعزى الى تقسيم العمل وأكد سميث بأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا، فإن تقسيم العمل يكون أقل وبالتالي يقل حجم المبيعات الإنتاجية. ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للتنمية ضئيلا وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص، كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق، وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي، عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية الذي بدوره الى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف 1.

## 5 - معدل التقدم التقنى:

هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح باستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة و التي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وإن بقية كمية الإنتاج على حالها وإن حدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما الى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة فإن الانفاق الكلى على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول².

# 6 - التجارة الدولية:

تعد التجارة الخارجية من بين العوامل الأساسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، تكمن أهميتها لاعتبارين أساسيين<sup>3</sup>:

- الإعتبار الأول: أن التجارة الخارجية تعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية؛
- الإعتبار الثاني: أن التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة الكفاءة الإنتاجية بعد إرساء الأساس الصناعي للدول النامية، فيما يتعلق بالاعتبار الأول، فإن أهم ميزة تصنفها التجارة الدولية لدولة ما مع العالم الخارجي، هي أن قيام هذه التجارة يسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه عند محدودية مواردها الخاصة الطبيعية والبشرية، وتركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة نسبية.

 $<sup>^{-3}</sup>$ عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، " أساسيات الاقتصاد الدولي "، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص $^{-3}$ 



<sup>-1</sup> حربی موسی عریقات، مرجع سبق ذکرہ، ص-273.

 $<sup>^{-2}</sup>$  محمد ناجي حسن خليفة، " النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم) "، مصر،  $^{2001}$ ، ص $^{-3}$ 

#### 7 - عوامل بيئية:

يتطلب النمو الاقتصادي توفير مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، فوجود استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور يعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.

# المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

## أولا/ النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة الى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية في ما يلي:

- سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية؛
  - التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم؛
- الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار؛
  - ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي؛
- حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول الى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر الى أن يصل معدل الربح الى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور الى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي، وتقوده الى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التتمية. في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتتمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

# الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

- تجاهل الطبقة الوسطى؛
  - اهمال القطاع العام؛
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا؛
- القوانين الغير حقيقية: نزع التشاؤم المؤدي لحتمية الكساد؛
- خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل الى مستوى الكساد الدائم؛
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو: حيث افترض الكلاسيك حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم<sup>1</sup>.

# ثانيا/ النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين الى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي الى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛
- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا)؛
- بالنسبة لعناصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة؛
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي الى تخفيض سعر الفائدة فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة الى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق الطريقها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا؛

 $<sup>^{-1}</sup>$  عبلة عبد الحميد بخاري، " التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية "، الجزء الثالث،  $^{-3}$ 



- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار؛
- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي وصف ماريشال لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير، حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزء من الكل ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع؛
  - أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

#### أهم الانتقادات الموجهة إليها:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا نقل أهمية، كالنواحى الاجتماعية، الثقافية والسياسية؛
- القول بأن التنمية تتم تدريجيا باختلاف ما هو متفق عليه بالكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التتمية؛
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة الى ما قد يحدث على المدى الطويل؛
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينات من القرن العشرين<sup>1</sup>.

# ثالثا/ النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز (1883–1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة (1929–1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك.

ترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو وهي:

- معدل النمو الفعلي " Actual rate of growth ": وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل على الدخل، أي:  $G = \frac{\Delta Y}{V}$
- معدل النمو المرغوب " Warranted rate of growth ": وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها، أي:  $GW = \frac{S}{Cr}$

 $<sup>^{-1}</sup>$  عبلة عبد الحميد بخارى، مرجع سبق ذكره، -35-36-37-38.



Cr: ثابت يمثل رأس المال اللازم للحفاظ على معدل النمو المرغوب.

معدل النمو الطبيعي (GN): فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، التعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي − حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي أن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كلا المعدلين الفاعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وأن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود، حيث أن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو أ.

# رابعا/ النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

لقد فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الإبتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، الى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية و القوة العاملة. ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة، أي أن هناك تنظيما معينا للإنتاج في المجتمع يتضمن:

- تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق؛
  - البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة؛
  - الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، حالة العلم بوجه عام.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> - توفيق عباس عبد عون المسعودي، " دراسة في معدلات النمو للأزمات لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية) "، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص31–32.



ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل على العكس نجد الأجور في إرتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا1.

### خامسا/ النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية والمتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأستاذة غريك مانكي، ديفيد رومار وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية واحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والإبتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهماته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال الى جزأين هما: رأس المال المادي، و رأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.

### المطلب الثالث: دور سياسة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي

لقد أسهم التحليل الكينزي بحظ وافر في تحليل دور النفقات العامة في إحداث النمو الاقتصادي، وهو ما أصطلح عليه بالآثار الاقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل، ويطلق عليها كذلك " بأثر المضاعف " و " المعجل ".

المنابي فتيحة، " السياسات النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية – "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة – بومرداس، 2008-2009، -17.

<sup>-2</sup> توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سبق ذكره، ص-2

### أولا/ أثر المضاعف " Effet de multiplicateur "

إن فكرة المضاعف - التي طوره كينز - كان ثمرة بحث الانجليزي Richard Khan سنة 1931، والذي يعتبر أول من أدخل هذه الفكرة لنظرية الاقتصادية أن من خلال مقال له بعنوان " العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة " سنة 1931. والتي يؤكد بمقتضاها حتمية التزام الحكومة بتوفير البنى التحتية من أجل مضاعفة حجم التشغيل، فإجتماع مجموعة من الشروط لن يقتصر أثر هذه السياسة على عدد العمال المشغلين في شق الطرق وإنما سيكون أثرها أبعد من ذلك بكثير.

لقد وضح كينز أن المضاعف هو ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، حيث يكون الانفاق الاستهلاكي أحد عملية المضاعف<sup>3</sup>.

وهو يعبر عن الزيادة في المداخيل والإنتاج ( $\Delta Y$ ) الناتجة عن إرتفاع مبالغ النفقات العمومية ( $\Delta G$ ) بحيث أن تغطية هذه النفقات يكون عن طريق الموارد الجبائية  $\Delta Y$ , وبمعنى آخر فإن فكرة المضاعف تعبر عن عدد المرات التي يتضاعف استثمار مبدئي لتحقيق زيادة كلية في الدخل القومي  $\Delta Y$ .

وإذا كان تركيز Richard Khan على مضاعف التشغيل، ورؤية كينز من خلال نظرية مضاعف الاستثمار وأثره على الدخل القومي إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليستثمار بل كذلك الاستهلاك، والانفاق العام، والتصدير، ويمكن من خلاله تقييم فعالية السياسة المالية لذلك نستعين بما جاء به كينز لتوضيح ذلك من خلال صياغة هذا الاستدلال على شكل علاقة حدية $^{6}$ :

#### $\Delta Y = K * \Delta I$

حيث أن:

 $\Delta Y$ : يعبر عن التغير في الداخل.

- ΔI : يعبر عن التغير في الاستثمار.

- K : معامل المضاعف.

 $<sup>^{-1}</sup>$  خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، " أسس المالية العامة "، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص99.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>- Jean-José Quilés et autres, " **Macroéconomie : cours, méthodes, exercices corrigés "**, 2éme édition, Bréal édition, 2006, P148.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>- Gregory Mankiw, Mark Taylor: economics," **Thomson learning edition**", England, 2006, P421.

<sup>4-</sup> A.Samuelson, "les Grands Courants de la pensée économique – OPU – Alger ", 1993, P475-476.

5- وحيد مهدي عامر، " السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي – النظرية والتطبيق – "، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2010، ص124.

<sup>6-</sup> ب. برنييه و أ. سيمون، " أصول اللاقتصاد الكلي "، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، لبنان، 1989، ص163.

غير أن:

$$Y = C + I = > \Delta Y = \Delta C + \Delta I = > \Delta I = \Delta Y - \Delta C$$

$$ext{K} = rac{\Delta ext{Y}}{\Delta ext{Y} - \Delta ext{C}}$$
 : وتصبح العلاقة كالتالي

$$K = \frac{\Delta Y}{1 - \Delta C/\Delta Y}$$
 : تصبح العلاقة  $\Delta Y$  تصبح على  $\Delta Y$  تصبح العلاقة :

حيث يمثل:

الميل الحدى للاستهلاك.  $\Delta C/\Delta Y$ 

- و  $\Delta C/\Delta Y$  - 1: الميل الحدي للادخار .

وخلاصة القول أن فكرة المضاعف مفادها أنه: " عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات و أرباح و فوائد وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لانفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار. وبالتالي الدخول التي تتفق على الاستهلاك تؤدي الى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وكذلك الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار وكل هذا يساهم في زيادة الدخل بنسب مضاعفة ".

### "Effet d'accélérateur " ثانيا/ أثر المعجل

يعبر اصطلاح " المعجل " في التحليل الاقتصادي عن أثر الزيادة في الانفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل 1.

فالمعجل يبين أثر تغير الاستهلاك على الاستثمار ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

### $\Delta C/\Delta I$

ذلك أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين الى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات وآلات للرفع من الإنتاج وبالتالي الأرباح، وبزيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل القومي، ومما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعجل مما يحدث آثار تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الانفاق بزيادة الإنتاج.

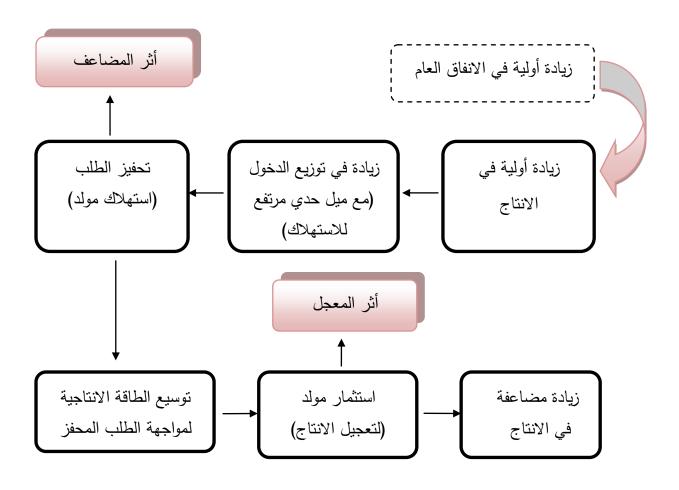
23

<sup>-1</sup> سوزي عدلي ناشد، " الوجيز في المالية العامة "، مرجع سبق ذكره، ص-1

وخلاصة ما تقدم أن هناك علاقة وطيدة تربط أثر كل من المضاعف والمعجل، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في دراسة الآثار التراكمية في كل من الدخل والاستهلاك والاستثمار، التي يحدثها الانفاق العام الأول، وكذلك مصدر تمويل الانفاق العام، والمتتبع لهذا الموضوع يتفق مع الرأي القائل أن مبدأ المضاعف والمعجل يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية وذلك نظرا لتطور الجهاز الإنتاجي بها وسرعة تحفيزه أ.

ويمكن توضيح العلاقة بينهما من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (1-1): آلية عمل أثر المضاعف والمعجل.



المصدر: نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، " المدخل الحديث في المالية العامة "، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2005، ص66.

 $<sup>^{-1}</sup>$  خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص $^{-1}$ 



#### المبحث الثالث: الإطار النظرى للتضخم وعلاقته بالانفاق العام

يعد هدف تحقيق التشغيل الكامل وتحقيق الاستقرار في المستوى العام الأسعار (محاربة التضخم) من المواضيع التي حظيت بأهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة من ناحية البحث والتحليل وتعتبر من أهم أهداف الدولة من خلال سياساتها الاقتصادية عامة والسياسة المالية خاصة، وتعتبر النفقات العامة أحد أهم أدواتها في هذا المجال لمعالجة هاتين المشكلتين، وفيما يلي سنتطرق الى دور سياسة الإنفاق العام في محاربة التضخم.

## المطلب الاول: مفهوم التضخم وأنواعه

#### أولا/ مفهوم التضخم:

لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقى قبولا عاما في الفقه الاقتصادي، وهو ظاهرة عالمية الانتشار سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وقد أتفق على أن تكون نظرية كمية النقود التي أتى بها الاقتصاديون الكلاسيكيون في مجال النقود، هي أساس معظم هذه التعاريف، وهم يسلمون بأن التضخم هو كل زيادة مستمرة في الإصدار النقدي أ.

كذلك يعرفه البعض بأنه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول $^2$  فترتفع الأسعار، كما يعرف بأنه الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي، بما يؤدي الى زيادة مستمرة في الأسعار يتم قياسها عن طريق التغيرات الحادثة في الأرقام القياسية للأسعار.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التعريفات السابقة، تعتبر قاصرة في قوتها التفسيرية والتحليلية، لما تتسم به من سطحية وجزئية في تحديد المحتوى الاقتصادي<sup>3</sup>.

فارتفاع الأسعار ليس بالأثار الوحيد المتولد عن التضخم، فهناك من الآثار الاجتماعية والتي تنعكس على طريقة توزيع الدخل والقوة الشرائية للأفراد وكذلك الآثار الاقتصادية التي تتعكس على الجهاز الإنتاجي ككل<sup>4</sup>.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن الوصول الى النتيجة التالية:



 $<sup>^{-1}</sup>$  د/ فاروق بن صالح الخطيب، د/ عبد العزيز بن أحمد دياب، " دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية "، خوارزم العلمية للنشر، جدة، 2015، ص255.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>- نبيل الروبي، " التضخم في الاقتصاديات المختلفة "، مصر ، مؤسسة الثقافة العربية ، بدون تاريخ النشر ، نقلا عن د/ فاروق بن صالح الخطيب، د/ عبد العزيز بن أحمد دياب، المرجع نفسه، ص255.

<sup>.255.</sup> ما المرجع أعلاه ، صالح الخطيب، د/ عبد العزيز بن أحمد دياب، نفس المرجع أعلاه ، ص $^{-3}$ 

 $<sup>^{-4}</sup>$  المرجع نفسه، ص $^{-257}$ .

إن التضخم لن يقتصر على مجرد زيادة في عرض النقود أو ارتفاع في الأسعار، بل هو علاقة توازن يعقبها اختلال في التوازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني، وعلى ذلك فإن النشاط النقدي قد يؤدي بتدخله في النشاط الاقتصادي الحقيقي اما الى تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي، وأما الى اختلال التوازن بين السيولة النقدية، والطلب على تلك السيولة. هذا الاختلال في التوازن يكون داخل نطاق أي جزئية من جزئيات النظام الاقتصادي فتتعكس على عناصر النظام الأخرى وتؤدي إلى ظهور التضخم، لكنه لا يكفي الشعور بالآثار التضخيمية بل لابد من وجود أسلوب لقياس مدى التضخم وحجمه لتقدير آثاره المختلفة وتقييم مشاكله بناءا على حسابات صحيحة أ.

ويؤدي حدوث التضخم الى انخفاض الطلب الفعال عن طريق ما يلي $^2$ :

- يؤدي ارتفاع الأسعار الى زيادة الطلب على الأرصدة الحقيقية للنقود، ويؤدي هذا الى ارتفاع سعر الفائدة، ثم الاستثمار؛
- يؤدي ارتفاع الأسعار الى انخفاض قيمة الأرصدة الحقيقية للأصول الرأسمالية، ويؤدي هذا الى زيادة في الادخار ثم انخفاض في الاستهلاك؛
- يؤدي الارتفاع في الأسعار الى انخفاض قيمة وحجم الصادرات، ثم ظهور عجز في الميزان التجاري للدولة.

### ثانيا/ أنواع التضخم:

يمكن التمييز بين أنواع التضخم من خلال عدة معايير كما يلي:

### 1 - من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

- أ التضخم الظاهر (الصريح، الطليق، المفتوح): الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل السلطات<sup>3</sup>.
- ب التضخم المكبوت: هو حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط و قيود تحول دون انفاق كلي وارتفاع الأسعار.



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص $^{-257}$ 

<sup>-2</sup> المرجع نفسه، ص 258.

<sup>-3</sup> المرجع نفسه، ص 258.

#### 2 - من حيث حدة التضخم:

- أ التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع بارتفاع بطيء في الأسعار، وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت (مستقر) فيؤدي الى ارتفاع في الأسعار بشكل طبيعي يصل الى 10%.
- ب التضخم الجامح: وهو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور فتزيد تكاليف الإنتاج وبالتالي تتخفض أرباح رجال الأعمال مما يؤدي الى زيادة جديدة في الأسعار ومن ثم زيادة في الأجور وهكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم (اللولب المرذول).

#### 3 - من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

أ – التضخم المستورد: وهو ارتفاع الأسعار في الدول نتيجة لتسرب التضخم العالمي إليها عن طريق الواردات هي حالة خاصة بالدول العربية المصدرة للنفط، فالتضخم المستورد في دولة ما، ينجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها وتتزايد خطورته في الدولة التي تعانى من درجة انفتاحها على العالم الخارجي بدرجة كبيرة.

ويقاس عادة من خلال تأثير القوى الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، عن طريق التطورات في القوة الشرائية للعملة المحلية. وهو يساوي ناتج قسمة الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار الواردات على إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية مضروبا في 100.

ب - **التضخم المصدر:** وهو ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة احتياطات البنوك المركزية من العملات الأجنبية الصعبة، والذي ينشأ من وجود ما يعرف، مثلا: بقاعدة الدفع بالدولار.

#### 4 - من حيث مصدر الضغط التضخمي:

- أ تضخم جذب الطلب: وينتج عن وجود زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي (في سوق السلع وعناصر الانتاج) مما يساعد على ارتفاع الأسعار لمواجهة الزيادة في الطلب الذي يفوق الطاقة الإنتاجية في المجتمع عند التوظيف الكامل.
- ب تضخم دفع النفقة: وهو ارتفاع في الأسعار نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج<sup>2</sup>.

<sup>-260-259</sup> مرجع سبق ذكره، ص-259 عبد العزيز بن أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص-259-260



 $<sup>^{-1}</sup>$  إضاءات (مالية ومصرفية)، " التضخم الاقتصادي "، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية بالكويت، أكتوبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 8، بدون صفحة.

#### المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

تختلف النظريات المفسرة لمصدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل، ونستعرض في ما يلى أهم هذه النظريات.

#### أولا/ نظريات الطلب:

#### 1 - النظرية النقدية الكلاسيكية المفسرة للتضخم:

يرى أنصار هذه النظرية الكمية للنقود أن الزيادة في كمية النقر المتداول في السوق بسبب ظهور البوادر التضخمية، بمعنى آخر فكلما طرحت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار التي نتم على حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع وتفسير ذلك من خلال معادلة التبادل لـ " فيشر " والتي تكتب بالصيغة التالية :

$$M.V = P.T$$

حيث:

- M: متوسط كمية النقود خلال فترة زمنية معينة.

- V: سرعة دوران النقود (ثابت).

- P: المستوى العام للأسعار.

- T: حجم المبادلات و المعاملات (ثابت).

وتفسر هذه المعادلة على أن الزيادة في كمية النقود M بنسبة معينة يترتب عليها نفس الزيادة في المستوى العام للأسعار P، ومن منطلق تحقيق افتراضات هذه النظرية فإن أي زيادة في كمية النقود تخلف ضغطا تضخميا وتطورت هذه الصياغة على يد ألفريد مارشال وأعضاء مدرسة كمبريدج وأخذت معادلة التبادل صيغة جديدة لإحلال فكرة الطلب على النقود K مكان سرعة دوران النقود، واستخدام الناتج القومي أو الدخل القومي Y بدلا من حجم المعاملات وعليه تصبح الصياغة كالتالى:

$$M = K. P. Y$$
 :حیث

 $K = \frac{1}{V}$ : الطلب على النقود بحيث : K -

- الدخل القومي الحقيقي -

<sup>1-</sup> مفيد عبد اللاوي، " محاضرات الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية "، دار ساحة السوق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص88.

وجوهر هذه النظرية أن الظاهرة التضخمية عبارة عن إختلاف بين التيار النقدي والتيار السلعي، غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورتها فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة بزيادة كمية النقود فيها فالظروف الاقتصادية التي سادت في المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد الكبير (1929–1933) لم تفسر عدم ظهور التضخم، وعدم ارتفاع الأسعار مع أنه القي في الأسواق كمية كبيرة من النقود المتداولة، ومن ثم يعتبر الفائض النقدي تضخما وكذلك فإنه لا يمكن وصف الأسواق أثناء فترة الكساد بأنها تعاني من حالات التضخم نتيجة تحويل الحكومات لمشروعاتها الاستثمارية وإعادة بناء اقتصادياتها مما اقتضى إغراق هذه الأسواق بالنقد، فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق، ولم تتقشى في تلك المجتمعات التي أغرقت أسواقها بالفوائض النقدية أ.

#### 2 - النظرية الكينزية المفسرة للتضخم:

عرفت بالنظرية الكينزية نسبة الى مؤسسها الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز، فقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الانفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك باعتباره عاملا هاما في التأثير على المستوى العام للأسعار والتوظيف، بالتالي يعتمد التحليل الكينزي في تفسيره للتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي<sup>2</sup>، من خلال التفريق ما بين حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتسمى بحالة التوظيف الجزئي لعوامل الإنتاج، وحالة ما بعد بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتعرف بحالة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، ونوضح ذلك في ما بعد بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتعرف بحالة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، ونوضح ذلك في ما يلى:

### الحالة الأولى: التوظيف الجزئي لعوامل الإنتاج:

في هذه الحالة، يعاني الاقتصاد من تعطل في جزء من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل ومن ثم فإن أي زيادة في الإنفاق الكلي تترجم في شكل زيادة في الإنتاج وارتفاع طفيف في الأسعار، ولكن مع استمرار الإنفاق واقتراب الاقتصاد من وضع الاستغلال التام لعوامل الإنتاج المعطلة، فإن فائض الطلب لا ينعكس فقط في زيادة الإنتاج، بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور وأطلق كينز على هذا النوع من التضخم: " التضخم الجزئي partial or Semi inflation ".

 $<sup>^{2}</sup>$  دبات أمينة، " السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص30.

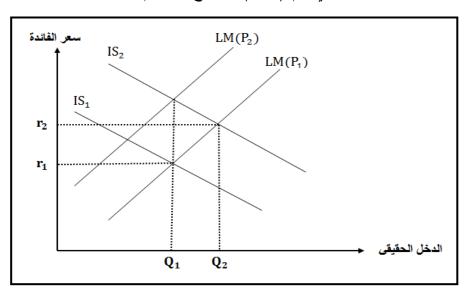


 $<sup>^{-1}</sup>$  غازي حسين عناية، " التضخم المالي "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،  $^{2003}$ ، ص $^{-1}$ 

#### الحالة الثانية: التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج:

حيث تستغل كل الطاقات الإنتاجية العاطلة ومن ثم فإن أي زيادة في الطلب الكلي لا تتجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج، حيث تكون مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات قد بلغت الصفر، بل يترجم فائض الطلب بصفة كلية في ارتفاع الأسعار ويستمر هذا الارتفاع باستمرار زيادة الطلب الكلي، يطلق كينز على هذا النوع من التضخم بـ" التضخم البحت pure inflation " كما يمكن أن نسميه بـ" التضخم الناشئ عن جذب الطلب demand pull inflation ".

يمكن توضيح تضخم الطلب عند كينز بالشكل البياني التالي:



اشكر البياني رقم (1-2): يوضح التضخم عند كينز.

المصدر: ضياء مجيد الموساوي، " اقتصاديات النقود والبنوك "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص202.

يفترض الشكل أعلاه تحقيق التوظيف التام لعوامل الإنتاج عند مستوى إنتاج  $Q_1$ ، ويتحقق التوازن العام عند توازن سوق السلع وسوق النقد في نقطة تقاطع  $LM(P_1)$  مع  $LM(P_1)$  حيث يكون عندها الناتج  $Q_1$  بسعر الفائدة  $P_1$  ومستوى الأسعار  $P_1$  .

بافتراض زيادة الطلب الكلي ممثلا في انتقال المنحنى  $IS_1$  الى  $IS_2$  ومن ثم حصول فائض في الطلب قدره  $(Q_1-Q_2)$ ، يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومتسببا في انخفاض العرض الحقيقي للنقود، وبالتالي انتقال منحنى  $LM(P_1)$  الى  $LM(P_2)$ ، حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى عال من الأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق.

 $<sup>^{-1}</sup>$  الأستاذة بوحصان لامية، " ظاهرة التضخم "، مقياس موجه الى طلبة الثانية ل م د في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الموقع:  $\frac{\text{www.cte.univ-setif.dz}}{\text{www.cte.univ-setif.dz}}$ ، تاريخ الاطلاع على الموقع:  $\frac{\text{2020}}{\text{03}/23}$  النظرية الكينزية، بدون صفحة.



إن التحليل الكينزي يقرر أن التضخم هو مؤشر على ضعف الطاقة الإنتاجية عن استيعاب فوائض الطلب الكلية، وهو بذلك يتحدد بثلاثة عوامل:

- فوائض الطلب الكلية الإيجابية: تعبر عن الفرق في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي؛
- فوائض العرض الكلية السلبية: وهي تعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع (أي عدم المرونة بين السلع المستهلكة وبين الانفاق الكلي المتزايد)؛
- مستويات العمالة و التشغيل المتحققة: وهي تعبر عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان التشغيل في ظروف أقرب إلى الاكتمال<sup>1</sup>.

#### 3 - النظرية النقدية الحديثة المفسرة للتضخم:

يعتبر ميلتون فريدمان رأس المدرسة النقدية مدرسة شيكاغو ومجدد تصوراتها الفكرية، حيث قام سنة 1956 باحياء النظرية الكمية للنقود، وذلك من خلال اعادة صياغة نظرية الطلب على النقود، نتيجة للتطورات الحاصلة في الاقتصاد وكذا إختلاف طبيعة الأزمات الاقتصادية الجديدة من بينها التضخم الركودي، الذي لم تجد النظرية الكينزية حلا مناسبا له.

اعتبر فريدمان أن التضخم ظاهرة نقدية، سببه التوسع في الإصدار النقدي بشكل يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي فتحصل اختناقات وضغوط تضخمية تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

حيث حاول فريدمان من خلال هذه النظرية تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على النقود بطريقة أشمل من سابقيه واهتدى الى أن الطلب على النقود يتوقف على المستوى الحقيقي للدخل وثروة الفرد وكذا تكلفة الاحتفاظ بهذه الثروة².

بالتالي فإن الطلب على النقود (كأحد أشكال الثروة التي يمتلكها الأفراد) يتحدد بالعوامل التالية:

- حجم الثروة التي يمتلكها الأفراد؛
- العائد على الأصول المالية (الأسهم و السندات)؛
- العائد المتوقع لأنواع الأصول المادية المكونة للثروة؛
- أذواق وتفضيلات المجتمع نحو أشكال الثروة المملوكة لديهم ما اصطلح عليه فريدمان بترتيب الأفضليات؛



<sup>--</sup> وجدي جميلة، " السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص74.

<sup>-2</sup> دبات أمينة، مرجع سبق ذكره، ص-48 -2.

- التغيرات الهيكلية التي يمكن أن تؤثر في توزيع الثروة بين أنواع الأصول المكونة لها، وهي تختلف من دولة الى أخرى حسب الظروف والأزمات الاقتصادية 1.

وقد افترض فريدمان أن الأفراد يرغبون بالاحتفاظ بكمية من الأرصدة الحقيقية، وبالتالي تكتب دالة الطلب على النقود عند فريدمان على النحو التالي $^2$ :

 $M = f(P, R_b, R_e, (1/P). (dp/dt), Y, W, U)$ 

#### حيث:

- M : كمية النقود المطلوبة.

- P: مستوى الأسعار.

معدل الفائدة في سوق السندات.  $R_{\rm b}$ 

- Re: معدل الفائدة في سوق الأسهم.

- (1/P). (dp/dt) : مردود السلع الإنتاجية.

- Y: الدخل القومي الحقيقي (الثروة الكلية).

- W: مردود رأسمال البشري: ويعبر عن النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية.

- U: أذواق و تفضيلات أصحاب الثروة.

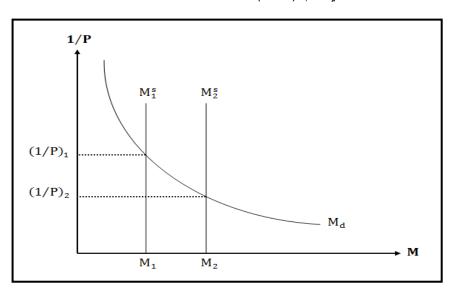
من خلال هذه المعادلة بين فريدمان أن العلاقة بين الطلب على النقود والثورة موجبة، في حين أن العلاقة بين العوائد المتوقعة من السندات والأسهم تبقى عكسية، أما فيما يتعلق بالنسبة للثروة البشرية وغير البشرية فيرى أن العلاقة السببية بين هذا المتغير والطلب على النقود هي علاقة طردية، فارتفاع هذه النسبة يحفز الأفراد على الاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم في شكل أرصدة نقدية، ويكمن العنصر الأخير في العوامل المؤثرة على تفضيل وأذواق المحتفظين بالنقود بالمقارنة مع غيرها من الأصول والسلع الأخرى، وهي متغير يفسر التغيرات في الطلب على النقود التي لا تقسرها المتغيرات الكمية الأخرى.

ويوضح ذلك بيانيا من خلال الرسم التالي:

 $^{-2}$  الأستاذة بوحصان لامية، مرجع سبق ذكره، النظرية النقدية الحديثة، بدون صفحة.



المرجع السابق، ص50.



الشكل البياني رقم (1-3): الطلب على النقود حسب فريدمان.

المصدر: سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، " النقود و البنوك والمصارف في المركزية "، اليازوري للنشر والتوزيع، 2010، ص202.

يتضح من الرسم المبين أعلاه أن المحدد الرئيسي لمستوى الأسعار  $P_1$  هو كمية النقود، أي أن زيادة عرض النقود من  $M_1^S$  الى  $M_2^S$  سوف يزيد المستوى العام للأسعار من  $P_1$  الى  $P_2$  فيسارع الأفراد كنتيجة لذلك لاستبدال أرصدتهم النقدية بأصول حقيقية، لذا يقرر فريدمان أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود باعتبار أن مستويات الأسعار تتغير بصورة متناسبة مع التغير في عرض النقود، وأن معكوس المستوى العام للأسعار 1/P يمثل قيمة النقود، أي أن قيمة النقود أو المستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقود المعروضة، ويرى النقديون أن العرض الكلي للسلع و الخدمات يعتمد على مستوى الأسعار المتوقعة، وبالتالي فإن التحليل النقدي أعطى وزنا للتوقعات المستقبلية، كما يعتقدون بأن الزيادة في العرض النقدي هي المسبب الرئيسي للتقلبات في الإنتاج الحقيقي وفي مستويات التوظيف.

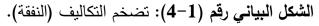
#### ثانيا/ نظريات العرض:

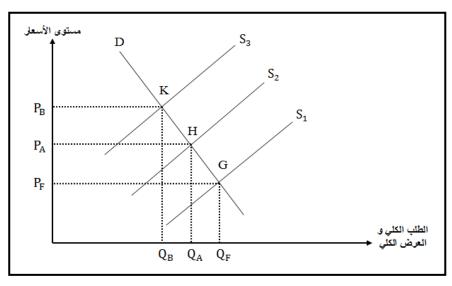
إن نظريات الطلب لم تعطي تفسيرا كاملا لمفهوم التضخم ولهذا نادى بعض الاقتصاديين بنظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة، يتلخص مضمون هذه النظرية في أن ارتفاع الأسعار ناتج عن ارتفاع مسبق في تكاليف الإنتاج عامة وفي الأجور خاصة.

ترى نظرية تضخم التكاليف أن السبب الرئيسي لظاهرة التضخم هو ارتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة في الدول المتقدمة، حيث يلجأ المنتجون الى رفع أسعار منتجاتهم لتحقيق معدلات عالية من الأرباح - حالة الاحتكار - ومن جهة أخرى تقوم النقابات العمالية بمطالبة أرباب العمل لزيادة الأجور مما يؤدي الى زيادة تكاليف الإنتاج، وهذا ما يدفع المنتجين الى رفع الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج (زيادة الأجور)

وتحميلها للمستهلك، كما قد ترتفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار مستازمات العملية الإنتاجية محلية كانت أو مستوردة.

يمكن توضيح تضخم النفقة من خلال الشكل التالى:





المصدر: ضياء مجيد الموساوي، مرجع سبق ذكره، ص221.

في الشكل أعلاه، يمثل الإنتاج  $Q_F$  عند مستوى الاستخدام التام، الذي يتحدد بتقاطع منحنى الطلب الكلي  $D_F$  عند مستوى أسعار  $D_F$ ، عند انتقال منحنى العرض الكلي  $D_F$  تنتقل نقطة الكلي  $D_F$  مع منحنى العرض الكلي  $D_F$  عند مستوى الإنتاج الى  $D_F$  وترتفع الأسعار الى  $D_F$ ، بتكرار العملية ينتقل منحنى العرض الكلي الى  $D_F$ ، فينخفض مستوى الإنتاج إلى  $D_F$  وترتفع الأسعار إلى  $D_F$ ، وتعبر الزيادة في الأسعار الناجمة عن انخفاض العرض الكلى عن تضخم التكاليف.

إن تفسير التضخم بناءا على ارتفاع التكاليف غير كاف لوحده، فقد يحدث تزامن في ارتفاع تكاليف الإنتاج وكمية النقود المتداولة ومن ثم يكون لظاهرة التضخم سببين في آن واحد، كما قد يكون لزيادة الطلب وزيادة التكاليف تأثير مشترك وقد يحدث التضخم لأسباب لا علاقة لها على الإطلاق بجانب الطلب أو العرض تتمثل في الأسباب الهيكلية مثل: التوزيع غير العادل للمداخيل، العجز في الميزانية.....الخ1.

 $<sup>^{-1}</sup>$  الأستاذة بوحصان لامية، مرجع سبق ذكره، نظريات العرض، بدون صفحة.



# المطلب الثالث: دور سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار في المستوى العامل للأسعار (محاربة التضخم)

يمثل الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العاملة في المؤسسات الحكومية الى زيادة الانفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم التي توجهها الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة الى زيادة حجم الانفاق العام. وتمثل النفقات الاستثمارية جانبا هاما في ميزانية الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءا هاما من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها أ.

يتم استخدام سياسة الانفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وذلك من خلال $^2$ :

- دعم بعض السلع واسعة الاستهلاك أو عن طريق توجيه الانفاق العام لزيادة الاستثمار واستبعاد تخفيض النفقات الغير منتجة؛
- تخفيض مستوى الانفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف الى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب الكلى، ومما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار؛
- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الانفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت مما يحقق هدف السياسة المالية؛
- زيادة معدلات الضرائب مما يؤدي الى انخفاض دخول الافراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي، وعلاج الزيادة في مستوى الاسعار.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> بركري أحلام، أحمد سلمى، " أثر التوسع في الانفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المسيلة، 2018-2019، ص29.



<sup>-</sup> مقراني حميد، " أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988–2012) "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2014–2015، ص54.

#### خاتمة الفصل:

يعتبر الانفاق العام الأداة المهمة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، حيث زاد تطوره مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية وكيفية تمويلها، وذلك من خلال توجيه الانفاق العام الى المجالات التي تعد أكثر فعالية في الأداء الاقتصادي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والمساهمة فيه من جهة ومن جهة أخرى تسعى للتأثير على مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية (التضخم) بشكل يضمن الاستقرار الاقتصادي.

وعليه فإن سياسة الانفاق العام تعمل على تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي كمحاربة التضخم من جهة ورفع معدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى الذي يعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية، بحكم أنه مؤشر يدل على وضعية الاقتصاد ككل.

#### <u>تمهيد:</u>

تعد الجزائر دولة نامية تملك ثروة نفطية لا بأس بها، ما مكنها من تحصيل ايرادات كبيرة خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول، وهو ما أدى بها الى التوجه نحو السياسة المالية التوسعية من أجل الخروج من دائرة التخلف، وبناء اقتصادها، خاصة بعد عودة الاستقرار الأمنى الذي وفر الجو الملائم لذلك.

إذ أن النفقات العمومية تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فلهذا ترتب على الجزائر بناء استراتيجيات وبرمجة مخططات ضخمة تصخر لها موارد مالية معتبرة، وذلك من أجل تحقيق عدة أهداف من بينها تحسين معدلات النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والبطالة والتضخم وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، ولتحليل واقع وتطور الانفاق العام والنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر للفترة (1980-2018) سنتطرق في دراستنا الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول سنتناول فيه دراسة تحليلية للنفقات العامة وتطورها في الجزائر، بعدها المبحث الثاني الذي تناولنا فيه تحليل مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، وفي الأخير سنقوم بدراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر كمبحث ثالث، وكل هذا خلال فترة الدراسة (2018-2018).

# المبحث الأول: دراسة تحليلية للنفقات العامة وتطورها في الجزائر للفترة (2018–1980)

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع الى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، حيث إن الاتساع المستمر في نطاق الانفاق العام والزيادة المستمرة في حجمه والتغير في هيكله، يؤدي الى معرفة تقسيمات واتجاهات وتطورات السياسة الانفاقية التي وضعها المشرع الجزائري.

### المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر

#### أولا/ تعريف النفقات العامة في الجزائر:

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة في إطار الميزانية العامة. ويعرفها المشرع الجزائري بأنها مجموع أعباء الميزانية العامة للدولة  $^1$ , ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية. كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات الى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح. وتتمثل عمليات النفقات في استعمال الاعتمادات المرخص بها وتحقق من خلال الاجراءات  $^2$  التالية  $^3$ :

- إجراء الالتزام هو الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين؛
- إجراء التصفية هو الذي يسمح بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية؛
  - إجراء الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات يعد الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية؛
    - إجراء الدفع وهو الذي يتم بموجبه ابراء الدين العمومي.

#### ثانيا/ تصنيف النفقات العامة في الجزائر:

تصنف النفقات العامة في ميزانية الدولة حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والاداري ولتحديد كيفية توزيع نفقاتها بالشكل الذي يضمن لها أفضل منفعة عامة ممكنة، وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق

 $<sup>^{-3}</sup>$  المواد  $^{-2}$  12-21 من قانون  $^{-2}$  المؤرخ في  $^{-2}$  1990/08/15، المتعلق بالمحاسبة المالية، المرجع نفسه، ص $^{-3}$ 



المادة 04 من قانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15، المتعلق بالمحاسبة المالية، الجريدة الرسمية رقم 35، الصادرة بتاريخ -1 المؤرخ في 1130/08/15.

 $<sup>^{-2}</sup>$  المادة 11 من قانون 90 $^{-2}$  المؤرخ في  $^{-2}$  المؤرخ في  $^{-2}$  المتعلق بالمحاسبة المالية، المرجع نفسه، ص $^{-2}$ 

لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وجاء ذلك بأن الأعباء الدائمة للدولة تشمل على نفقات التسيير وهي النفقات الجارية ونفقات التجهيز وهي النفقات الاستثمارية 1.

#### 1 - نفقات التسيير:

تعتبر نفقات التسيير ضرورية تسمح للدولة بتسيير وأداء مهامها بصفة عادية ومستمرة، وتأتي في شكل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية<sup>2</sup>، وتمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية، والمتكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الادارية وتشمل رواتب وأجور الموظفين ونفقات صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...، والتي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة تولد هذه النفقات للاقتصاد الوطني، وإنما تسعى الدولة من خلالها الى توفير كل ما تحتاجه المرافق العامة والإدارات العمومية وهذا ما يتناسب مع دور الدولة المحايدة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما ينتج عنها من آثار غير مباشرة لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية.

حسب المادة 24 من قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، تقسم نفقات التسيير الى أربعة أبواب وهي $^4$ :

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة الى الأعباء المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية: يحتوي هذا الباب على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية و غيرها ( المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ...)، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل مجموعة الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين و الأدوات.
- التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط التربوي والثقافي، النشاط الاقتصادي، والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن.

<sup>4-</sup> لعمارة جمال، " منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر "، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص53-55.



المادة 23 من قانون 84–17 المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية رقم 28، الصادرة بتاريخ 1084/07/10، 1042، من 1042.

 $<sup>^{-2}</sup>$  المادة 05 من قانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15، المتعلق بالمحاسبة المالية، مرجع سابق، ص $^{-2}$ 

 $<sup>^{-3}</sup>$ محرزي محمد عباس، 2003، مرجع سبق ذکره، ص $^{-3}$ 

#### 2 - نفقات التجهيز:

هي تلك النفقات التي لها الطابع الاستثماري يتولد عنها ازدياد الناتج الوطني الاجمالي (PNB) وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية على كافة القطاعات ووفقا للمخطط الإنمائي، ويتم تمويلها من قبل الخزينة العمومية للدولة. كما أن نفقات التجهيز تسجل في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفيذ باعتمادات الدفع، وتمثل رخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الإستثمارات المخططة وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغائها 1.

يتم تقسيم نفقات التجهيز في الجزائر وفق التصنيف الوظيفي الإداري حيث أن وظائف الدولة الأساسية تظهر فيه بشكل قطاع ويذكر حصة كل قطاع بالتفصيل، وحسب المادة 35 من قانون 84–17 المتعلق بالقوانين المالية، توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب:

- استثمارات منفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
  - النفقات الأخرى بالرأسمال.

تجمع نفقات التجهيز في عناوين " أبواب " حسب القطاعات التي تقسم الى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تشمل القطاعات التالية: المحروقات، الصناعة التحولية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية والادارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، مبانى ووسائل التجهيز 2.

### المطلب الثاني: اتجاهات السياسة الانفاقية في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى تحليل السياسة الانفاقية المتبعة في الجزائر خلال فترة الدراسة ومعرفة نوع السياسة المنتهجة من طرف الدولة.

<sup>-2</sup> بكري أحلام، أحمد سلمي، مرجع سبق ذكره، ص-2



 $<sup>^{-1}</sup>$  المادة  $^{-1}$  من قانون  $^{-90}$  المؤرخ في  $^{-1}$  المؤرخ في  $^{-1}$  المتعلق بالمحاسبة المالية، مرجع سابق، ص $^{-1}$ 

#### أولا/ الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989):

بعد فشل سياسة التنمية الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر في فترة السبعينات، اتجهت الدولة نحو مسار الاصلاح الاقتصادي، وقد كان هذا الاصلاح ذاتي غير مدعوم من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية، حيث تميزت مرحلة الثمانينات بوجود مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول والثاني.

## 1 - المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

لقد تم الاهتمام بالصناعة وإهمال باقي القطاعات الأخرى في المخططات السابقة مما أدى الى اختلال في توازنات الاستثمارات الوطنية، لذا جاء المخطط الخماسي الأول من أجل إعادة التوازن بين هذه الاختلالات، من خلال تبني استراتيجية النمو المتوازن أين تهتم الدولة بكل القطاعات الاقتصادية على حد سواء، وهذا أشار الى فشل تطبيق استراتيجية الصناعات المصنعة طيلة فترة السبعينات<sup>1</sup>.

وتمثلت أهداف المخطط الخماسي الأول كما جاءت في المادة 05 من قانون 08-11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 كالتالي<sup>2</sup>:

- تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي؛
- ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين، بالاعتماد على الإنتاج الوطني؛
  - تعبئة الطاقات والمهارات؛
  - ضمان تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في التوازن الاقتصادي؛
- تطوير نشاطات اقتصادية متكاملة، وترقية الصناعات المصغرة والمتوسطة، مع استكمال الصناعات القاعدية، وهذا ما يؤدي الى خلق سوق وطنية نشيطة ومنسجمة، وتحسين المبادلات الخارجية؛
  - نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بالطاقات البشرية والمادية لجميع الجهات.
    - حيث يعتمد المخطط الخماسي في انجاز هذه الأهداف على $^{3}$ :
      - التحسين المستمر لمستوى التشغيل، والتأهيل والمهارات؛
    - التحكم في الإنتاج الوطني وتوسيعه وتنويعه مع تكييفه مع تطور الحاجيات الحقيقية؛
- تدعيم التخطيط على كل المستويات، وخاصة بإقامة وتطوير أدوات لتوجيه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية و تأطيرها ومراقبتها.

 $<sup>^{-1}</sup>$  براهيمي أمال، " اقتصاد جزائري "، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة قالمة، 2016-2016، ص25.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>- المادة 05 من قانون 10-11 المؤرخ في 1980/12/13، المتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، الجريدة الرسمية رقم 51، الصادرة بتاريخ 1980/12/16، ص1795.

 $<sup>^{-1}</sup>$  المادة  $^{-1}$  من قانون  $^{-1}$  المؤرخ في  $^{-1}$  المؤرخ في  $^{-1}$  المتضمن المخطط الخماسي  $^{-3}$  المادة  $^{-3}$ 

وحسب المادة 12 من قانون 80-11، فإن تحقيق التوازنات العامة للمخطط تتطلب زيادة سنوية متوسطة بتقدير حقيقي في الإنتاج الداخلي الإجمالي نسبتها 8% على الأقل لضمان نمو الاستهلاك والاستثمار ضمن شروط تحد من تزايد إستيراد السلع والخدمات من الخارج، وقد وزعت الاستثمارات وفق هذا المخطط كما يلى:

الجدول رقم (2-1): برنامج استثمارات المخطط الخماسي الأول.

الوحدة: مليار دج

النسبة %	المبلغ	القطاعات
38,5	154,5	الصناعة
40,77	63	منها المحروقات
18,5	47,1	الفلاحة
3,24	13	النقل
9,46	37,9	المنشآت الأساسية الاقتصادية
14,97	60	الاسكان
10,53	42,2	التكوين و التربية
4,7	16,3	المنشآت الأساسية الاجتماعية
2,39	9,6	التجهيزات الجماعية
4,99	20	مؤسسات الانجاز
100	400,6	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام الجريدة الرسمية، القانون 80 -11 المؤرخ في 1980/12/13 المتضمن المخطط الخماسي المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام الجريدة الرسمية، القانون 80 -11 المؤرخ في 1980/12/13 المتضمن المخطط الخماسي

نلاحظ من الجدول أن الأولوية في الاستثمارات أعطيت للقطاعات المنتجة المتمثلة في الصناعة والزراعة بنسبة 57%، كما اهتم المخطط بالجانب الاجتماعي حيث خصص له حوالي 15% من اجمالي الاستثمارات وهو ما يعادل قطاع المحروقات، بالإضافة الى الإهتمام بمجال التكوين والتربية الذي كان شبه غائب في المخططات السابقة، كما جاء ضمن هذا المخطط اعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام.

#### 2 - المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

لقد جاء المخطط الخماسي الثاني ليواصل في نفس الاستراتيجية التتموية للمخطط السابق، لذا كانت الأهداف متشابهة الى حد بعيد في شكلها العام، أما فيما يخص الأهداف الخاصة لهذا المخطط فتتمثل فيما يلى 1:

- التحكم في التوازنات المالية الخارجية والداخلية؛
- التحسين الضروري لنجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، بتخفيض تكاليف التسيير والاستثمار، والبحث عن مردودية أحسن للمؤسسات من خلال رفع الإنتاجية، والاستعمال المكثف للوسائل المتوفرة؛
- توسيع القاعدة المادية للاقتصاد، وذلك بتطوير وتدعيم القدرات الإنتاجية للفلاحة والري، والصناعات التكاملية، وصناعة احلال الواردات؛
  - مواصلة انتهاج السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بتدعيم اللامركزية الإقليمية؛
    - ضمان الانسجام الشامل للمنظومة التربوية والتكوين؛
    - مكافحة كل أشكال التبذير وانتهاج سياسات ملائمة للتقشف.

بحيث يعتمد المخطط في انجاز هذه الأهداف على ما يلي2:

- التحصيل المستمر لمستوى التشغيل والتأهيل؛
- التحكم في الإنتاج الوطني والمبادلات وتوسيعها وتكييفها مع تطور الحاجيات الحقيقية؛
  - تدعيم التخطيط على كل المستويات؛
- انضباط وتنسيق صارمين متزايدين في مواجهة العمليات، معاحترام الأولوية المقررة في إطار المخططات السنوية.

ويتم ترتيب الأولويات في هذا المخطط كما جاء في نص المادة 16 من القانون 84–22 المؤرخ في ويتم ترتيب الأولويات في هذا المخطط كما جاء في نص المادة 16 من القانون 84–22 المؤرخ في المحارك 12/24 بالبدء بإنهاء البرامج الجاري تنفيذها في المقام الأول، ثم الانتقال لتنفيذ برامج التجديد العادي للتجهيزات الإنتاجية، وانجاز الاستثمارات المتعلقة بتقويم الطاقات الإنتاجية الموجودة والتكامل الاقتصادي، مع استكمال تصميم المشاريع الجديدة، والمشاريع التي تكون آجال تصميمها سريعة وتساهم في سد الحاجات الاجتماعية العاجلة، ويأتي في النهاية تنفيذ البرامج الهادفة الى اقامة شروط تحضير المستقبل في كل الميادين الاستراتيجية 3، وقد خصص لهذا البرنامج المبالغ التالية:

العدد 06 من قانون 84 -22 المؤرخ في 1984/12/24، المتضمن المخطط الخماسي 1985-1989، الجريدة الرسمية، العدد الأول، الصادرة بتاريخ 1985/01/02، ص3.

 $<sup>^{-2}</sup>$  المادة  $^{-2}$  من قانون  $^{-84}$  المؤرخ في  $^{-24}$   $^{-1984}$ ، المتضمن المخطط الخماسي  $^{-2}$  المرجع نفسه، ص $^{-2}$ 

<sup>-27</sup> براهیمي أمال، مرجع سبق ذکره، ص-27

الجدول رقم (2-2): برنامج استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

الوحدة: مليار دج

النسبة %	المبلغ	القطاعات
31,67	174,2	الصناعة
7,23	39,8	منها المحروقات
14,36	79	الفلاحة
2,72	15	النقل
8,27	45,5	المنشآت الأساسية الاقتصادية
13,81	76	الاسكان
8,18	45	التكوين و التربية
3,71	20,45	المنشآت الأساسية الاجتماعية
8	44	التجهيزات الجماعية
5,79	19	مؤسسات الانجاز
5,79	31,85	أخرى ( صحة، تخزين وتوزيع، البريد)
100	550	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام الجريدة الرسمية، القانون 84-22 المؤرخ في 24 /12 /1984 المتضمن المخطط الخماسي (1985-1989)، مرجع سابق، الملحق "أ".

كما سبق الذكر فإن المخطط الخماسي الثاني استمر على نفس وتيرة المخطط السابق وبنفس الاهتمامات، وكانت المبالغ المالية المخصصة له في البداية معتبرة وأكبر من المخططات السابقة، لكنه اصطدم بالأزمة الاقتصادية لسنة 1986، بانخفاض أسعار البترول وانفجار أزمة المديونية، واضطرار الدولة لاتباع سياسة تقشفية تقتضى بخفض الانفاق الحكومي، مما انعكس سلبيا على تطبيق هذا المخطط<sup>1</sup>.

كما أن ضرورة عودة الاقتصاد افترض على السلطات العمومية انطلاقا من سنة 1988 الشروع في الاصلاحات الاقتصادية الكفيلة بإقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق.

### ثانيا/ المرحلة الانتقالية من (1990-1998):

لقد تميز الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات باختلالات كبيرة في التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية منها والخارجية، فقد كان الوضع صعب تفاقم أزمة المديونية وتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية، تزامنا مع



<sup>-1</sup> المرجع السابق، ص-1

انخفاض أسعار البترول، والذي تعتبر صادراته أهم مصدر للنقد الأجنبي، وأمام فشل الاصلاحات التي قامت بها الدولة، كل هذا أدى بالجزائر الى تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي في ماي 1994، وينقسم برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق في الجزائر الى برنامجين مكملين هما:

#### 1 - برنامج التثبيت الاقتصاد (1994-1995):

لقد تم إبرام اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى، بعد موافقة صندوق النقد الدولي على رسالة النية في ماي 1994، فقام بمنح الجزائر 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتدعيم البرنامج، الى جانب منحه قرضا لدعم البرنامج، وتمحورت أهداف البرنامج الرئيسية في استعادة التوازنات الاقتصادية برفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام الى 3% و 6% خلال الفترة 1994–1995، وتخفيض معدل التضخم بإزالة تشوهات الأسعار وترسيخ قواعد اقتصاد السوق مع تعميق الاصلاحات الهيكلية، وتحرير التجارة الخارجية مع تتويع الصادرات، مما جعل الجزائر تستعيد ثقة المؤسسات المالية الدولية².

#### 2 - برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998):

ويعرف أيضا باتفاقيات القرض الموسع، بمبلغ 1169,28 وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 128.8 بالمئة من حصة الجزائر، حيث وافق الصندوق على تقديم القرض بعد إرسال خطاب النوايا الذي تضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي<sup>3</sup>.

### ثالثا/ فترة الانتعاش الاقتصادي و دعم النمو (1999-2014):

شرعت الجزائر منذ سنة 1999 في انتهاج سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة 1999–2014، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في مايلي: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001–2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2014.

<sup>4-</sup> محمد مسعى، " سياسة الانعاش الوطني في الجزائر وأثرها على النمو "، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص150.



<sup>-1</sup> المرجع السابق، ص-00.

 $<sup>^{-2}</sup>$  المرجع نفسه، ص $^{-3}$ 

<sup>-3</sup> المرجع نفسه، ص-3.

#### 1 - برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

يمثل برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة (2001–2004) بميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار، أدرجت ضمن مجموعة من المشاريع بلغ عددها 16023 مشروع، وزعت بهدف تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات النقل، البنية التحتية، الري، التنمية المحلية، تحسين معيشة السكان وتطوير الموارد البشرية 1.

وقد رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار دج لهذا البرنامج موزعة كالتالي: الجدول رقم (2-3): التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي. الوحدة: مليار دج

النسبة %	المبالغ المالية	السنوات
39,12	205,4	2001
35,41	185,9	2002
21,56	113,2	2003
3,9	20,5	2004
100	525	المجموع

المصدر: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001–2004)، مصالح رئاسة الحكومة، نقلا عن فوزية خلوط، مرجع سبق ذكره، ص99.

من الجدول نلاحظ كبر حجم المبالغ المخصصة للسنتين 2001 و 2002 وهذا من أجل إعطاء الدفعة القوية لعملية الانعاش الاقتصادي، كما أن الظروف التي عاشتها البلاد خلال فترة التسعينات دفعت السلطات العمومية الى التعجيل في تنفيذ مشاريع البرنامج.

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف تتمثل في أهداف نوعية وأخرى عملية.

#### أ - الأهداف النوعية: تتمثل في2:

- تحسين مستوى المعيشة للمواطن من خلال توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة ؟
  - تطوير المنشآت الصحية والمرافق الجوارية ؛

أوزية خلوط، " برنامج التنمية بين الاهداف المنشودة والنتائج المحددة "، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد  $^{-1}$  فوزية خلوط، " برنامج التنمية بين الاهداف المنشودة والنتائج المحددة  $^{-1}$  مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد  $^{-1}$  فوزية خلوط، " برنامج التنمية بين الاهداف المنشودة والنتائج المحددة  $^{-1}$  مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد  $^{-1}$ 

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> مليكة درويش، " أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) - دراسة تحليلية قياسية للفترة (2018-2013) - "، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة قالمة، 2014-2015، ص63.

- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها ؟
- تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيف من التبعية الغذائية وهذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

## - الأهداف العملية: تتمثل في أربعة أهداف هي $^{1}$ :

- دعم النشاطات الانتاجية على رأسها الفلاحة، الصيد والموارد المالية من خلال العمل على استغلال الموارد المالية المتاحة على طول الساحل الجزائري ؛
- ركز البرنامج على توفير متطلبات التتمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة المتوسطة باعتبارها دعامة رئيسية من خلال قدرتها على الجمع بين التتمية الاجتماعية والاقتصادية ؛
- تعزيز الخدمات العامة و تحسين الاطار المعيشي من خلال غلاف مالي قدره 210,5 مليار دج موزعة على تهيئة تجهيزات الهيكلة للعمران، وإعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والوحدات ؟
- كما اهتم البرنامج بالمنشآت القاعدية، والعمل على تقوية الخدمات العالمية وتحسين ظروف المعيشة وتتمية الموارد البشرية.

### 2 - البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 42032 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار ، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 140 مليار دج $^{2}$ ، وقد تم توزيع قيمة هذا البرنامج على القطاعات كما هو موضح في الجدول التالي:

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> - زكرياء مسعودي، " تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001 - زكرياء مسعودي، " تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، العدد 06، جوان 2017، ص220.



<sup>-1</sup> المرجع السابق، ص-4.

#### الجدول رقم (2-4): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.

الوحدة: مليار دج.

النسبة %	المبلغ	القطاعات
45,5	1908,5	تحسين ظروف معيشة السكان
40,5	1703,1	تطور المنشآت الأساسية
8	337,2	دعم التنمية الاقتصادية
4,8	203,9	تطوير الخدمات العمومية
1,1	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202,7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص02، الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz، تاريخ البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص02، الموقع: 2020/05/11.

نلاحظ من خلال الجدول أنه من أهداف البرنامج الرئيسية تحسين ظروف معيشة السكان بالدرجة الأولى حيث احتلت أكبر نسبة بـ 45% و هو تكملة لما جاء به المخطط السابق في برنامج التنمية المحلية والبشرية، يليه مباشرة محور تطوير المنشآت بنسبة 40,5% وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج، أما المحاور الأخرى فقد كانت نسبتها ضعيفة نسبيا.

#### 3 - برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

جاء هذا البرنامج عقب مجموعة من البرامج التي تبنتها الجزائر منذ 10 سنوات، استلزم من النفقات 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين هما1:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج (يعادل 130 مليار دولار)؛
  - اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (أي ما يعادل 156 مليار دولار).



-

 $<sup>^{-1}</sup>$  فوزیة خلوط، مرجع سبق ذکره، ص $^{-1}$ 

يمكن توضيح مضمون البرنامج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): مضمون برنامج التتمية الخماسي.

الوحدة: مليار دج.

النسبة %	المبلغ	القطاعات
49,5	10122	التنمية البشرية
31,5	6448	المنشآت القاعدية الأساسية
8,16	1666	تحسين و تطوير الخدمات العمومية
7,7	1566	التنمية الاقتصادية
1,8	360	الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)
1,2	250	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال
100	21214	المجموع

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج النتمية الخماسي (2010-2014).

نلاحظ من الجدول أنه تستهلك مشروعات التنمية البشرية أكبر حصة بحوالي 50% من قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للبرنامج، وهذا بهدف تحسين ظروف التعليم بمختلف أطواره والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن وغيرها، يليه مباشرة محور المنشآت القاعدية الأساسية بنسبة 31.5% من قيمة الاستثمارات، أما باقي المحاور أخذت النسب الأضعف من إجمالي قيمة الاستثمارات.

#### رابعا/ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرنامج السابق وقد بدأ تنفيذه بداية 2015، تم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر الى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب بإسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017–2019) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الاجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع

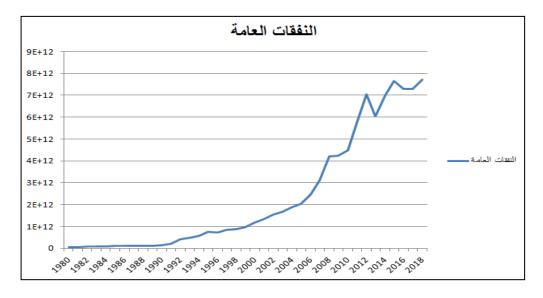
الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل 1.

# المطلب الثالث: تطور وتحليل الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2018-1980.

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة نمو الانفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، ويرتبط نمو الانفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر، سنتطرق في هذا المطلب الى تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة (1980–2018)، بعد ذلك سيتم التمييز بين تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال نفس الفترة.

### أولا/ تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة (1980-2018):

يمكن تتبع النطور الاجمالي للنفقات العامة خلال فترة الدراسة من خلال المنحنى البياني التالي: الشكل بياني رقم (2-1): تطور اجمالي النفقات العامة خلال الفترة (2018-2018).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1).

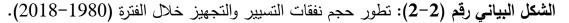
 $<sup>^{-1}</sup>$  زكرياء مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص $^{-221}$ 

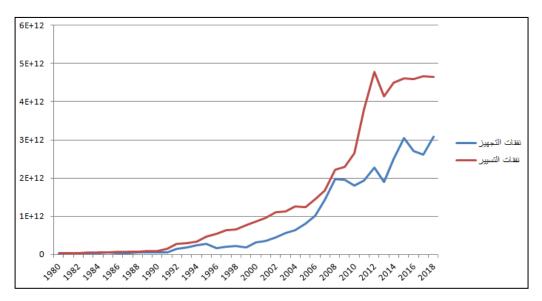


من خلال تتبعنا لتطور الانفاق العام في المنحنى البياني نلاحظ أن المرحلة من 1980 الى 1989 كانت عادية، وكانت نسبة الزيادة معقولة وكان المجتمع يعيش في حالة التوازن الاقتصادي ما يلائم تلك الفترة، إلا أنه سنة 1986 عاشت الجزائر مرحلة صعبة من الناحية المالية على اعتبار أن إيراداتها تعتمد بنسبة 95% من البترول، وهذا الأخير عرف انهيارا في هذه السنة، وأيضا انفجار أزمة المديونية، حيث اضطرت الدولة لاتباع سياسة تقشفية تقتضى بخفض الانفاق العام، لكن ابتداءا من سنة 1990 الى غاية 1999 شهدت الجزائر تطور بطيء في مستوى الانفاق العام مقارنة بالمرحلة الأولية، وهذا التطور البطىء راجع الى الأوضاع الأمنية للبلاد خلال هذه الفترة، حيث قدرت قيمة النفقات لسنة 1990 بـ 136,5 مليار دج لترتفع سنة 1999 الى 961,682 مليار دج، كما ارتفعت النفقات بشكل أكبر ابتداءا من سنة 2000 حيث بلغت 1178,122 مليار دج، وواصلت النفقات العامة في الزيادة سنة تلوى الأخرى حتى بلغت 7058,2 مليار دج سنة 2012، لكن تراجعت قيمتها سنة 2013 الى 6024,1 مليار دج ويرجع هذا التراجع الى انتهاج الجزائر سياسة انكماشية نتيجة الانهيار وعدم الاستقرار في أسعار البترول، لكن سرعان ما ارتفعت سنة 2015 الى 7656,3 مليار دج وهذا الارتفاع ناتج عن تدارك السلطات الجزائرية للوضع الاقتصادي بتبني عدة اجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، أما سنتي 2016 و 2017 فنلاحظ أن النفقات استقرت نسبيا، لتشهد بعدها تحسنا الى 7726,3 مليار دج سنة 2018، وهذا لحرص الحكومة على جعل النفقات في مستويات مقبولة ما بين 2017 و 2019 في إطار نظرة متكاملة وبعيدة المادي طبقا لما أقره النموذج الاقتصادي الجديد.

### ثانيا/ تطور النفقات حسب طبيعتها في الجزائر خلال الفترة (1980-2018):

بعد ما عرفنا التطور الاجمالي للنفقات العامة سنحاول التعرف على النفقات العامة بحسب طبيعتها من حيث كونها نفقات تسيير أو كونها نفقات التجهيز ليقودنا الى معرفة توجهات الدولة من حيث تخصيص وتوزيع الدولة لنفقاتها بين النوعين وذلك من خلال المنحنى البياني التالى:





المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1).

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن نهاية التسعينات كانت الانطلاقة لتزايد الحجم المطلق لكل من نفقات التسيير والتجهيز، حيث كان حجم كليهما متواضع ومتقارب نوعا ما قبل ذلك، غير أنه ارتفع بوتيرة متوسطة خلال الفترة الممتدة بين سنتى 2000 و 2005 ثم بوتيرة متسارعة بعد ذلك.

إذا انتقات نفقات التسيير من 153,8 مليار دج سنة 1991 الى 1250,894 مليار دج سنة 2008، ثم قفزت من 1245,132 مليار دج سنة 2008، وهذا الارتفاع نتيجة تزايد نفقات المستخدمين وكذلك كانت الجزائر تنفق من نفقات التسيير لتوطيد العلاقات مع باقي الدول لإعادة مكانة الجزائر بين الأمم وكذلك زيادة النفقات العسكرية والتي أخذت حصة الأسد من إجمالي نفقات التسيير، ووصلت أكبر قيمة سنة 2012 حيث بلغت 4782,6 مليار دج، والملاحظ بشكل عام أن نفقات التسيير في ارتفاع مستمر وذلك راجع الى زيادة الأجور وعملية التوظيف، أما سنة 2013 نلاحظ تراجع نفقات التسيير مقارنة بالسنة الماضية وقدرت بـ 4131,5 مليار دج وسبب ذلك راجع الى انتهاج سياسة نقشفية في هذه السنة، وبلغت 4677,2 مليار دج سنة 2013 مقارنة بسنة 2018 حيث انخفضت الى تقشفية في هذه السنة، وبلغت 4677,2 مليار دج سنة 4648,3 مليار دج سنة 2018 في إطار المحافظة على تسقيف النفقات.

كذلك الأمر بالنسبة لنفقات التجهيز، إذ شهدت هذه الأخيرة نموا متوافق مع نفقات التسيير من حيث المنحنى لكن بصفة أقل من حيث الحجم، تتاسبا مع السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، حيث حافظت نفقات التجهيز على نفس الحجم تقريبا خلال سنوات

التسعينات فانتقلت من 144 مليار دج سنة 1992 الى 186,987 مليار دج سنة 1999، نتيجة تخلي الدولة عن بعض المشاريع الكبرى التي لم تنتهي الأشغال بها في الآجال المحددة متأثرة في ذلك بالمديونية الخارجية وتقلبات أسعار البترول، لترتفع بعد ذلك من 321,929 مليار دج سنة 2000 الى 2275,5 مليار دج سنة 2012، لتشهد بعدها انخفاضا سنة 2013 قدره 1892,6 مليار دج، ثم ارتفعت مرة أخرى سنة 2015 حيث بلغت 3039,3 مليار دج لتنخفض سنة 2017 الى 2605,4 مليار دج، أما سنة 2018 ارتفعت الى 3078 مليار دج وهذا في إطار إصلاح الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات الدولة للتجهيز.

# المبحث الثاني: تحليل مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018–1980)

يعرف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج الداخلي الخام، وعادة ما يتم اعتماده كأداة لقياس الأداء الاقتصادي للبلد، وبغية الوقوف على أهم المضامين ومحتويات النمو الاقتصادي في الجزائر، لابد من معرفة مؤشراته ومدى مساهمة القطاعات في تكوينه وذلك راجع الى اتجاهات المخططات التتموية التي انتهجتها الجزائر بهدف تحقيق المسيره التتموية وهذا ما تم التطرق إليه في هذا المبحث.

# المطلب الأول: تطور بعض المؤشرات المتعلقة بالناتج الوطني الداخلي الخام للفترة (2018–1980)

تعد دراسة التطور الحاصل في بعض المؤشرات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام أبرز الاتجاهات المستخدمة كمقياس للتعرف على الأداء الاقتصادي للبلد، وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): تطور بعض المؤشرات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام للفترة (1980-2018).

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ( بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي )	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	السنوات
2203	0,79	42,34527734	1980
2237,09	3	44,34867267	1981
2210,3	6,4	45,20708872	1982
2312,66	5,4	48,8013698	1983
2467,35	5,6	53,69827891	1984
2582,88	3,7	57,93786867	1985
2757,13	0,4	63,69630189	1986
2807,33	-0,7	66,74226777	1987
2417,38	-1	59,08906719	1988
2215,85	4,4	55,6314898	1989
2408,69	0,8	62,04509964	1990

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتطوير كل من النفقات العامة، التضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1980–2018)

-1,2	45,71536709	1991
1,83	48,00329822	1992
-2,1	49,94645521	1993
-0,9	42,54257131	1994
3,8	41,76405246	1995
4,1	46,94149678	1996
1,1	48,1778625	1997
5,1	48,18774753	1998
3,2	48,64057457	1999
3,82	54,7902456	2000
3,01	54,7447144	2001
5,61	56,76028897	2002
7,2	67,86382988	2003
4,3	85,32499881	2004
5,91	103,1982285	2005
1,68	117,0273047	2006
3,37	134,9770877	2007
2,36	171,0006919	2008
1,63	137,2110399	2009
3,63	161,2072687	2010
2,89	200,0190573	2011
3,37	209,058992	2012
2,77	209,7550033	2013
3,79	213,8100225	2014
3,76	165,9792773	2015
3,3	160,1298666	2016
1,6	167,5552801	2017
1,4	173,76	2018
	1,83 -2,1 -0,9 3,8 4,1 1,1 5,1 3,2 3,82 3,01 5,61 7,2 4,3 5,91 1,68 3,37 2,36 1,63 3,63 2,89 3,37 2,77 3,79 3,76 3,3 1,6	1,83       48,00329822         -2,1       49,94645521         -0,9       42,54257131         3,8       41,76405246         4,1       46,94149678         1,1       48,1778625         5,1       48,18774753         3,2       48,64057457         3,82       54,7902456         3,01       54,7447144         5,61       56,76028897         7,2       67,86382988         4,3       85,3249981         5,91       103,1982285         1,68       117,0273047         3,37       134,9770877         2,36       171,0006919         1,63       137,2110399         3,63       161,2072687         2,89       200,0190573         3,37       209,058992         2,77       209,7550033         3,79       213,8100225         3,76       165,9792773         3,3       160,1298666         1,6       167,5552801

المصدر: قاعدة البنك الدولي، الموقع: http://www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2020/06/26.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام عرف خلال العقود الماضية عدة تغيرات وتقلبات نتجت عن عدم استقرار الاقتصاد الوطني ككل طوال الفترة الممتدة من 1980 الى 2018، وهذا نظرا للحالة التي كانت تعيشها الجزائر خلال هذه الفترة، ابتداءا من الأزمة البترولية سنة 1986 التي عرفت

انخفاضا حادا في أسعار البترول، وأزمة الخليج من بداية التسعينات التي نتج عنها ارتفاع أسعار البترول، بالإضافة الى الحالة الأمنية للبلاد والوضعية السيئة والمتدهورة للقطاعات المنتجة التي آلت إليها، وخلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2008 سجل معدل النمو معدلات استثنائية مقارنة بالسنوات السابقة، حيث ارتفعت قيمة الناتج الداخلي الخام ووصلت الى ما يقارب 54,79 مليار دولار أمريكي سنة 2000 و 171 مليار دولار أمريكي سنة 2008 بمعدل متوسط الفترة قدر بـ 4,14 %، وذلك بفضل تحسن مستويات أسعار المحروقات بالإضافة الى انتهاج الحكومة لسياسة تهدف الى رفع الطلب الداخلي بإعطاء أهمية كبيرة للجانب الاستثماري الذي يؤدي الى تحسين الأداء الإنتاجي وبالتالي الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي، وبعد ذلك قفز الناتج الداخلي الخام الى أقصى حدوده حيث قدر بـ 213,81 مليار دولار أمريكي سنة 2014 بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد، وانخفض سنة 2015 الى 165,98 مليار دولار أمريكي وهذا لانخفاض حجم الواردات بنسبة 4,6% بعد أن كان مرتفعا لعدة سنوات متتالية، وخلال سنة 2018 الناتج الداخلي الخام 773,75 مليار دولار أمريكي بمعدل 1,4%.

إن الزيادة التي شهدها معدل نمو الناتج الداخلي الخام انعكست إيجابيا على متوسط نصيب الفرد من الناتج داخل الخام والذي ارتفع من 1764,89 دولار أمريكي للفرد سنة 2000 الى 4114,72 دولار أمريكي للفرد سنة 2018، وبالتالي يمكن تقييم هذه الفترة التي خصص لها مبالغ مالية ضخمة، بأنها فترة شهدت قفزة نوعية من حيث جميع المؤشرات الاقتصادية تقريبا. لذلك فالزيادة في نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة ليست فعلية، أي لم تتعكس على رفاهية المواطن، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من المجهودات على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي تعتبر ذات أهمية كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي، ولمعرفة نصيب القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام سنحاول من خلال الجدول التالي تبيان نسبة مساهمة كل قطاع على حدى في تكوين الناتج الداخلي الخام كما يلي:

الجدول رقم (2-7): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية لفترة (2000-2010).

الوحدة: %

الحقوق و الرسوم على الواردات	البناء و الاشغال العمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	الصناعة	الفلاحة	المحروقات	السنوات
6,1	8,2	20,3	10,4	7,2	8,4	39,4	2000
6,7	8,5	22,6	11,1	7,4	9,7	34	2001
6,5	9,2	23,2	11,7	7,3	9,3	32,8	2002
6,2	8,7	21,5	11,2	6,6	9,7	36,1	2003

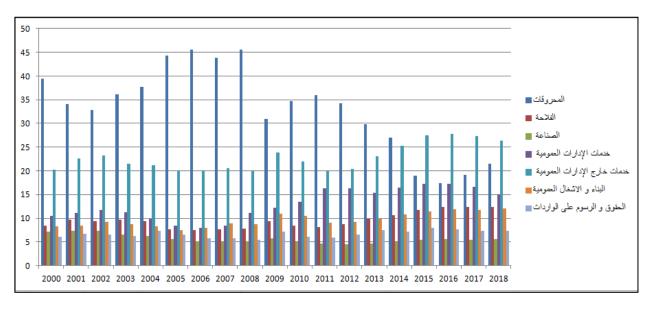
7,3	8,3	21,2	9,8	6,3	9,4	37,7	2004
6,5	7,5	20,1	8,4	5,6	7,7	44,3	2005
5,8	7,9	20,1	8	5,2	7,5	45,6	2006
5,7	8,9	20,5	8,4	5	7,6	43,9	2007
5,4	8,8	19,9	11,1	5,2	7,8	45,5	2008
7,1	10,9	23,8	12,2	5,7	9,3	31	2009
6,1	10,4	21,9	13,5	5	8,4	34,7	2010
5,9	9,1	20,1	16,3	4,6	8,1	35,9	2011
6,6	9,2	20,4	16,3	4,5	8,8	34,2	2012
7,5	9,8	23,1	15,3	4,6	9,8	29,8	2013
7,2	10,8	25,2	16,5	5	10,6	27	2014
7,9	11,4	27,4	17,2	5,4	11,7	18,9	2015
7,7	11,9	27,8	17,3	5,6	12,3	17,4	2016
7,4	11,7	27,3	16,6	5,5	12,3	19,1	2017
7,3	12	26,3	15	5,6	12,3	21,5	2018

المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام:

- تقارير بنك الجزائر للسنوات 2003، 2008، 2010، 2015 و 2017.
  - بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019.

ويمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (2-3): نسبة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام للفترة (2000-2018).



المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج EXCEL.



### من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ ما يلي:

- الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر، وبالتالي تأثيره على معدلات النمو الاقتصادية المحققة خلال هذه الفترة، باعتبار هذا القطاع هو الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، فحجم التدفقات المسجلة فيه لها دور كبير في أداء هذا القطاع، وبالتالي تحسن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- بينما نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في تكوين الناتج الداخلي الخام منخفضة، حيث وصلت عام 2006 نسبة المساهمة 7,5% بعد ما كانت 8,4% سنة 2000، بعدها شهد هذا القطاع تحسنا ملحوظا عام 2009 حيث وصلت نسبة مساهمته 9,3%، وذلك بفضل زيادة المساحة الصالحة للزراعة بين سنتي 2006 و 2009، كما تم مسح حوالي 40 مليار دج من ديون الفلاحين واستمرت في الإرتفاع إلى أن وصلت 12,3% سنة 2018؛
- كما اتسمت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام خلال الثلاث سنوات الأولى من الألفينات بالثبات حيث بلغت حوالي 7%، ثم شهدت بعد ذلك انخفاضا ملحوظا حيث وصلت نسبة المساهمة الى 4,5% سنة 2012، بعدها تحسنت قليلا خلال السنوات التي تليها لتصل 5,6% سنة 2018؛
- وفيما يخص نسبة مساهمة قطاع الأشغال العمومية اتسمت بالثبات نسبيا، حيث وصلت سنة 2009 حوالي 10,9%، وذلك راجع الى الانجازات المحققة خلال فترة مخطط الانعاش الاقتصادي، كما كانت تتراوح هذه النسبة ما بين 8% و 10%، وبقي يرتفع تدريجيا الى أن وصل الى 12% سنة 2018؛
- أما القطاعات الأخرى كالخدمات والحقوق والرسوم على الواردات ما تزال ضعيفة الأداء، فمساهمتها في الناتج الداخلي الخام قليلة مقارنة مع قطاع المحروقات.

# المطلب الثاني: اتجاهات المخططات التنموية في الجزائر

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال استراتيجية تعتمد على التخطيط كوسيلة تتموية تهدف الى تتمية شاملة في مختلف القطاعات بهدف الوصول الى الاستقلال الاقتصادي، وسنتطرق في هذا المطلب على اتجاهات المخططات التتموية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة (1980-2018).



# أولا/ المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

بلغت قيمة تكلفة برامج المخطط الخماسي الأول بـ 560,5 مليار دج، موزعة الى استثمارات إنتاجية وأخرى غير إنتاجية، وقد مثل القطاع الإنتاجي هذا التوزيع بنسبة 60,25%، وهذا دليل على إهتمام الدولة بقطاع الإنتاج، خصوصا الصناعي منه، و رغم ذلك لا يتم إهمال القطاع غير الانتاجي الذي يأخذ نسبة بعطاع الإنتاج، وعليه فإن القيد المالي في هذه الفترة لم يشكل عائقا على التنمية بسبب الايرادات الجبائية والمتمثلة أساسا في الجباية البترولية، هذه السياسة التي سمحت بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بالتوازي مع ارتفاع و تطور معدلات الاستثمار في نفس الفترة ألى المنتفار المنتفار المنتفار المنتفار المنتفار المنتفار ألى المنتفار في نفس الفترة ألى المنتفار المنتفار المنتفار المنتفار ألى المنتفار ألى المنتفار في نفس الفترة ألى المنتفار المنتفار ألى المنتفار أ

الجدول رقم (2-8): استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

د ح	مليار	حدة:	اله
(· <b>-</b>	حجر	•••	丆

النسبة %	تكلفة البرامج	نوع الاستثمارات
60,25	337,5	استثمار انتاجي
39,75	222,8	استثمار غير انتاجي
100	560,5	المجموع

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، " الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي – حالة الجزائر –"، مرجع سبق ذكره، ص297.

# ثانيا/ المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

نتيجة لتدهور أسعار النفط و خاصة بعد أزمة 1986 التي تزامنت مع المخطط الخماسي الثاني، بدأ حجم الاستثمار يتقلص تدريجيا، خصوصا وأن تمويل هذا الاستثمار يعتمد بنسبة أكثر من 70% على الواردات التي يكون الدفع فيها بالعملات الصعبة فقد انخفض حجم الاستثمار من 77 مليار دينار سنة 1985 الى 69,4 مليار سنة 1989 حسب ما هو موضح في الجدول رقم (2-9) وهذا التراجع يعني انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي، وكان القطاع الانتاجي الذي تأثر كثيرا بهذا الانخفاض هو قطاع الصناعة، ويبدو هذا التأثر في التطور لمعدل نمو انتاجه الذي تميز منذ سنة 1985 بانخفاضات سنوية متواصلة حسب ما هو مبين في الجدول رقم (2-2).

 $<sup>^{-2}</sup>$ محمد بلقاسم حسن بهلول، " الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية "، منشورات دحلب، 1993، ص $^{-2}$ 



<sup>1-</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، " الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي - حالة الجزائر -"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص297.

### الجدول رقم (2-9): تطور الاستثمارات من 1979 الى 1990.

الوحدة: مليار دج

1990	1989	1988	1987	1985	1979	الفترات
95	69,4	69,9	75,4	77	54,78	الاستثمار

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، " الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية "، مرجع سبق ذكره، ص184.

الجدول رقم(2-10): تطور معدل النمو الإنتاجي الصناعي (1985-1991).

الوحدة: %

1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	السنوات
-2,9	+1,1	-2,7	-1,4	-4,6	-2,6	+4,6	معدل نمو الانتاج الصناعي من غير المحروقات

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، " الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية "، مرجع سبق ذكره، ص185.

بعد أزمة 1986 سعت الجزائر للتقليص من التبعية اللانهائية للريع البترولي، وقد أكد الميثاق الوطني سنة 1986 على تلك الاختيارات المعتمدة، وقامت الحكومة آنذاك بإعادة تنظيم القطاع الصناعي والزراعي والاهتمام بالصناعة والزراعة على السواء كنشاطان انتاجيان حيويان ولهذا وجب على كل الأطراف النشطة في الاقتصاد أن تغير من وجهتها الإنتاجية بتحفيز تلك المنكمشة وبعث تلك العاجزة والتوجه نحو التتويع وهذا استجابة للتطورات الناتجة في السوق البترولية 1.

### ثالثًا/ مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي (1990-1998):

بدأ الاقتصاد الجزائري يساير التحول نحو اقتصاد السوق، وتحققت معدلات نمو جد مرتفعة للناتج المحلي الاجمالي خاصة سنة 1991 بمعدل 55,51% وهي أعلى نسبة مسجلة طيلة فترة الدراسة، أما في السنة التي سبقتها فتم تسجيل معدل 31,35%، إلا أنه ابتداءا من سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بـ 2% من اجمالي الناتج المحلي نتيجة الدعم الحكومي، للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1992 الحكومي، للسلع الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات في إحداث آثار على ميزان المدفوعات، مما زادت أعباء الديون الخارجية وخدمة الدين الذي بلغ 86% سنة 1993 بعد ما كان 70% في سنة 1992، الأمر

<sup>1-</sup> قنادزة جميلة، " الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص 135.

الذي استدعى الشروع في اصلاحات هيكلية معمقة، عن طريق إبرام إتفاق انتمائي هو الثالث من نوعه مع صندوق النقد الدولي وكان ذلك في أفريل 1994، يمتد لأربع سنوات، وقد نفذ البرنامج على مرحلتين:

- 1 مرحلة التثبيت الهيكلي 1994-1995: خلال هذه المرحلة عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا عن السنة السابقة إذ بلغ 0,7% بعد ما كان في حدود 2,1-% ووصل حجم الناتج الى 1487403,6 مليون دج سنة 1994 أي ما يعادل نمو قدره 25,02%.
- 2 مرحلة التعديل الهيكلي 1995-1998: لقد شهدت هذه المرحلة تحقيق الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لمعدلات نمو إيجابية قدر متوسطها بـ 3,6% بعد سنة 1998 السنة التي حقق فيها أعلى معدل نمو منذ عام 1986 بـ 5,1% وهذا بالرغم من انخفاض في أسعار البترول، والذي أثر بشكل كبير في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي أين بلغ 1,81% بالإضافة الى نصيب الفرد من الناتج المحلي سجل خلال نفس السنة انخفاض بنسبة 1,5%.

### رابعا/ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004:

لقد سجل برنامج الانعاش الاقتصادي نتائج معتبرة وصفت بالجيدة مقارنة بالوضع الذي كانت عليه الجزائر قبل تطبيق هذا البرنامج، ومن بين هذه النتائج نذكر 2:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دج، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2350 مليار دج من الانفاق العمومي؛
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8% طوال السنوات الخمس، مع تسجيل نسبة نمو وصلت الى 6,8% في سنة 2003؛
  - تراجع البطالة من نسبة 29% الى 24%؛
  - انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية، وبناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة؛
    - استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية؛
    - احتياطات الصرف قدرت بـ 32,9 مليار دولار مع زيادة مستمرة؛
    - انخفاض الديون الخارجية من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار؛
- تقليص الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج سنة 1999 الى 911 مليار دج سنة 2003.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> فرحات عباس، سعود وسيلة، "عرض عام لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 "، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة المسيلة، العدد 01، جوان 2018، ص67.



 $<sup>^{-1}</sup>$  بلعزوز بن علي، " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،  $^{2004}$ ، ص $^{-1}$ 

إذ قدرت تكلفة برنامج الانعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 الى ديسمبر 2003 بـ 478 مليار دج و كانت هيكلة الاستثمارات المكلفة كالآتي 1:

تحسين ظروف المعيشة 155 مليار دج؛	_
البنى التحتية	
الأنشطة المنتجة	_
حماية الوسط	
الموارد البشرية والحماية الاجتماعية 76 مليار دج؛	_
البنى التحتية للإدارة	_

### خامسا/ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة البرنامج والمشاريع الذي سبق اقرارها وتنفيذها في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، يستهدف مواصلة مجهود انعاش النمو وتكثيفه في جميع مجالات قطاعات النشاط الاقتصادي ومرافقة أداة الانتاج الوطنية في تحولها الحقيقي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، ويهدف بالأساس الي<sup>2</sup>:

- تحديث و توسيع الخدمات العامة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، وتكملة نشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني من جهة أخرى؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء الجانب الصحى، الأمنى أو التعليمى؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا منهما في تطوير النشاط الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف سابقة الذكر.

إذ تم رصد 337,2 مليار دج للتنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة موزعة على النحو التالي $^{3}$ :

 $<sup>^{-3}</sup>$  تقرير البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005–2009، أفريل 2005، ص $^{-3}$ 



<sup>1-</sup> عبو عمر، عبو هودة، " جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة "، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع و تحديات، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف، المحور الأول، بدون صفحة.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>- بودخدخ كريم، " اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2014-2001 "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص2018، ص208.

للحة و التنمية الريفية 300 مليار دج	– الف
لماع الصناعةلاع الصناعة	– قط
لاء الصيد البحري 12 مليار دج	– قط

- قطاع الصيد البحر*ي* ...... 12 مليار دج؛

قطع السياحة ......

### سادسا/ المخطط الخماسي الثاني (2010-2014):

هو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف الى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية النتمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تتموية محددتين من قبل رئيس الدولة<sup>1</sup>.

كان الهدف الأساسي من إقرار البرنامج هو الاستمرار في دعم مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، بالإضافة الي<sup>2</sup>:

- تحسين التنمية البشرية وتطوير اقتصاد المعرفة؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية؛
  - دعم تتمية الاقتصاد الوطني؛
    - التنمية الصناعية؛
  - تشجيع إنشاء مناصب الشغل.

كما خصص البرنامج مبلغ 1566 مليار دج لدعم التنمية للاقتصاد الوطني موزعة على النحو التالي $^{3}$ :

- أزيد من 1000 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة؛
- أزيد من 16 مليار دج بالنسبة للصيد البحري؛
- حوالي 400 مليار دج لإنعاش و تحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية؛
  - حوالي 100 مليار دج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- حوالي 50 مليار دج من أجل تحديث وانشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>- شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، " أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا "، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة تيارت والشلف، العدد 06، ص99.



<sup>-1</sup> زكرياء مسعودي، مرجع سبق ذكره ، ص 220.

<sup>-2</sup> فرحات عباس، سعود وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص-2

### سابعا/ برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

جاء هذا المخطط أيضا كتكملة للبرامج السابقة ونظرا للمؤشرات الإيجابية المحققة في إطار البرامج التنموية، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية.

وفي هذا السياق تم إقرار قانون المالية لسنة 2015 والذي يتضمن ميزانية تجهيزية بمبلغ 4079,7 مليار دج أي ما يعادل نسبة نمو قدرها 48,7% مقارنة بسنة 2014، ونسبة نمو اقتصادية قدرتها 4,25% خارج قطاع المحروقات.

زيادة على ذلك تسعى الحكومة الجزائرية الى إيجاد التوازن للتقلبات الحاصلة جراء انهيار أسعار البترول في السوق الدولية، بمجرد تراجع سعر البرميل الواحد للبترول بقيمة 1 دولار يكلف الخزينة حوالي 100 مليون دولار في اليوم 1.

### ومن أهم النقاط التي جاء بها البرنامج نذكر $^{2}$ :

- تحقيق نسبة نمو اقتصادي قدرها 7% بحلول سنة 2019؛
- إيلاء عناية خاصة لتكوين الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة ولاسيما توفير العقار و الحصول على خدمات عمومية جديدة؛
- زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية والريفية، التي من شئنها تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة استيراد الخاصة بالموارد الاستهلاكية.

# المطلب الثالث: وإقع النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2018)

يعد الرفع من معدل النمو الاقتصادي والعمل على استدامته الهدف الأساسي لكافة البرامج التنموية التي تم طرحها في الجزائر، ويمكن تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الجدول التالي:



<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>- خديجة حساين دواجي، " دراسة اخصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة 2001-2014 "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، جامعة مستغانم، 2014-2015، ص36-37.

<sup>-2</sup> المرجع نفسه، ص-2

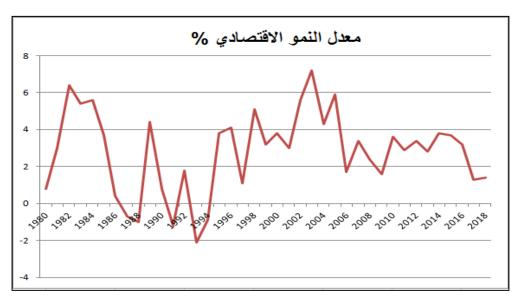
الجدول رقم (2-11): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980–2018). الوحدة: %

معدل النمو الاقتصادي	السنوات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات
1,7	2006	-2,1	1993	0,79	1980
3,4	2007	-0,9	1994	3	1981
2,4	2008	3,8	1995	6,4	1982
1,6	2009	4,1	1996	5,4	1983
3,6	2010	1,1	1997	5,6	1984
2,9	2011	5,1	1998	3,7	1985
3,4	2012	3,2	1999	0,4	1986
2,8	2013	3,8	2000	-0,7	1987
3,8	2014	3	2001	-1	1988
3,7	2015	5,6	2002	4,4	1989
3,2	2016	7,2	2003	0,8	1990
1,3	2017	4,3	2004	-1,2	1991
1,4	2018	5,9	2005	1,8	1992

المصدر: قاعدة البنك الدولي، الموقع: http://www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2020/07/02.

ويمكن تتبع تطور النمو الاقتصادي من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل البياني رقم (2-4): منحنى تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2018).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-11).



من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه تظهر التغيرات المتذبذبة والغير مستقرة لمعدل النمو، فخلال الفترة 1980 الى 1988 عرفت معدلات النمو انخفاضا محسوسا وأصبحت تتسم بالسلبية، حيث انتقات من 6,4% سنة 1982 الى 7,7-% سنة 1987، ويعود ذلك الى الانخفاض الحاد في أسعار البترول في الأسواق العالمية وكذلك تدهور قيمة الدينار سنة 1987 والتي أدت الى العجز في المبادلات التجارية الخارجية، بالإضافة الى السياسة الاقتصادية المنتهجة (المخططات الخماسية).

وبداية من سنة 1989 سجلت معدلات النمو معدلات موجبة نتجت عن دخول الجزائر في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية والاستدانة من الخارج. لكن بالرغم من الأهداف التي سعت الي تحقيقها الدولة من خلال هذه الاصلاحات إلا أنها لم تحقق كل النتائج المرجوة، وبالتالي اتجه معدل النمو الى السلبية من جديد حيث قدر بـ 1,2-% سنة 1991، مما دفع الجزائر سنة 1994 للاتفاق مع صندوق النقد الدولي ووضع برنامج للتوازن الاقتصادي والذي كانت له تأثيرات مشجعة باستثناء آثاره الاجتماعية، وهذا ما تبينه النتائج المتحصل عليها في تلك الفترة.

فبداية من 1995 تحولت معدلات النمو الى معدلات إيجابية لتصل سنة 1998 الى 5,1%، ومنذ سنة المعدالية من 1998 عرفت معدلات النمو نوعا من الاستقرار في القيم الموجبة، رغم تسجيلها لبعض الانخفاض خلال سنتي 2000 و 2001 إلا أنه حقق في السنوات الموالية ارتفاعا محسوسا ليصل الى 7,2% سنة 2003، وذلك راجع للعائدات النفطية. كما عرف مستوى النمو انطلاقة اقتصادية حقيقية بداية من تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001–2019).

# المبحث الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر للفترة (2018–1980)

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي عانى ولا يزال يعاني منها الاقتصاد الجزائري على غرار معظم اقتصاديات الدول النامية الأخرى، و عليه فإن تحليل وتشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة أسبابها يعد أمرا معقدا للتحكم فيه، نظرا لتعقيد الظاهرة في حدد ذاتها من جهة، وارتباطها بالعديد من الميكانيزمات من جهة ثانية. ومن هذا المنطلق، سوف نركز في هذا المبحث على تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر للفترة (1980-2018) وأهم أسباب الظاهرة والسياسات المتبعة لمكافحتها في الجزائر.

# المطلب الأول: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1980-2018)

لقد كانت معدلات التضخم في الجزائر مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، مع نهاية عقد الثمانينيات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا وهو ما انعكس على التوازنات الداخلية للاقتصاد الجزائري كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المثالية في الطلب الكلي مما تولد عليه ضغوط داخلية.

ويمكن تتبع تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1980-2018 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-12): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2018).

الوحدة: %

معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات
2,31	2006	20,54	1993	9,52	1980
3,68	2007	29,05	1994	14,65	1981
4,86	2008	29,78	1995	6,54	1982
5,74	2009	18,68	1996	5,97	1983
3,91	2010	5,73	1997	8,12	1984
4,52	2011	4,95	1998	10,48	1985
8,89	2012	2,65	1999	12,37	1986
3,25	2013	0,34	2000	7,44	1987
2,92	2014	4,23	2001	5,91	1988
4,78	2015	1,42	2002	9,3	1989

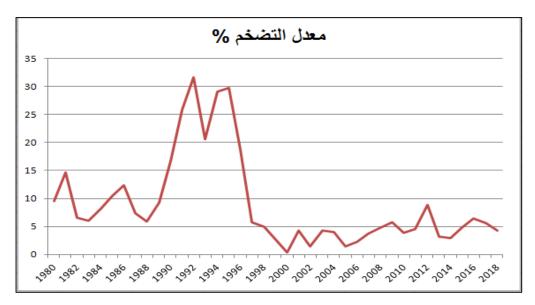


6,4	2016	4,27	2003	16,65	1990
5,59	2017	3,96	2004	25,89	1991
4,27	2018	1,38	2005	31,67	1992

المصدر: قاعدة البنك الدولي، الموقع: http://www.albankaldawli.org ، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2020/07/14.

ومن أجل توضيح أكثر لتطور معدلات التضخم نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (2-5): منحنى تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1980-2018).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-12).

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى أعلاه أن معدلات التضخم في الجزائر عرفت تذبذبا خلال الفترة 1980-1989، إذ سجلت أعلى نسب خلال سنتي 1981 و 1986 حيث بلغت 14.65% و 12,37% على التوالي، وكان سبب ذلك الاصدار النقدي في تلك الفترة.

وخلال الفترة 1990–1995 شهدت الجزائر معدلات عالية من التضخم بدأت بمعدل 16.65% سنة 1990 ووصل الى 31,67% سنة 1992، وهذا بسبب التوسع النقدي المتتالي وارتفاع معدلات السيولة وتزايد حجم الطلب، أما سنة 1993 انخفض معدل التضخم الى 20,54% ويعود تراجع هذه النتائج المشجعة الى الاجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية، لكنه كان مؤقت ليعود الى الارتفاع سنتي 1994 و 29,05% و 87,05% على التوالي، ويرجع ذلك على الخصوص الى الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي و تخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل انتاجي بالإضافة الى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي.



أما خلال الفترة 1996–2000 سجل تراجع معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوط التضخمية ونجاحها بداية من سنة 1996 بحيث بلغ 18,68%، لينخفض الى 5,73 % سنة 1997، فراح هذا المعدل يتراجع بصورة متواصلة الى أن وصل الى 9,34 سنة 2000 كأدنى حد عرفته الجزائر منذ الاستقلال، وتعود هذه النتائج الحسنة نتيجة الاصلاحات المتابعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة والبحث عن أساليب ومصادر جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الاصدار النقدى المفرط.

كما عرفت معدلات التضخم عودة التذبذبات بين الارتفاع والانخفاض في قيمتها خلال الفترة 2011- 2018، وذلك لعودة ارتفاع معدلات التضخم بسبب ارتفاع نمو الكتلة النقدية نتيجة برامج التنمية الاقتصادية والتي تهدف الى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات التضخم، حيث ارتفع معدل التضخم الى 4,23% سنة 2001، شمة 2001، واستمر معدل التضخم في الانخفاض والارتفاع الى أن وصل الى أعلى مستوى خلال هذه الفترة سنة 2012 بـ 8,88%، بعدها انخفض مرة أخرى ليصل الى 29,2% سنة 2014 وهي أقل نسبة بالنسبة للسنوات الأخيرة، ليعود الى الارتفاع سنة 2018 بليصل الى 29,2% سنة 1014 وهي أقل نسبة بالنسبة السنوات الأخيرة، ليعود الى الارتفاع الى 2015 الى باهتمام مستويات السنوات السابقة، حيث ارتفع خلال السنوات 2015، 2016 و2017 الى باهتمام مستويات التضخم وتسعى الى التحكم في كل العوامل المسببة فيه، وذلك باللجوء الى التمويل التقليدي عبر الاقتراض من البنك المركزي بدل الاستدانة الخارجية بسبب الأزمة المالية الخانقة التي شهدتها البلاد.

# المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

من أهم أسباب الضغوط التضخمية في الجزائر ما يلي:

### أولا/ زيادة الطلب المحلي:

يعتبر التوسع في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة في الجزائر من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار، في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، حيث يشكل الأجراء وعائلتهم الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، فالأجور التي يحصلون عليها تمثل عنصرا هاما في تحديد المستوى العام للطلب الكلي حيث أن الزيادة في أجورهم يكون لها أثرا مباشرا على ارتفاع مستوى الأسعار، نتيجة للتأخير بين الزيادة في الطلب الفعلى على مستوى سوق السلع والخدمات وبين الجهاز الانتاجي الوطني الذي

يحتاج الى وقت حتى يتكيف مع الطلب الجديد، أو بين فترة عملية الاستيراد إذ لم يتجاوب الجهاز الإنتاجي للطلب الزائد محليا وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى $^{1}$ .

### ثانيا/ ارتفاع التكاليف الإنتاجية:

تمثل الأجور في الجزائر جزءا كبيرا من التكاليف، حيث أنها تتراوح بين 40% الى 90% من تكاليف الانتاج التي تتحملها المؤسسات، بالإضافة الى ذلك الزيادات التي تحدث في تكاليف المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة فهي مواد تعتمد على الاستيراد، و نتيجة للتخفيض الذي يحدث في سعر الصرف الدينار و تقلبات في الأسواق الدولية، فقد اتجهت تكاليف هذه المواد الى التضخيم في الفاتورات من أجل تغطية أخطار الدفع المتأخر، وهذه الظاهرة تقرضها تلك الدول التي تستورد منها هذه المواد بسبب تدهور احتياطاتنا من العملة الصعبة، وكذا تدهور وسائل الانتاج و العجز في قطع الغيار والانقطاع في تموين المخازن بالمواد الأولية<sup>2</sup>.

### ثالثًا/ الأسباب النقدية:

تشكل النقود في كثير من الحالات وسيلة لتعديل وتغذية الاقتصاد، لكن قد تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة كما يوضح Pierre Berger في كتابه: " تعتبر النقود كالأكسجين للحياة تقوم بحرق البنية الاقتصادية إذ تم إصدار الفائض منها، وهي عنصر التوسع الاقتصادي، وفي نفس الوقت تسبب أيضا التذبذبات إذا تمت عملية الإصدار بسهولة كبيرة "3.

### 1 - تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها:

يختلف مفهوم عرض النقد من بلد لآخر حسب الأنشطة الاقتصادية، ويعود هذا التعدد الى أفكار ملتون فريدمان الذي نقل عرض النقد من المفهوم الضيق الى المفهوم الواسع، ففي الجزائر يتكون عرض النقد من عرض النقد السيولة، التي يمكن استخدامها في أي عرض النقد الضيق  $(M_1)$  وهي مجموعة الأدوات المالية شديدة السيولة، التي يمكن استخدامها في أي لحظة لتسوية أي مبادلة، وتشمل الودائع تحت الطلب للمتعاملين غير البنكيين في البنوك الابتدائية والودائع في الحسابات البريدية الجارية، ثم نجد عرض النقد بمعناه الواسع  $(M_2)$  والذي تشمل بالإضافة الى عرض النقد الضيق  $(M_1)$  شبه النقود والمتمثلة في الودائع لأجل والودائع الادخارية في البنوك التجارية، أما



<sup>1-</sup> بن يوسف نوة، " أثر التضخم على سعر الصرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970- 2015) "، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التسبير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 16، 2016، ص89.

 $<sup>^{-2}</sup>$  المرجع نفسه، ص89.

<sup>-37</sup> المرجع نفسه، ص

سيولة الاقتصاد  $(M_3)$  فهي تشمل إضافة الى  $M_2$  الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة، أي مجموعة الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات $^1$ .

وعادة يعتبر تضخما ما تولد عن الإصدار النقدي نتيجة للتوسع في الانفاق الحكومي وتفاقم المديونية العمومية... الخ، ولذا لابد أن يكون الإصدار النقدي في الدولة مبنيا على أساس مقابلات الكتلة النقدية (قروض للاقتصاد، مستحقات على الخزينة، الاحتياطيات من العملة الأجنبية والذهب).

أي أن المصادر الثلاث للإصدار النقدي قد تؤدي الى زيادة حدوث التضخم في حالة وجودها بشكل مفرط في الاقتصاد، وذلك مثل ما حدث في فترة التسعينات، من خلال سياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الانتاجي العمومي والديون التي منحت للخزينة العمومية، وهذا ما أدى الى ظهور التضخم بالطلب الذي مس العديد من القطاعات، زيادة على التضخم بالتكاليف الناتج عن ارتفاع الأعباء المالية للمؤسسات والتي ساهمت بدورها في رفع الأسعار 2.

### 2 - زيادة النفقات العامة:

إن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة، لعب دورا مهما في ظهور الضغوط التضخمية والتوسع في الانفاق العام له أثر مباشر على مكونات السيولة المحلية، فنجد أن عائدات المحروقات التي تشكل أكثر من 50% من الارادات العامة للخزينة، تستخدم في تمويل النفقات العامة على السلع والخدمات من خلال المداخيل الموزعة على الموظفين وباقي المستهلكين من التحويلات والاعانات<sup>3</sup>.

### رابعا/ التضخم المستورد:

ينشأ التضخم المستورد من ارتفاع أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية، بالإضافة الى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر الى الخارج، ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي، فطبيعة التركيب الهيكلي للواردات من حيث كونها استهلاكية أو وسطية أو استثمارية تلعب دورا كبيرا في تحديد درجة و كيفية التأثر بالتضخم المستورد، فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية



<sup>-</sup> محمد موساوي، سمية زيرار، " دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1970-2009 "، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، العدد 8، 2012، ص31.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> عبد الجليل شليق، " استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990–2009 "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك و تأمينات، جامعة المسيلة، 2011 مذكرة مـ 2012، صـ 131.

<sup>-3</sup> بن یوسف نوة، مرجع سبق ذکره، ص-3

يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة، أما إذا كان الجزء الأكبر من هذه الواردات موجه للعملية الإنتاجية والاستثمارية في شكل سلع وسطية ورأسمالية لازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية الى الأمام، فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر، ويأخذ وقتا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الإرتفاع<sup>1</sup>.

# المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية والمالية لمكافحة التضخم في الجزائر

تختلف الأساليب والسياسات التي تستخدم عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعا لنوع التضخم والمجال الذي يظهر فيه وأسبابه، لذا تعتمد الجزائر كباقي الدول سياسات نقدية ومالية انكماشية لمعالجة هذه الظاهرة الخطرة، وهذه السياسات تتمثل في جوهرها في الحد من التدفق النقدي والمتمثلة في:

# أولا/ أدوات السياسة النقدية لمكافحة التضخم في الجزائر:

يستخدم البنك المركزي بصفته القائد على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسات النقدية مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية، وهي تلك الأدوات التي تتدخل بها السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة وتتمثل في:

### 1 - سعر إعادة الخصم:

إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ البنك بموجبها الى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التتازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية أو عمومية، لكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، ولقد كان معدل الخصم ثابتا منذ 1961 الى 1986 مقدر بـ 2,75%، إلا أنه منذ هذا التاريخ والى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة وكان أصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص.

ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي، فيمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية:

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج؛

<sup>137</sup>عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص $^{-1}$ 



- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك 06 أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا؛
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى 06 أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 3 سنوات. لكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات، أو إنجاز السكن<sup>1</sup>.

الجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر:

الجدول رقم (2-13): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر.

المعدل%	الی	إبتداءا من
2,75	1986/09/30	1972/01/01
5	1989/05/01	1986/10/01
7	1990/05/21	1989/05/02
10,5	1991/09/30	1990/05/22
11,5	1994/04/09	1991/10/01
15	1995/08/01	1994/04/10
14	1996/08/27	1995/08/02
13	1997/04/20	1996/08/28
12,5	1997/06/28	1997/04/21
12	1997/11/17	1997/06/29
11	1998/02/08	1997/11/18
9,8	1999/09/08	1998/02/09
8,5	2000/01/26	1999/09/09
7,5	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22
5,5	2003/05/31	2002/01/20
4,5	2004/03/06	2003/06/01
4	2016/09/30	2004/03/07
3,5	2017/05	2016/09/30
3,75	حتى الآن	2017/05

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، العدد 46، جوان 2019.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> - سمية بلقاسمي، بوعشة مبارك، " السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (1990-2014) - "، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بانتة 1 و قسنطينة 2، العدد 12، 1 جوان 2017، ص323-324.



نلاحظ من خلال الجدول أن معدل إعادة الخصم في حالة ارتفاع مستمر ابتداءا من 1972/01/01 الى أعلى حد له في 1994/04/10 حيث بلغ 15%، ويرجع هذا الارتفاع الى السياسة الانكماشية التي اتبعها بنك الجزائر خلال هذه الفترة للحد من التضخم المرتفع آنذاك، ثم بدأ ينخفض ابتداءا من 1995/08/02 ليصل الى 3,75% في 2017/05 ويبقى ثابتا الى يومنا هذا، وهذا دليل على تحسن مستويات التضخم في الجزائر.

# 2 - نسبة الاحتياطي الإجباري:

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري أداة فعالة لامتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك ومعالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر، وهي من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90-10 وحدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في الحالات الضرورية المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كأداة للسياسة النقدية.

إلا أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون السابق لم يذكر هذه الأداة بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنيتها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والذي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل الى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه، بالإضافة الى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات، ومدة مكوثها لدى البنك  $^1$ .

ويمكن توضيح تطور معدل الاحتياط الإجباري خلال الفترة 2001-2018 كما يلى:

الجدول رقم (2-14): تطور معدل الاحتياطي الإجباري (2001-2018).

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
8	8	6,5	6,5	6,5	6,5	6,25	4,25	3	المعدل%
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
10	4	8	12	12	12	11	9	9	المعدل%

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية 2008، 2015، و 2019.

تشير معطيات الجدول الى أن معدل الاحتياطي الإجباري ظل يرتفع ابتداءا من سنة 2001 الى أن وصل الى نسبة 9% سنة 2010، وهذا دليل على التدخل النشيط لبنك الجزائر بواسطة هذه الأداة لامتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك خاصة في السنتين 2007 و 2008 حيث انتقل هذا المعدل من



<sup>-1</sup> المرجع السابق، ص-25.

6,5% الى 8%، وبقي في الارتفاع الى أن وصل الى 12% سنة 2015، لينخفض بعدها سنة 2016 الى 8% و 4% في سنة 2017، ثم ارتفع مرة أخرى الى 10% سنة 2018 بناءا على الاحتياطات المنشورة خلال السداسى الأول منهما.

### 3 - عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل عمليات السوق المفتوحة في إمكانية تدخل البنك المركزي لشراء و بيع سندات عمومية تستحق في أقل من 06 أشهر و سندات خاصة قابلة للخصم، أو بمنح قروض، على ألا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20% من الايرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة. إلا أن هذا السقف تم التخلى عنه منذ صدور الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 54 منه.

وتجدر الإشارة إلى أن العملية الأولى في السوق المفتوحة هي التي أجريت في نهاية 1996، وشملت مبلغ قدره 4 ملايير دينار بمعدل فائدة متوسطة 14,94% بغرض التخفيض من معدلات التضخم1.

### 4 - آلية استرجاع السيولة:

تعتبر هذه الأداة من إحدى التقنيات التي استحدثها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أفريل من سنة 2002، حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 سا أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360) وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر، وقد سمحت هذه الأداة لبنك الجزائر بتثبيت المبلغ الاجمالي لاسترجاع السيولة عند حوالي 450 مليار دينار خلال الأشهر الأولى لسنة 2007 ليتم تعديله لاحقا كي يصل الى 1100 مليار دينار في منتصف جوان 2007 من أجل امتصاص المزيد من السيولة.

### 5 - تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة:

لجأ بنك الجزائر لاستخدام هذه الأداة نظرا لاستمرار فائض السيولة لدى البنوك، حيث تعبر هذه الأداة على عن إيداع البنوك التجارية لفائض السيولة المتحقق لديها لدى بنك الجزائر، ويتم ذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر<sup>3</sup>.



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص $^{-2}$ 

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> معمري ليلى، سعدون عائشة، " فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر "، مجلة الاقتصاد والتتمية – مخبر التتمية المحلية المستدامة – ، جامعة المدية، العدد 06، جوان 2016، ص124.

<sup>-3</sup> المرجع السابق ، ص-3

### ثانيا/ أدوات السياسة المالية لمكافحة التضخم في الجزائر:

ترتكز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة طلب كلي عن العرض الكلي، لهذا تهدف لتخفيض هذا الطلب. ويمكن توضيح واقع سياسة المالية لمكافحة التضخم في الجزائر كما يلي:

### 1 - سياسة الانفاق العام:

تميزت الفترة مابين 1990–1998 بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. ولكن هذا لم يكن عائق أمام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من 142400 مليون دج سنة 1991 إلى 235200 مليون دج سنة 1991 بنسبة زيادة مرتفعة وصلت الى 65,1% لترتفع سنة 1995 إلى 589300 مليون دج بنسبة زيادة قدرت بـ 7,6%. وكان السبب في ذلك تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل 23,73 دولار سنة 1990 بعدما انخفضت إلى أقل من 10 دولار إبان الأزمة البترولية سنة 1986، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة)، و تواصل عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة للأسباب التالية:

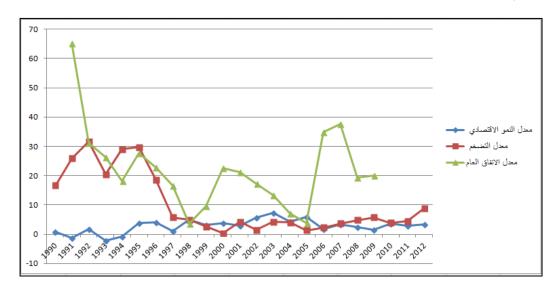
- الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية؛
- ضعف و سوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال؛
  - انتشار الفساد في القطاع العام.

ومثال على ذلك تواصل عجز البلديات أو الإدارة المحلية عموما وصناديق الضمان الاجتماعي التي تتلقى إعانات سنوية من طرف ميزانية الدولة<sup>1</sup>.

77

العلوم التجارية – ملحقة معنية – جامعة تلمسان، 12/02/21، 13/02/21، س14/02/21 العلوم التجارية – ملحقة معنية – جامعة تلمسان، 13/02/21، ص13/02/21.

الشكل البياني رقم (2-6): العلاقة بين معدل زيادة الإنفاق العام ومعدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي.



### المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام:

- قاعدة البنك الدولي، الموقع: <a href://www.albankaldawli.org/http://www.albankaldawli.org/
  - بن عزة محمد، بوهنة كلثوم، مرجع سبق ذكره، ص14.

### وقد شملت هذه التغيرات ما يلي:

- تخفيض مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، ومدفوعات الحكومة التحويلية للقطاعات الأخرى، مما يجعلها ذات أثر مضاد لاتجاه التقلبات في إنفاق المستهلكين؛
- تقليص ميزانية النفقات الموجهة لدعم الأسعار التي بلغت ذروتها قبل هذه الإجراءات بحوالي 29.5 مليار دج، والتي كانت تشكل عبئا كبيرا على الميزانية العامة؛
  - انتهاج سياسة تقشفية خاصة فيما يخص نفقات التسيير باعتبارها نفقات غير منتجة.

وكانت هذه الإجراءات جد مؤثرة على عجز الميزانية العامة حيث هبط هذا العجز بأكثر من أربعة نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي سنة 1994 وثلاثة نقاط مئوية سنة 1995، و ساهم هذا الانضباط المالي والتحكم في النفقات العامة في ظهور فوائض و انخفاض مستمر في رصيد الائتمان المستحق للحكومة والذي وصل إلى النصف سنة 1996 عما كان عليه سنة 1991. كما تعتبر هذه الإجراءات الدعامة الأساسية التي ساعدت السياسة النقدية من خلال هبوط نسبة السيولة من 49% سنة 1993 إلى 36% سنة 1996 مؤديا بذلك إلى القضاء تدريجيا على السيولة الزائدة في الاقتصاد، وكان لذلك بالغ الأثر على معدل التضخم حيث انخفض من 18,7% سنة 1997 إلى أقل قيمة له 0,34% سنة 2000 (أي انخفاض به 18 نقطة).

أما في سنة 2001 فقد ارتفع إلى 4,23% لكنه كان ظرفي سرعان ما هبط إلى 1,42% سنة 2002 وبقي هذا المعدل في نطاق مقبول يتراوح بين 1 و 3,5% بين سنتى 2002 و 2007.

والملاحظ في هذه الفترة كانت نسبة زيادة النفقات العامة تتناقص من سنة لأخرى من 21,1% سنة 2001 إلى 3,8% سنة 2005، وما كان لذلك بالغ الأثر على معدل التضخم الذي عرف استقرارا على مدى سبع سنوات، سرعان ما ارتفع بين سنتي 2008 و 2009 ووصل إلى 4,8% و 5,7% على التوالي، وكان ذلك نتيجة حتمية لارتفاع في نسبة زيادة النفقات العامة التي بلغت أوجها سنة 37,7% سنة 2007، و و 20% سنة 2009 وكان ذلك بسبب رفع معدل الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون ومختلف المنح. لكن في مطلع سنة 2012 عرف معدل التضخم ارتفاع محسوس قدر بـ 8,9 %، مقابل سنة 2011.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه من الصعب جدا الموازنة بين تحقيق هدف النمو الاقتصادي الذي يستدعي تكثيف الإنفاق العام ومحاربة التضخم الذي يستدعي ضبط الانفاق، لكن توجيه السياسة الانفاقية التي اعتمدتها الجزائر كانت إلى حد كبير مؤثرة على معدل التضخم الذي عرف انخفاض ملحوظ جدا (أقل قيمة له 31,7% سنة 2000).

### 2 - السياسة الضربيبة:

أدخلت الجزائر اصلاحات ضريبية بغية زيادة وتتويع حصياتها من الايرادات العامة لتتماشى مع الزيادة المستمرة في النفقات العامة، ومن أجل الحد من تفشي ظاهرة التضخم $^2$ .

- أ تعديل سعر الصرف: أولت الجزائر عناية فائقة بأداة الصرف، واعتبرت عملية تخفيض العملة كإجراء تضخمي يسمح بكبح فائض الطلب. وقد كان لعملية التخفيض الأثر الايجابي على ايرادات المنتجات الهيدروكربونية من حيث قيمتها بالدينار الجزائري والتي تزداد مع تخفيض سعر الصرف<sup>3</sup>.
- ب تقوية النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية: طبقة الجزائر مع مطلع التسعينات نظاما ضريبيا معقدا ومشوها بدرجة كبيرة، نظرا للعدد الكبير من أنواع الضرائب والمعدلات بالإضافة الى عدم استقراره، حيث عرف منذ الاستقلال تعديلات سواء في إطار قوانين المالية السنوية أو القوانين الأخرى ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي، وبهدف ازالة هذه العراقيل التي تعيق عصرنة النظام الضريبي وتبسيطه والوصول لشفافية أوضح في إطار فرضية الضريبة عجلت الحكومة بوضع إصلاح شامل للنظام الضريبي المعتمد. شمل الاصلاح الجانب التشريعي من حيث التشريعات



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص 14 $^{-1}$ .

<sup>.334</sup> سبق نكره، سمية، بوعشة مبارك، مرجع سبق نكره، ص $^{-2}$ 

 $<sup>^{-3}</sup>$  المرجع نفسه، ص334.

الجديدة والتنظيمية من حيث تنظيم وإعادة تنظيم الإدارة الجبائية. وقد أدت الاصلاحات منذ 1992 الى إزالة بعض المشكلات المتعلقة بالنظام الضريبي وأدخلت ضرائب جديدة وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق، بهدف تحقيق أهداف الضريبة المعاصرة فأدى الى تحسين نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة أ.

### 3 - صندوق ضبط الإرادات:

في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، فضلا على الاتجاه العام لدى الحكومة الوطنية في الاعتماد المباشر على عائدات المحروقات ذات الصفة المتقلبة التي تعتبر المصدر الأساسي للإيرادات من العملة الصعبة، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإرادات قصد تعزيز فعالية السياسة المالية. يعتبر الصندوق أداة رئيسية للسياسة المالية في الجزائر منذ إنشائه سنة 2000، حيث يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص بعنوان صندوق ضبط الموارد و تتمثل الوظيفة الأساسية له في امتصاص الفائض في الإيرادات النفطية التي تفوق السعر المرجعي للبرميل بعملة الدولار الأمريكي المقرر في قانون المالية لسنة ما و ذلك بتحويله لبنوده، أما في حال انخفاض الإيرادات النفطية فيضمن تسوية العجز الذي قد يحدث في الميزانية والذي من المحتمل أن ينتج عنه آثار تضر الاقتصاد الوطني، فنفقاته تشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية<sup>2</sup>.

### 4 - القروض للدولة:

تلجأ الدولة للاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة، ويمكن توضيح تطور القروض الممنوحة للدولة كما يلى:

الجدول رقم (2-15): تطور صافى القروض للدولة (2000-2018).

**الوحدة:** مليار دج

صافي القروض الى الدولة						
اجمالي القروض للدولة	ودائع بالحسابات الجارية	البنوك التجارية	البنك المركزي	السنوات		
677,6	96,2	737,7	-156,4	2000		
569,7	106,4	739,6	-276,3	2001		
578,6	109,4	774	-304,8	2002		
423,4	130,1	757,4	-464,1	2003		
-20,6	158,3	736,9	-915,8	2004		
-933,2	276	777,3	-1986,5	2005		

 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق ، ص335–336.



<sup>-2</sup> المرجع نفسه، ص 339.

335,8	870,8	-2510,7	2006
378,7	723,1	-3294,9	2007
459,8	278,6	-4365,7	2008
572,9	340,2	-4402	2009
735,5	790,9	-4919,3	2010
1 034,00	1 017,80	-5458,4	2011
1 349,00	1 019,80	-5712,2	2012
1 481,30	930	-5646,7	2013
1 483,30	1 012,30	-4487,9	2014
1 244,60	1 479,30	-2156,4	2015
1 164,40	2 387,90	-870,1	2016
1 035,80	1 688,70	1967,4	2017
1 105,50	1 362,40	3 857,80	2018
	378,7 459,8 572,9 735,5 1 034,00 1 349,00 1 481,30 1 483,30 1 244,60 1 164,40 1 035,80	378,7       723,1         459,8       278,6         572,9       340,2         735,5       790,9         1 034,00       1 017,80         1 349,00       1 019,80         1 481,30       930         1 483,30       1 012,30         1 244,60       1 479,30         1 164,40       2 387,90         1 035,80       1 688,70	378,7       723,1       -3294,9         459,8       278,6       -4365,7         572,9       340,2       -4402         735,5       790,9       -4919,3         1 034,00       1 017,80       -5458,4         1 349,00       1 019,80       -5712,2         1 481,30       930       -5646,7         1 483,30       1 012,30       -4487,9         1 244,60       1 479,30       -2156,4         1 164,40       2 387,90       -870,1         1 035,80       1 688,70       1967,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- تقارير البنك الجزائر 2004، 2008، 2013 و 2017.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018.

بعد أن تميزت الفترة 1990–1999 بلجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي، ما لعب دورا كبيرا في إنشاء وتوسع الضغوط التضخمية، نلاحظ من خلال الجدول أن الفترة 2000–2014 تميزت بانخفاض في إجمالي القروض المقدمة للدولة وبشكل خاص المقدمة من قبل البنك المركزي، ما ساهم في انخفاض معدل التضخم، وذلك نتيجة تحسن احتياطات الصرف ومداخيل المحروقات، ما سمح لها بتقليص لجوئها لبنك الجزائر لإعادة التمويل، فضلا على تراكم الادخار المالي من طرفها لوجود موارد متزايدة لصندوق ضبط الإيرادات بسبب صرامة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والابتعاد عن التمويل التضخمي ألى كن خلال الفترة الإيرادات بسبب مرامة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والابتعاد من التمويل التضخمي ألى مقيم سالبة المركزي من قيم سالبة الى موجبة، وذلك لضمان تمويل عجز الخزينة العمومية. من ناحية أخرى، انخفضت قروض البنوك التجارية الموجهة للدولة وهو انخفاض له صلة بتخفيض الخزينة العمومية لديونها اتجاه البنوك التجارية، وهذا ما أدى الى ارتفاع معدل التضخم.

### 5 - القروض الخارجية:

بعد أن عرفت الجزائر ارتفاعا في المديونية الخارجية في الفترة 1990-1999 التي تميزت بالانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق وتطبيق برامج التنمية معتمدة على القروض الخارجية للنهوض



<sup>-1</sup> المرجع السابق، ص-1

بالاقتصاد الوطني، والتي كان لها الأثر في ارتفاع الأسعار، تميزت الفترة 2000-2013 بانخفاض المديونية الخارجية نتيجة ارتفاع احتياطي الصرف وأسعار النفط، وهو ما يؤثر إيجابا على معدلات التضخم، ويمكن توضيح تطور المديونية الخارجية في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم (2-16): تطور المديونية الخارجية (2000-2018).

الوحدة: مليار دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
5,8	5,6	5,5	5,6	17,2	21,8	23,4	22,6	22,7	25,3	ديون خارجية
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
	4,04	3,98	3,8	3	3,7	3,4	3,7	4,4	5,5	ديون خارجية

المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام:

وزارة المالية من الموقع: - من الموقع: - emf.gov.dz/index.php/retrospective من الموقع: الاطلاع على الموقع: 2020/08/04

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 48، ديسمبر 2019.

نلاحظ انخفاض حجم المديونية الخارجية بشكل كبير خلال هذه الفترة نظرا لاستعمال احتياطات الصرف لسداد الديون الخارجية، حيث سددت الجزائر سنة 2006 حوالي 12 مليار دولار من مديونيتها مستفيدة من ارتفاع أسعار المحروقات وقلصت مديونيتها الى مستويات معقولة وصلت في الثلاثي الثاني من 2015 الى 3,29 مليار دولار، حيث تعد الجزائر من الدول الأقل استدانة في العالم 1.



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص343.

### خاتمة الفصل:

بالنظر الى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وخاصة من ناحية المؤشرات الاقتصادية للتوازنات الداخلية والخارجية، فإنه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش الى النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال البرامج و المشاريع التنموية، والتي اعتبرت جد مهمة بحكم أنها تلت مرحلة صعبة مرت بها الجزائر وعاشت من خلالها أزمة مالية و اقتصادية وسياسية، إذ جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التتمية الخماسية وبرنامج توطيد النمو لمواصلة ما قد تم مباشرته في برنامج دعم الإنعاش، من خلال المخصصات المالية الضخمة التي كانت تهدف الى تجاوز النقائص المسجلة فيه.

من جانب ثاني فقد نجحت السلطات في ضبط الأوضاع المالية الى درجة كبيرة، كما سجلت نتائج جيدة تمثلت أساسا في ارتفاع معدل النمو وانخفاض معدل التضخم، وذلك لتطبيق سياسة مالية تعمل على ترشيد الانفاق العام، وتخصيص نسبة كبيرة من الميزانية العامة للاستثمار في المشاريع ذات المردود الاقتصادي الجيد بهدف الضغط على الزيادة في معدلات التضخم.

لكن رغم كل هذه النتائج الإيجابية الهامة المتعلقة بالقاعدة الهيكلية الاقتصادية، إلا أن الاقتصاد الجزائري يبقى هشا، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه متواضعة وبذلك فإن مساهمته في الناتج المحلي الخام كانت متذبذبة و ضعيفة نسبيا، وهو ما قد يعد فشلا لسياسة الانفاق العام التوسعية التي طبقتها الجزائر، بغض النظر عن الآثار الإيجابية لبرامج دعم النمو على البنية التحتية والهياكل القاعدية.

# الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العلم في النضخم والنمو الإقتصادي في النضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر الفترة (1980-2018)

### تمهيد:

بعد أن قمنا بدراسة نظرية لظاهرة الانفاق العام، النمو الاقتصادي والتضخم في الفصلين السابقين، سنحاول في هذا الفصل إبراز طبيعة العلاقة بين المتغيرات وتحديد مدى تأثير تغير الانفاق العام على النمو الاقتصادي والتضخم من خلال استعمال نماذج شعاع الانحدار الذاتي على معطيات دولة الجزائر، بحيث تحتل النماذج الاقتصادية القياسية مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية وترجع هذه الأهمية الى استعمالها في المجال التحليلي والتنبؤي واتخاذ القرارات الاقتصادية لبناء سياسات اقتصادية ملائمة على أساس المتطلبات في كل مجالات الاقتصاد. ومنه في البداية سوف نتطرق الى دراسة نظرية للجانب التطبيقي كمبحث أول، ومن ثم في المبحث ثاني سندرس الاستقرارية والسببية واختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، أما المبحث الثالث سنقوم بتطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي " VAR " على متغيرات الدراسة للفترة (2018–2018).

# المبحث الأول: دراسة نظرية للجانب التطبيقي

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، وكذا دراسة السببية والتكامل المشترك، لمساعدة الاقتصادي على فهم طبيعة العلاقات التشابكية فيما بين المتغيرات الاقتصادية، وكذلك على بناء النماذج الاقتصادية، وهذا من سنتناول دراسته نظريا في هذا المبحث.

### المطلب الأول: اختبار الاستقرارية

إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، وهذا تمثيل بياني لسلسلة زمنية غير مستقرة 1.

1. تذبذبات حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

2. ثبات التباين عبر الزمن:

$$Var(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = Var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0)$$
  
=  $\sigma^2 < \infty$   $\forall t$ 

3. أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين.

$$cov(Y_t) = E[(Y_t - \mu) - E(Y_{t+k} - \mu)] = cov(Y_{t+k} - Y_{t+k+s}) = \gamma(K)$$

قد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (مستقرة أو غير مستقرة) سواء بالملاحظة أو حتى بالرسم البياني، هنا نلجأ الى استخدام مقاييس احصائية لاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة، وهناك أيضا أدوات مهمة في تحليل السلسلة و اختبار استقرارياتها نذكر منها اختبارات الجذر الوحدوي الذي يعتبر الأداة الأكثر فعالية<sup>3</sup>.



 $<sup>^{-1}</sup>$ محمد شيخي، " طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات و تطبيقات) "، الجزائر ، الطبعة الأولى، 2011، ص $^{-1}$ 

 $<sup>^{-2}</sup>$  تومي صالح، " مدخل لنظرية القياس الاقتصادي "، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1999، ص $^{-2}$ 

 $<sup>^{-3}</sup>$ محمد شيخي، نفس المرجع أعلاه، ص $^{-3}$ 

إن اختبارات الجذر الوحدوي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفرقة بين نوعين من النماذج غير المستقرة أ:

 $\ref{Trend Stationary TS}$  هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية  $Y_t = f(t) + \epsilon_t$  وتأخذ الشكل:

حيث: f(t) دالة كثير حدود الزمن (خطية أو غير خطية)، و  $\epsilon_t$  تشويش أبيض.

وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، ويكتب من الشكل:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t$$

هذا النموذج غير مستقر، لأن متوسطه  $E(Y_t)$  مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم .  $Y_t - (\widehat{\alpha}_0 + \widehat{\alpha}_1 t)$  :  $(Y_t)$  من  $(Y_t)$  من  $(X_t)$  من  $(X_t)$  بطريقة المربعات الصغرى العادية وطرح المقدار  $(X_t)$  من  $(X_t)$  من  $(X_t)$ 

نه النموذج كالمستقرة، وتبرز عدم استقرارية النماذج أيضا غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية  $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \epsilon_t$  ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي:  $\nabla^d Y_t = \beta + \epsilon_t$ 

حيث: β: ثابت حقيقي، و d: درجة الفروقات.

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج d=1، و تكتب من الشكل:  $\nabla Y_t = \beta + \epsilon_t$ 

وتأخذ هذه النماذج شكلين:

- اذا كانت  $\beta = 0$ : يسمى النموذج DS بدون مشتقة، ويكتب من الشكل:  $\beta = 1$  وبما  $\gamma_t = Y_{t-1} + \epsilon_t$  وبما النمويش أبيض، فإن النموذج يسمى " نموذج السير العشوائي Random Walk Model " وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.
  - $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ : يسمى النموذج DS بالمشتقة، ويكتب من الشكل  $\beta \neq 0$

### أولا/ إختبار ديكي –فولر Dickey-Fuller (DF) test:

تعمل اختبارات ديكي-فولار على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية (deterministic) أو عشوائية (Stochastic). لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (AR(1)، والذي يكتب على الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \epsilon_t \,$$



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص $^{-1}$ 

حيث:  $\varepsilon_t$  حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي الى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات، لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:  $Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \epsilon_t$  ، واتضح أن  $Y_t = 0$  فإن المتغير  $Y_t$  يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار. وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساو للوحدة (كما ذكرنا أعلاه) بسلسلة السير العشوائي (Random Walk Model) وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير المستقرة.

وبطرح  $Y_{t-1}=\emptyset Y_{t-1}+\epsilon_t$  من طرفي المعادلة  $Y_{t}=\emptyset Y_{t-1}+\epsilon_t$  نتحصل على الصيغة التالية:

$$\nabla Y_{t} = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_{t}$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + \epsilon_t$$
  $(\emptyset - 1 = \lambda)$ 

حيث:  $Y_t = Y_t - Y_{t-1}$  ، و الآن أصبحت الفرضيات من الشكل:

 $H_0$ :  $\lambda = 0$ 

 $H_1: \lambda \neq 0$ 

ويلاحظ أنه إذا ثبت في الواقع أن  $\lambda=0$  ، فإن  $\lambda=0$  ، و عندئذ يقال أن سلسلة الغروقات من الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة، و لذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة بعد الدرجة الفروقات الفروقات الأولى الملسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) ، و هكذا...

وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0).

ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية:

- الخطأ  $\widehat{\emptyset}$  على الخطأ  $Y_t=\emptyset Y_{t-1}+\epsilon_t$  نقوم بحساب ما يسمى ب $\tau$  بعد تقدير الصيغة الخطأ au= au المعياري لها، أي:  $\frac{\widehat{\emptyset}}{\widehat{\sigma}_0}$  ؛
- 2. لا نستطيع مقارنة  $\tau$  المحسوبة بقيم t المجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن  $\tau$  الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey & Fuller، وإنما نبحث عن  $\tau$  الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey-Fuller (DF-test) هذا الاختبار باختبار باختبار باختبار المعدة في عند المعدولية في المعدولية في



### 3. االقرار:

- $\tau_c$  المحسوبة  $\tau_t < 0$  المجدولة: نرفض فرضية العدم  $\tau_c$  المحسوبة  $\tau_t < 0$  المحسوبة ونقبل الفرضية البديلة  $\tau_t < 0$  (أو  $\tau_t < 0$  )، و بالتالى تكون السلسلة مستقرة.
- ونرفض  $au_c$  المحسوبة  $au_t > 1$  المجدولة: نقبل فرضية العدم  $au_c$  المحسوبة  $au_t > 0$  ونرفض الفرضية البديلة  $au_t > 0$  ، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة  $au_t > 0$  ، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة  $au_t > 0$  ،

ولقد جرت العادة على إجراء اختبار Dickey-Fuller باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في $^2$ :

$$\nabla Y_{t} = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_{t}$$

$$\nabla Y_{t} = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + c + \varepsilon_{t}$$

$$\nabla Y_{t} = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_{t}$$

وإذا وضعنا  $\lambda=\emptyset-1$  تصبح:

حيث أن اختبار الفرضية  $M_0:\lambda=0$  هو نفسه اختبار الفرضية  $M_0:\lambda=0$ . مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت  $M_0:\lambda=0$  في الصيغة (2)، وإدخال حد الاتجاه العام يتمثل في الزمن  $M_0:\lambda=0$  في الصيغة (2).

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل:

$$H_0$$
:  $\lambda = 0$  (Ø = 1)

$$H_1$$
:  $\lambda \neq 0 \quad (\emptyset \neq 1)$ 

إن مبدأ هذا الاختبار بسيط هو:

- اذا تحققت الفرضية  $H_0:\emptyset=1$   $H_0:\emptyset=1$  في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة.
- في النموذج (3)، إذا قبلنا الفرضية البديلة  $(1 \neq 0)$ ، و كان b معنويا مختلف عن الصفر، في النموذج من النوع TS ويرجع مستقرا بطريقة الانحدار كما بيناها سابقا.

 $^{2}$  عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق "، الطبعة الثانية، الاسكندرية، الدار الجمعية،  $^{2}$  2000، ص 623.



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص $^{-207}$ 

• حسب الفرضية  $H_0$ ، فإن القواعد الاحصائية الاعتيادية من غير الممكن تطبيقها من أجل الاختبار. لذلك عمد ديكي وفولار الى دراسة التوزيع التقاربي للمقدار  $\widehat{0}$ ، وذلك بمساعدة محاكاة مونتي—كارلو Kib عمد ديكي وفولار الى دراسة التوزيع التقاربي للمقدار  $\widehat{0}$ ، وذلك بمساعدة محاكاة مونتي—كارلو Monte-Carlo simulation، حيث جدولوا القيم الحرجة من أجل عينات ذات أطوال مختلفة، هذه الجداول شبيهة بجداول ستيودنت. وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي  $\varepsilon_t$  فولار المطور.

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي-فولار البسيط، فإن النموذج عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي وفولار (1981) اختبارا يسمى باختبار ديكي فولار المطور Augmented Dickey-Fuller (ADF) test باختبار ديكي فولار المطور

إن اختبارات ADF ترتكز على الفرضية  $1 < |\emptyset| < 1$  ، و على التقدير بواسطة المربعات الصغرى  $^2$ :

$$\nabla Y_{t} = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_{j} \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_{t}$$
 ......(4)

- نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار Akaike أو معيار

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية  $\nabla Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2} = Y_{t-1} ...$  الخ، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفى مشكلة الارتباط الذاتى.  $\nabla Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ 

وفيما يلى صورة مبسطة لمنهجية اختبارات الجذر الوحدوى لديكي-فولار:

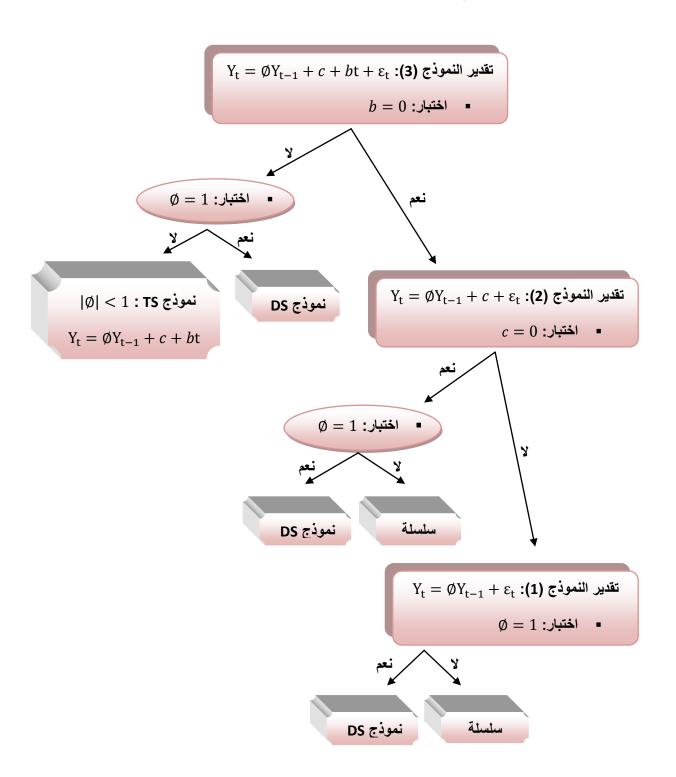
<sup>-3</sup> عبد القادرمحمد عببد القادر عطية، " الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق "، مرجع سبق ذكره، ص-3



<sup>-209</sup>محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص-209

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>– Bourbonnais Régis : " **Econométrie** ", 5<sup>e</sup> édition, Paris, Dunod, 2003, p234.

# الشكل البياني رقم (-1): منهجية مبسطة لاختبار الجذر الوحدوي.



المصدر: محمد شيخي، المرجع السابق، ص211

### ثانيا/ اختبار فيليبس و بيرون (1988) Phillips and Perron test

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد Phillips and Perron بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد ADF و ADF. ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:

- 1. تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller، مع حساب الإحصائيات المرافقة؛
  - ية تمثل البواقي؛  $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^t \hat{\epsilon}_t^2$  تمثل البواقي؛ .2
- 3. تقدير المعامل المصحح  $s_1^2$ ، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقى النماذج السابقة، حيث:

$$s_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^{l} \left( 1 - \frac{i}{l+1} \right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^{T} \hat{\varepsilon}_t \, \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات Newey- l West من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد المشاهدات الكلية T، على النحو التالي:  $l \approx 4 \left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$ 

والذي  $k=\frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$  مع  $t_{\hat{\emptyset}}^*=\sqrt{k}\times\frac{(\hat{\emptyset}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}}+\frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}}{\sqrt{k}}$  عندما  $t_{\hat{\emptyset}}^*=\sqrt{k}\times\frac{(\hat{\emptyset}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}}+\frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}}{\sqrt{k}}$  عندما تكون  $t_{\hat{\emptyset}}^*=1$  تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون MacKinnon .

# المطلب الثاني: السببية

إن توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة وهذا لفهم و تفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا، فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية. في حين نجد أن معرفة اتجاه السببية جد مهم أيضا من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين متغيرات الاقتصادية.



 $<sup>^{-1}</sup>$ محمد شیخي، مرجع سبق ذکره، ص $^{-1}$ 

فإلى جانب الدراسة التي يقوم بها القياسي الاقتصادي حول طبيعة النموذج و طريقة تقديره هناك جانب آخر جد مهم وهو معرفة العلاقة الموجودة بين جزء من متغيرات الشعاع X ومتغيرات الجزء المتبقى منه  $^{1}$ .

#### أولا/ اختبار السببية وفق قرانجر Granger:

قام قرانجر سنة 1969 بوضع مصطلح السببية و الخارجية، بحيث تكون المتغيرة  $X_{2t}$  مسبب (دافع) لـ  $X_{1t}$  وهذا إذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة المعلومة المتعلقة بـ  $X_2$  في التحليل.

.  $X_{2t}$  و  $X_{1t}$  الى قسمين  $X_t$  الى النموذج VAR(P)، بحيث يقسم الشعاع

$$\begin{pmatrix} \mathbf{X}_{1t} \\ \mathbf{X}_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \alpha_0 \\ \mathbf{b}_0 \end{pmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_1^1 & \mathbf{b}_1^1 \\ \alpha_1^2 & \mathbf{b}_1^2 \end{bmatrix} \cdot \begin{pmatrix} \mathbf{X}_{1t-1} \\ \mathbf{X}_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_2^1 & \mathbf{b}_2^1 \\ \alpha_2^2 & \mathbf{b}_2^2 \end{bmatrix} \cdot \begin{pmatrix} \mathbf{X}_{1t-2} \\ \mathbf{X}_{2t-2} \end{pmatrix} + \dots + \begin{bmatrix} \alpha_p^1 & \mathbf{b}_p^1 \\ \alpha_p^2 & \mathbf{b}_p^2 \end{bmatrix} \cdot \begin{pmatrix} \mathbf{X}_{1t-p} \\ \mathbf{X}_{2t-1p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \mathbf{U}_{1t} \\ \mathbf{U}_{2t} \end{pmatrix}$$
 
$$\begin{pmatrix} \mathbf{X}_{1t} \\ \mathbf{X}_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \alpha_0 \\ \mathbf{b}_0 \end{pmatrix} + \sum_{i=1}^p \begin{bmatrix} \alpha_i^1 & \mathbf{b}_i^1 \\ \alpha_i^2 & \mathbf{b}_i^2 \end{bmatrix} \cdot \begin{pmatrix} \mathbf{X}_{1t-i} \\ \mathbf{X}_{2t-1i} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \mathbf{U}_{1t} \\ \mathbf{U}_{2t} \end{pmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات ( $X_{2t-1}, X_{2t-2}, ..., X_{2t-p}$ ) الخارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات ( $X_{1t-1}, X_{1t-2}, ..., X_{1t-p}$ ) الخارجية معتبرة تحديد قيم  $X_{1t}$  قيم  $X_{1t}$  قيم الإنت إضافة المجموعة  $X_{2t}$  تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم  $X_{2t}$  وهذا يكمن في إجراء اختبار فرضيات، و ذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة  $X_{2t}$  لنموذج (VAR). وتحدد درجة ويسمى حينئذ النموذج بـ (VAR) المقيد و يرمز له بـ RVAR أي (Restricted VAR). وتحدد درجة التأخير باستعمال معيارين  $X_{2t}$ 

لا تسبب  $X_{1t}$  إذا كانت الفرضية التالية مقبولة:

$$H_0 = b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

افرضية:  $X_{2t}$  لا تسبب  $X_{1t}$ 

$$H_0 = \alpha_1^1 = \alpha_2^1 = \dots = \alpha_p^1 = 0$$

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين:  $X_{1t}$  تسبب  $X_{2t}$  و  $X_{2t}$  تسبب  $X_{1t}$  إذن نحن في حالة حلقة ذات أثر التغذية إرجاعي (Feedback Effect).

<sup>-</sup> فريد بختي، " السلاسل الزمنية الخطية باستعمال حزمة Eviews 7.0 "، محاضرات وتطبيقات موجهة الى طلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، جامعة البويرة، 2014–2015، ص105.

لاختبار هذه الفرضيات يستعمل الاختبار فيشر (Fisher) المتعلق بانعدام المعاملات لمعدلة تلو الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين نموذج (VAR) غير المقيد (UVAR) والنموذج المقيد  $L^*$  نحسب نسبة أعظم احتمال  $L^*$ :

$$L^* = (n - c)|\ln|\Omega r var| - \ln|\Omega u var|| \sim \chi_{2p}^2$$

2p نتبع قانون  $\chi^2$  نو درجة حرية  $L^*$ 

#### بحيث:

- Ωrvar : هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد.
- Ωuvar : هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.
  - عدد المشاهدات. n
  - . عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد. c
- إذا كانت  $\chi^2_{TAB} = \chi^2_{TAB}$  هي القيمة المجدولة) فإننا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض  $\chi^2_{TAB}$  إذا كانت  $\chi^2_{TAB} = \chi^2_{TAB}$  .

### ثانيا/ اختبار السببية وفق سيمس Sims:

في سنة 1980 قام سيمس بوضع اختبار يختلف قليلا عن اختبار قرانجر، وذلك باعتبار أنه إذا سمحت القيم المستقبلية لـ  $X_{1t}$  بتفسير القيم الحالية  $X_{2t}$  فإنه  $X_{2t}$  فإنه  $X_{2t}$  هي سبب  $X_{1t}$  و هذا يترجم بالصيغة التالية:

$$X_{1t} = \alpha_1^0 + \sum_{i=1}^p \alpha_{1i}^1 X_{1t-i} + \sum_{i=1}^p \alpha_{1i}^2 X_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^2 X_{2t+i} + U_{1t}$$

$$X_{2t} = \alpha_2^0 + \sum_{i=1}^p \alpha_{2i}^1 X_{1t-i} + \sum_{i=1}^p \alpha_{2i}^2 X_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^1 X_{2t+i} + U_{2t}$$

لا تسبب  $X_{2t}$  إذا كانت الفرضية التالية مقبولة:

$$H_0 = b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

الفرضية:  $X_{2t}$  لا تسبب  $X_{1t}$  إذا تحققت الفرضية:

$$H_0 = b_1^2 = b_2^2 = \dots = b_n^2 = 0$$



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص $^{-1}$ 

يتعلق الأمر هنا كذلك باختبار فيشر للمعاملات المعدومة بحيث:

$$F^* = \frac{SCRR - SCRU/c}{SCRU/n - k - 1}$$

- c : عدد المعاملات المختبئة.

- SCRR : مجموعة مربعات البواقي للنموذج المقيد.

- SCRU : مجموعة مربعات البواقي للنموذج غير المقيد.

عدد المشاهدات. n

المعادلة k عدد المعالم المقدرة في المعادلة k -

### المطلب الثالث: التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

### أولا/ مفهوم التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين:  $Y_t$  ،  $X_t$  أو أكثر ، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة ، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة . ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة  $Y_t$  .

### 1 - خصائص درجة تكامل سلسلة زمنية:

تكون سلسلة زمنية معينة متكاملة من الدرجة  $X_t \to I(d)$  d ، إذا تم حساب الفروقات  $X_t \to I(d)$  مرة من أجل جعل السلسلة مستقرة.

لتكن سلسلة زمنية  $X_{1t}$  مستقرة و سلسلة أخرى  $X_{2t}$  متكاملة من الدرجة 1:

$$X_{1t} \rightarrow I(0)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(1)$$

<sup>-2</sup>عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق "، مكة المكرمة، -2004، ص-670



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص $^{-1}$ 

تعتبر السلسلة  $X_t = X_{1t} + X_{2t}$  غير مستقرة لأننا قمنا بجمع سلسلتين الأولى مستقرة والثانية غير مستقرة تحتوي على اتجاه عام.

إذا كانت لدينا سلسلتان  $X_{2t}$  و  $X_{2t}$  متكاملتان من الدرجة  $\alpha$  ، فما هي إذن درجة تكامل  $\alpha$  و  $\alpha$  وترتبط بوجود وما هي درجة تكامل  $\alpha$  و  $\alpha$  والنتيجة تتوقف على معرفة إشارات المعاملين  $\alpha$  و  $\alpha$  وترتبط بوجود ديناميكية غير مستقرة مشتركة  $\alpha$ .

#### 2 - شروط التكامل المشترك:

نقول أن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين  $X_t$  و  $X_t$  السلسلتين بين السلسلتين بين السلسلتين  $X_t$  التكامل  $X_t$  على سلسلة تضمنتا اتجاها عاما عشوائيا بنفس درجة التكامل  $X_t$  وتوليفة خطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل.

ليكن:

$$X_t \rightarrow I(d)$$

$$Y_t \to I(d)$$

بحيث:  $A \geq b \geq 0$  مع  $\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \to I(d-b)$  بحيث:  $\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \to I(d-b)$  بحيث:  $\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \to I(d-b)$  يسمى بشعاع التكامل المشترك.

في الحالة العامة، إذا كان لدينا k متغير، فإن:

$$X_{1t} \to I(d)$$

 $X_{2t} \to I(d)$ 

:

 $X_{kt} \to I(d)$ 

$$X_t = [X_{1t} \quad X_{2t} \quad \cdots \quad X_{kt}]$$
 نضع:

 $(\alpha X_t \to I(d-b)$  بحيث (k,1) بحيث  $\alpha = [\alpha_1 \quad \alpha_2 \quad \cdots \quad \alpha_k]$  بحيث وجد شعاع تكامل مشترك هو  $\alpha$  نضع: فإن المتغيرات التي عددها  $\alpha$  تحمل خاصية التكامل المشترك وشعاع التكامل المشترك هو  $\alpha$  نضع:  $\alpha$  مع  $\alpha$   $\alpha$ 



 $<sup>^{-1}</sup>$  محمد شیخي، مرجع سبق ذکره، ص $^{-289}$ 

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص290.

### ثانيا/ نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM):

ندرس الحالة التي يكون بين  $X_t$  و  $Y_t$  تكامل مشترك حيث  $X_t$  و  $X_t$  و  $X_t$  و  $X_t$  . و [ $\beta$ , -1]. نضع  $\beta = -\frac{\alpha_1}{\alpha_2}$  شعاع التكامل المشترك أي  $\beta = -\frac{\alpha_1}{\alpha_2}$ . في هذا النوع من النمذجة، كون السلسلتين متكاملتين cointegrated وغير مستقرتين يزيد من مشكل التقدير . المعنوية الاحصائية للنموذج هي السبب في كون أن السلسلتين غير مستقرتين (أي هناك تكامل مشترك) . إن استعمال الانحدار المباشر لا  $X_t$  على  $X_t$  يعتبر غير ممكن باعتبار أن العلاقة المفترضة انطلاقا من هذا الانحدار ليست واقعية ، فينجم عن ذلك الحصول على علاقة بين اتجاهين Two trends .

يكمن المشكل الأساسي في سحب العلاقة المشتركة للتكامل المشترك (الاتجاه العام المشترك) من جهة ومن جهة أخرى البحث عن الارتباط الحقيقي بالمتغيرين و هو هدف نموذج تصحيح الخطأ ECM، فهو يجمع بين النموذج الساكن  $\beta_1 \nabla X_t$  والنموذج الديناميكي (الحركي)  $\beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$ . ليكن:

$$\nabla Y_{t} = \beta_{1} \nabla X_{t} + \beta_{2} (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$$

$$I(0) \quad I(0) \qquad I(0)$$

إضافة الى العلاقة طويلة المدى، يسمح نموذج تصحيح الخطأ في دمج التقلبات قصيرة المدى. المعامل  $\beta_2$  الذي ينبغي أن يكون سالبا يمثل قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن طويل المدى $^1$ .

#### ثالثًا/ اختبار التكامل المشترك و تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

يرتكز اختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التي اقترحها (1987) Engle and Granger وهي طريقة على مرحلتين:

#### • الخطوة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين:

الشرط الضروري للتكامل يتمثل في أن السلسلتين ينبغي أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة)، إذا كانتا غير متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة)، فهذا يعني أنهما لا تحققان خاصية التكامل المشترك Two series are not cointegrated.

لابد من تحديد نوع الاتجاه العام بعناية (ثابت أو عشوائي) لكل متغير ثم درجة التكامل d للسلسلتين المدرستين. إذا كانت السلسلتان متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة)، فهناك تكامل مشترك بينهما . The two series are cointegrated



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص $^{-1}$ 

#### ■ الخطوة الثانية: تقدير العلاقة طويلة المدى:

إذا كان الشرط الضروري محققا، فينبغي تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين  $Y_t = \alpha_1 X_t + \alpha_0 + \varepsilon_t$ .

من أجل قبول علاقة التكامل المشترك، يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير  $\hat{\epsilon}_t$  مستقرة (اختبار الاستقرارية يتم عن طريق اختبار Dickey-Fuller أو تمثيل دالة الارتباط .  $\hat{\epsilon}_t = Y_t - \hat{\alpha}_1 X_t - \hat{\alpha}_0$  للنواقي حيث حيث  $\hat{\epsilon}_t = Y_t - \hat{\alpha}_1 X_t - \hat{\alpha}_0$ 

في هذه الحالة، لا يمكن استخدام جداول Dickey-Fuller، فالاختبار يتم على البواقي انطلاقا من العلاقة الساكنة و ليس على البواقي الحقيقية من علاقة التكامل المشترك. قام MacKinnon من العلاقة الساكنة و ليس على البواقي عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المستقلة التي تظهر في العلاقة الساكنة.

إذا كانت البواقي مستقرة، يمكن إذن تقدير نموذج تصحيح الخطأ. عندما تكون السلسلتان غير مستقرتين و تحمل صفة التكامل المشترك، فلابد من تقدير العلاقة انطلاقا من نموذج ECM.

لتكن السلسلتان  $X_t \to I(1)$  و  $X_t \to I(1)$  الدرجة الأولى أي  $X_t \to I(1)$  و  $X_t \to I(1)$  تقدير العلاقة طويلة المدى تشير الى استقرارية البواقي، نضع  $X_t \to I(1)$  نقدر نموذج ECM بإتباع الخطوات التالية:

• الخطوة الأولى: تقدير العلاقة طويلة المدى بطريقة OLS:

$$Y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}X_t + \hat{\varepsilon}_t$$

■ الخطوة الثانية: تقدير العلاقة قصيرة المدى (النموذج الديناميكي) بطريقة OLS:

$$\nabla Y_t = \alpha_1 \nabla X_t + \alpha_2 \hat{\varepsilon}_{t-1} + u_t$$

يجب أن يكون المعامل  $\alpha_2$  معنويا سالبا، إذا لم كذلك، يجب رفض نمذجة ECM. ميكانيزم تصحيح الخطأ الذي يؤدي الى العلاقة طويلة المدى يذهب في الاتجاه المعاكس ويبتعد عن الهدف طويل المدى. تعطي التقنية على مرحلتين مقدرا متقاربا Convergent لمعاملات النموذج و الأخطاء المعيارية للمعاملات تفسر بطريقة كلاسيكية. يمكن القول أيضا أن نموذج ECM لا يطرح أي مشكل خاص ويحتاج فقط الى طريقة OLS  $^1$ .



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص291–293.

### المبحث الثاني: دراسة الاستقرارية والسببية واختبار التكامل المشترك

بعد أن تطرقنا لدراسة الجانب النظري لكل من الاستقرارية والسببية والتكامل المشترك، سنحاول في هذا المبحث تطبيقها باستخدام برنامج Eviews على متغيرات الدراسة، استنادا على مبادئ الاقتصاد القياسي.

### المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

في إطار القيام بالدراسة التطبيقية ولغرض قياس وتحليل علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر استخدمت بيانات سنوية لسلاسل زمنية، وقد تم جمع المعطيات والإحصائيات الخاصة بمتغيرات الظاهرة المدروسة للفترة (1980–2018) من خلال البيانات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات والموقع الالكتروني لوزارة المالية، وبناءا على موضوع الدراسة وعلى ما تم التطرق إليه من خلال النظريات الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة للموضوع فقد انحصرت تلك المتغيرات في المتغيرات الداخلية التالية:

- ❖ النمو الاقتصادي: ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي (pib) في الجزائر المعبر عنه بالقيمة الحالية بالمليار دولار أمريكي خلال الفترة الممتدة ما بين (1980–2018).
- ❖ التضخم: و يعبر عن مدى استقرار الأسعار في الجزائر خلال الفترة (1980−2018)، حيث رمزنا
   له في هذه الدراسة بـ (inf) معبرا عنه بالنسب المئوية %.
- الانفاق العام: ممثل بإجمالي الانفاق الوطني (dp) في الجزائر من 1980 الى 2018 المعبر
   عنه بالمليار دينار جزائري.

كما استخدمنا قيم المتغيرات في شكل لوغاريتم قصد تقليص تباين السلاسل الزمنية، لتصبح المتغيرات كالتالى:

- lpib: لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي.
  - linf: لوغاريتم التضخم.
  - ldp: لوغاريتم الانفاق العام.

وسنستعين في هذه الدراسة ببرنامج القياس الاقتصادي والسلاسل الزمنية (Eviews9) في معالجة المتغيرات واختبارها وكذلك تقدير النموذج.



### المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مع اختبار السيبية

### أولا/ اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى لدراسة العلاقة بين المتغيرات نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وعليه سنقوم بإجراء اختبار ADF و PP من أجل ذلك، وقد بينت النتائج المتوصل إليها أن كل من سلسلة إجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم والانفاق العام مستقرة عند الفروق الأولى كما هو موضح في الجدول. مع التنويه الى أن درجة التأخير المعتمدة لكل السلاسل هي 1 بالاعتماد على معيار SC و AIC، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة أظهرت النتائج المبينة في الجدول الموالي فيما يخص المتغيرات عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلاسل، كما أن النتائج أيضا أثبتت وجود الثابت (C) بإستثناء سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي dipl التي أثبتت النتائج عدم وجود الثابت بها وعدم استقراريتها عند مستوى 5%، في حين أن كل المتغيرات تحتوي على الجذر الأحادي حيث أن قيم إحصائيات الاختبارين أقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% (الملحق رقم (3))، وعليه فهي غير مستقرة في المستوي، وبعد إجراء نفس الاختبارين على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى وجدنا السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، حيث أن القيم لإحصائيات الاختبارين أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10%، أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

ة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.	بار استقراريا	(1-3): نتائج اختب	الجدول رقم
-------------------------------------	---------------	-------------------	------------

اختبار PP			اختبار ADF			الاختبار
القرار	الفرق الأول	المستوى	القرار	الفرق الأول	المستوى	المتغيرات
1(1)	-5.247111	1.435232	1(1)	-5.074620	1.774319	T ! h
I(1)	(0.0001)	(0.9599)	I(1)	(0.0001)	(0.9026)	Lpib
1(1)	-8.641963	-2.662099	1(1)	-8.641963	-2.674812	T :£
I(1)	(0.0000)	(0.0900)	I(1)	(0.0000)	(0.0877)	Linf
1(1)	-4.649322	-1.535690	1(1)	-4.697896	-1.638278	T J.,
I(1)	(0.0006)	(0.5050)	I(1)	(0.0005)	(0.4537)	Ldp

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (3).

- (....) - الاحتمال



ولكن عند قيامنا بالتقدير سوف لن نقوم بإجراء الفروقات و هذا نظرا لقلة المشاهدات، الى جانب أن هذه الطريقة تؤدي الى فقدان بعض المعلومات الموجودة في المتغيرات لأن المتغيرات التجريبية لتقديرات (VAR) ليست بالضرورة مستقرة.

### ثانيا/تحديد درجة تأخير المسار VAR:

قبل القيام بعملية التقدير أو أي عملية أخرى يجب اختيار درجة التأخير P المثلى لمسر الانحدار الذاتي، ولهذا قمنا بحساب معيار AIC و AIC هذا من أجل عدة قيم P ( الملحق رقم P)، و كانت نتائج النموذج كالتالى:

التأخير.	درجة	إختبار	: نتائج	(2-3)	الجدول رقم (
J.	• •	ء • ر		\— ·/	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,

Schwarz	Akaike	درجة التأخير
7,161823	7,028507	P=0
0,674344	0,141082	P=1
1,322081	0,388872	P=2
2,009266	0,676111	P=3
2,437537	0,704435	P=4

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (4).

ومن خلال القيم المحصل عليها نأخذ درجة التأخير التي تقابل أصغر AIC و في حالتنا P=1

#### ثالثًا/ اختبار السببية بين المتغيرات الدراسة:

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، وهذا بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير الظاهرة، ولدراسة السببية نستعمل اختبار قرانجر Granger لكي نتمكن من مقارنة النتائج (الملحق رقم (5)).



غرانجر.	سببية	إختبار	): نتائج	(3-3)	الجدول رقم (
---------	-------	--------	----------	-------	--------------

Probabilité	Fisher (F.st)	الفرضيات
0,6553	0,20276	التضخم لا يسبب الانفاق العام
0,1538	2,12498	الانفاق العام لا يسبب التضخم
0,6560	0,20189	الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب الانفاق العام
0,1569	2,09279	الانفاق العام لا يسبب الناتج المحلي الاجمالي
0,6566	0,20110	الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب التضخم
0,1254	2,46508	التضخم لا يسبب الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (5).

من خلال الجدول أعلاه وبالاعتماد على احصائية فيشر أو عن طريق قيمة الاحتمال نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد سببية في مفهوم قرانجر، بالنسبة لكل من لوغاريتم التضخم نحو لوغاريتم الانفاق العام، و كذلك لوغاريتم الانفاق العام نحو لوغاريتم التضخم، كما أن لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي لا يسبب لوغاريتم الانفاق العام، ولوغاريتم الانفاق العام لا يسبب لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي، وأيضا لوغاريتم التضخم لا يسبب لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي والعكس.

#### المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك

بعد أن قمنا بدراسة مجموعة السلاسل السابقة وذلك من ناحية الاستقرارية وجدنا أن هذه السلاسل كلها مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، ومن خلال كل هذا نستطيع أن نستنتج أن هناك إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل.

ولنتأكد من هذا سنقوم باختبار جوهانسن Johannsen، وذلك عند درجة التأخير 1 كما حددناها سابقا، لذا نعتمد على نموذج (VAR(1) في الاختبار، و كانت نتائج تطبيق اختبار جوهانسن VAR(1) في الاختبار، و الملحق رقم (6)) كالتالى:



الجدول رقم (3-4): نتائج اختبار جوهانسن للمتغيرات.

Ma	Max-eigenvalue test		Trace test			
الاحتمال	القيمة الحرجة	احصائية	الاحتمال	القيمة الحرجة	احصائية ،،ئة	H <sub>0</sub> : فرضية العدم
	%5	القيمة الكامنة		%5	الأثر	
0,5855	21,13162	11,61891	0,6070	29,79707	17,44716	لا يوجد تكامل مشترك
0,5055	21,13102	11,01071	0,0070	20,10101	17,44710	$\mathbf{r} =$
0,8212	14,26460	4,345302	0,7157	15,49471	5,828246	يوجد متجه واحد على الأكثر
						r ≤ 1
0,2233	3,841466	1,482944	0,2233	3,841466	1,482944	يوجد متجهان على الأكثر $r \geq 2$

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (6).

يشير الجدول أعلاه الى قبول الفرضية الصفرية عند كافة الحالات و لدى مستوى المعنوية 5%، استنادا على اختبار الأثر (Trace test) واختبار القيمة الكامنة العظمى (Max-eigenvalue test) لأن القيم المحسوبة لهم هي أقل من القيم الحرجة وبالتالي هذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل بين المتغيرات، مما يستوجب تقدير العلاقة بين تلك المتغيرات على المدى القصير باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي.

### المبحث الثالث: تطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي " VAR " على متغيرات الدراسة

سيتم في هذا المبحث عرض النموذج المعتمد في الدراسة وأهم النتائج المتحصل عليها، وذلك باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي " VAR "، الذي يعتبر بديلا للنماذج الاقتصادية الهيكلية التي واجهت جملة من الانتقادات (غرانجر 1969 و سيمس 1980) بسبب هشاشتها في مواجهة الاختلالات الاقتصادية، وعدم صلاحية التنبؤات المبنية عليها.

### المطلب الأول: تقديم نموذج شعاع الانحدار الذاتي " VAR "

إن نموذج الانحدار الذاتي هو عبارة عن نظام تكون فيه كل متغيرة مشروحة بواسطة ثابت بالإضافة الى P تأخير خاص بها P تأخير خاص بالمتغيرات الأخرى في الشعاع (النظام) مما يعني أن كل انحدار في النظام يملك نفس المتغيرات المفسرة أي أن نمذجة شعاع الانحدار الذاتي تتركز على فرضية مفادها أن التطور الاقتصادي مقارب لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يحتوي على " k " متغيرا  $(X_1, X_2, \cdots, X_k)$  متزابطة فيما بينها بالماضي. وترتكز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي (VAR) على فرضية تقارب التطور الاقتصادي لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يتكون من n متغيرة N مرتبطة خطيا بالماضي.

### أولا/ الصياغة العامة لنموذج VAR:

يكتب نموذج Vector AutoRegressive " VAR " لـ k متغير و P تباطؤ على الشكل المصفوفي التالى:

$$Y_t = \Phi_0 + \Phi_1 Y_{t-1} + \Phi_2 Y_{t-2} + \dots + \Phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$
  $t = 1, 2, \dots, T$ 

مع:

$$Y_{t} = \begin{pmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ \vdots \\ Y_{k,t} \end{pmatrix}; \ \Phi_{i} = \begin{pmatrix} \phi_{1i}^{1} & \phi_{1i}^{2} & \cdots & \phi_{1i}^{k} \\ \phi_{2i}^{1} & \phi_{2i}^{2} & \cdots & \phi_{2i}^{k} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ \phi_{ki}^{1} & \phi_{ki}^{2} & \cdots & \phi_{ki}^{k} \end{pmatrix}; \ \Phi_{0} = \begin{pmatrix} \phi_{1}^{0} \\ \phi_{2}^{0} \\ \vdots \\ \phi_{k}^{0} \end{pmatrix}; \ \varepsilon_{t} = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \vdots \\ \varepsilon_{kt} \end{pmatrix}$$

$$i = 1, 2, \cdots, P$$



 $<sup>^{-1}</sup>$  فريد بختي، مرجع سبق ذكره، ص $^{-1}$ 

نسمي  $\sum_{\varepsilon} = E(\varepsilon_t \varepsilon_t')$  مصفوفة التباين المشترك للأخطاء وهي ذات بعد (k,k). يمكن أيضا كتابة النموذج بدلالة معامل التأخير حيث:

$$\begin{split} \big(\mathbf{I} - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \cdots - \Phi_p L^p \big) \mathbf{Y_t} &= \Phi_0 + \varepsilon_t \\ \Phi(L) \mathbf{Y_t} &= \Phi_0 + \varepsilon_t \end{split} \ : \mathbf{j} \end{split}$$

المتغيرات  $\mathcal{E}_{1t}$ ,  $\dots$ ,  $\mathcal{E}_{kt}$  المتغيرات عتبر كسلاسل مستقرة و الأخطاء  $\mathcal{E}_{1t}$ ,  $\dots$ ,  $\mathcal{E}_{kt}$  ذاتيا وذات تباينات ثابتة  $\sigma_{\varepsilon 1}^2$ ,  $\dots$ ,  $\sigma_{\varepsilon k}^2$ 

تكون السيرورة VAR مستقرة إذا وفقط إذا تحققت الفرضيات الكلاسيكية الثلاثة:

$$E(Y_t) = \mu$$
 ,  $\forall t$  -

$$var(Y_t) < \infty$$
 -

$$cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \Gamma(k), \forall t -$$

بصفة عامة، تكون السيرورة VAR مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من محدد المصفوفة  $|I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \cdots - \Phi_p L^p| = 0$ 

يمكن تعميم نموذج VAR الى نموذج يحتوى على أخطاء مرتبطة ذاتيا من الدرجة (الرتبة) q:

$$Y_t = \Phi_0 + \Phi_1 Y_{t-1} + \Phi_2 Y_{t-2} + \dots + \Phi_p Y_{t-p} + \Theta_1 \varepsilon_{t-1} + \Theta_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + \Theta_q \varepsilon_{t-q} + \varepsilon_t$$

وهو نموذج (ARMA(p,q متعدد المتغيرات أو (VARMA(p,q) الذي يصطلح على تسميته أيضا ب (ARMAX(p,q) دائما مستقرة وقابلة للقلب إذا كانت جذور كثير الحدود تقع كلها خارج الدائرة الوحدوية.

قد يتضمن نموذج VAR متغيرات خارجية (مستقلة) ويسمى بنموذج Vector Structural "SVAR ويسمى بنموذج AutoRegressive " الذي يأخذ الشكل التالي:

$$Y_{t} = \Phi_{0} + \Phi_{1}Y_{t-1} + \Phi_{2}Y_{t-2} + \dots + \Phi_{p}Y_{t-p} + B_{1}X_{t-1} + \dots + B_{m}X_{t-m} + \varepsilon_{t}$$

حيث  $X_{1t}$ ,  $X_{2t}$ ,



<sup>-1</sup>محمد شیخی، مرجع سبق ذکره، ص-1

$$\Phi(L)Y_t = B(L)X_t + \varepsilon_t$$

 $\Phi^{-1}(L)$  ب الشكل المختصر بالشكل المختصر

$$Y_t = \Phi^{-1}(L)B(L)X_t + \Phi^{-1}(L)\varepsilon_t$$

حيث  $A(L) = \Phi^{-1}(L)B(L)$  يسمى بالشكل النهائي للنظام ويكون هذا الشكل موجودا في حالة ما إذا كانت المصفوفة قابلة للقلب تحت الشرط التالى $^1$ :

$$\det(\Phi(L)) \neq 0$$

#### ثانیا/ تحدید و تقدیر النموذج VAR:

في حالة النموذج VAR، يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المعقولية العظمى. يتم تقدير كل معادلة على حدا. النموذج (VAR(p) المقدر يكون على الشكل التالى:

$$\widehat{Y}_t = \widehat{\Phi}_0 + \widehat{\Phi}_1 Y_{t-1} + \widehat{\Phi}_2 Y_{t-2} + \dots + \widehat{\Phi}_p Y_{t-p}$$

. نسمي  $\sum_{\hat{\epsilon}}$  مصفوفة التباين –التباين المشترك لبواقي التقدير

لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج انطلاقا من سلاسل غير مستقرة. إذن يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة d في حالة اتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة الاتجاه العام الى صيغة النموذج VAR في حالة اتجاه عام ثابت. أيضا، يمكن إضافة متغيرات صورية لتصحيح التغيرات الموسمية.

لتحديد درجة النموذج VAR، نستخدم معايير المعلومات، وطريقة اختيار الدرجة تكمن في تقدير كل معادلات النموذج من أجل أي رتبة (درجة) من 0 الى P (P هو العدد الأقصى المقبول من طرف النظرية الاقتصادية). نستعمل مثلا معايير الثلاثة P (P ها المعرفة كما يلي:

$$AIC = \ln|\sum_{\hat{\varepsilon}}| + \frac{2k^2p}{T}$$

$$HQ = \ln|\sum_{\hat{\varepsilon}}| + \frac{2\log\log T}{T}k^2p$$

$$SC = \ln|\sum_{\hat{\varepsilon}}| + \frac{k^2p\ln(T)}{T}$$



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص 271–272.

مع: k عدد متغيرات نظام، T عدد المشاهدات، p عدد الفجوات الزمنية،  $\sum_{\hat{\epsilon}}$  مصفوفة التباين –التباين المشترك للبواقي.

نختار التباطؤ الأمثال و ذلك بتصغير المعايير الثلاثة. يمكن أيضا استخدام نسبة المعقولية لهذا الغرض انظلاقا من تقدير تباين البواقي. إذا كان  $\sum_{\hat{\epsilon}}^{1}$  تباين بواقي النموذج المقيد و  $\sum_{\hat{\epsilon}}^{0}$  تباين النموذج الأول (غير المقيد)، فإن إحصائية نسبة المعقولية  $T(\ln |\Sigma_{\hat{\epsilon}}^{1}| - \ln |\Sigma_{\hat{\epsilon}}^{0}|)$  تتوزع توزيع  $\chi^{2}$  بدرجة حرية تساوي عدد القيود<sup>1</sup>.

### ثالثا/ التنبؤ:

بعد تقدير معاملات النظام، حساب التنبؤ في الفترة T من أجل T+1 لنموذج VAR(1):

$$\widehat{Y}_{T}(1) = \widehat{\Phi}_{0} + \widehat{\Phi}_{1} Y_{T}$$

من أجل C+2، يكون التنبؤ محسوبا كما يلي:

$$\widehat{Y}_{T}(2) = \widehat{\Phi}_{0} + \widehat{\Phi}_{1}\widehat{Y}_{T}(1) = \widehat{\Phi}_{0} + \widehat{\Phi}_{1}\widehat{\Phi}_{0} + \widehat{\Phi}_{1}^{2}Y_{T}$$

من أجل 3+T، لدينا:

$$\widehat{Y}_T(3) = \widehat{\Phi}_0 + \widehat{\Phi}_1 \widehat{Y}_T(2) = \left(I + \widehat{\Phi}_1 + \widehat{\Phi}_1^2\right) \widehat{\Phi}_0 + \widehat{\Phi}_1^3 Y_T$$

من أجل h) T+h هو أفق التنبؤ)، يكون النتبؤ على الشكل التالي:

$$\widehat{Y}_{T}(3) = \left(I + \widehat{\Phi}_{1} + \widehat{\Phi}_{1}^{2} + \dots + \widehat{\Phi}_{1}^{h-1}\right)\widehat{\Phi}_{0} + \widehat{\Phi}_{1}^{h}Y_{T}$$

عندما يؤول h الى ما لا نهاية، فالتنبؤ يؤول الى حال مستقرة لأن  $\hat{\Phi}_1^h \to 0$  إذا كان  $0 \to 0$  وخطأ التنبؤ  $\hat{E}_{T+h} = Y_{T+h} - \hat{Y}_T(h)$  متوسطه معدوم و تباينه معطى بالعلاقة:

$$\sum_{\widehat{\varepsilon}_{T+h}} = M_0 \sum_{\widehat{\varepsilon}} M_0' + M_1 \sum_{\widehat{\varepsilon}} M_1' + \dots + M_{h-1} \sum_{\widehat{\varepsilon}} M_{h-1}'$$

حيث  $M_i$  محسوبة بصيغة التراجع:

$$M_i = \sum_{j=1}^{\min(p,i)} \Phi_j M_{i-j}$$
 ,  $i = 1,2,\cdots$ 

 $M_0 = I$  :



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص $^{-272}$ 

$$M_0=\widehat{\Phi}_1$$
 ;  $M_2=\widehat{\Phi}_1 M_1+\widehat{\Phi}_2 M_0=\widehat{\Phi}_1^2+\widehat{\Phi}_2$  ;

$$M_2 = \widehat{\Phi}_1 M_1 + \widehat{\Phi}_2 M_0 + \widehat{\Phi}_3 M_0 = \widehat{\Phi}_1^2 + \widehat{\Phi}_1 \widehat{\Phi}_2 + \widehat{\Phi}_2 \widehat{\Phi}_1 + \widehat{\Phi}_3$$

تباین خطأ التنبؤ لکل متغیر یتم قراءته في قطر المصفوفة  $\sum_{\widehat{\mathcal{E}}_{T+h}} 2$  و مجال التنبؤ عند مستوى  $1-\alpha/2$ 

$$\hat{Y}_{T+h} \in \left[ \hat{Y}_T(h) - z_{\alpha/2} \text{var}(\hat{\varepsilon}_{T+h}), \hat{Y}_T(h) + z_{\alpha/2} \text{var}(\hat{\varepsilon}_{T+h}) \right]$$

حيث  $Z_{\alpha/2}$  هي القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي أ.

#### رابعا/ تحليل الصدمات ودوال الاستجابة Impulse analysis:

كما نعلم، نموذج VAR ينمذج العلاقة الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة. إن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يسمح بدراسة أثار صدمة معينة على متغيرات النظام. لنأخذ النموذج المقدر التالى:

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_1^0 \\ \hat{\phi}_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\phi}_{11}^1 & \hat{\phi}_{11}^2 \\ \hat{\phi}_{21}^1 & \hat{\phi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\epsilon}_{1t} \\ \hat{\epsilon}_{2t} \end{pmatrix}$$

تغير في  $\hat{\epsilon}_{1t}$  خلال فترة زمنية معينة له نتيجة على  $Y_{1t}$  و  $Y_{1t-1}$  ثم على  $Y_{2t-1}$ ، فإذا حدثت صدمة في اللحظة  $\hat{\epsilon}_{1t}$  تساوي  $\hat{\epsilon}_{1t}$  فإن أثرها يكون كالتالي:

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t} \\ \nabla Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix}$$
 :t في الفترة

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+1} \\ \nabla Y_{2t+1} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_{11}^1 & \hat{\phi}_{11}^2 \\ \hat{\phi}_{21}^1 & \hat{\phi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix}$$
 :t+1 في الفترة

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+2} \\ \nabla Y_{2t+2} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_{11}^1 & \hat{\phi}_{11}^2 \\ \hat{\phi}_{21}^1 & \hat{\phi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+1} \\ \nabla Y_{2t+1} \end{pmatrix}$$
 :t+2 في الفترة

... الخ

تشكل هذه القيم المحسوبة دالة الاستجابة. تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحيث أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء وحسب سيمس فإن دوال الاستجابة تبين أثر



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص $^{-273}$ 

انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات. في هذه الحالة، نفترض أن البواقي مستقلة لكن هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة، لأن في الواقع قد يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية. إذا كان هناك ارتباط قوي بين صدمتين  $\varepsilon_{1t}$  و  $\varepsilon_{2t}$ ، فإن صدمة ما على  $\varepsilon_{1t}$  حتما ستكون متبوعة بصدمة على  $\varepsilon_{2t}$ . في هذه الحالة معامل الارتباط سيؤكد على الصلة المشتركة بين البواقي  $\varepsilon_{2t}$  و لكن لا تشير الى اتجاه السببية.

إن مشكل الارتباط المشترك للأخطاء وأثر صدمة على متغير ما قد يعالج بالبحث عن تمثيل الأخطاء بصفة شاقولية Orthogonal (مستقلة فما بينها). لنعتبر تقسيم :

$$\sum = PP'$$

يتعلق الأمر هنا بتقسيم Choleski حيث P تعبر عن مصفوفة مثلثية في الأعلى مع عناصرها القطرية موجبة. يمكن كتابة الصيغة  $VMA(\infty)$  على الشكل التالي:

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} C_i P P^{-1} \varepsilon_{t-i} = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i v_{t-i}$$

 $\cdot v_t = P^{-1} \varepsilon_t$  مع:  $M_i = C_i P$ 

من السهل التأكد من أن للأخطاء  $v_t$  مصفوفة تباين -تباين مشترك تساوي المصفوفة الأحادية.

أعمدة  $M_i$  تمثل استجابة النظام بالنسبة لصدمة مستقلة وطبيعية على خطأ متغير ما بعد t فترة زمنية t

#### خمسا/ تحليل التباين Vairiance Decomposition

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ الى حساب و تحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ. رياضيا، نستطيع كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا. ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلى.

بعدما تصبح الصدمة طبيعية و شاقولية، يتم تحليل الاستجابة بواسطة النموذج:

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i v_{t-i}$$

خطأ التتبؤ في الأفق h يعطى بالعلاقة التالية:



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص $^{-282}$ 

$$Y_{t+h} - E_t(Y_{t+h}) = \sum_{i=0}^{\infty} M_i v_{t+h-i}$$

نقوم بتقسيم خطأ التتبؤ من أجل كل مركبة لـ  $Y_t$  التي نرمز إليها بـ  $Y_{it}$  لدينا:

$$Y_{j,t+h} - \mathcal{E}_{\mathsf{t}}(Y_{j,t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} (m_{j1,i}v_{1,t+h-i} + m_{j2,i}v_{2,t+h-i} + \dots + m_{jm,i}v_{m,t+h-i})$$

حيث  $m_{j1,i}$  يعبر عن العنصر (j,1) الخاص بالمصفوفة  $m_{j1,i}$ . يمكن التعبير عنه بطريقة مختلفة:

$$Y_{j,t+h} - E_{t}(Y_{j,t+h}) = \sum_{k=1}^{n} (m_{jk,1}v_{k,t+h-i} + \dots + m_{jk,h-1}v_{k,t+1})$$

بما أن الأخطاء  $\nu$  لا تشكل أي ارتباط و ذات تباين يساوي  $\nu$ ، يسهل علينا حساب تباين خطأ التنبؤ:

$$E(Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h}))^2 = \sum_{k=1}^n (m_{jk,1}^2 + \dots + m_{jk,h-1}^2)$$

مع:

$$m_{jk,1}^2 + \dots + m_{jk,h-1}^2 = \sum_{i=1}^{h-1} (e_j' M_i e_k)^2$$

حيث  $e_i$  يمثل العمود رقم i للمصفوفة الأحادية التي تعبر عن مساهمة خطأ المتغير k في تباين خطأ التنبؤ في الأفق h للمتغير i. للحصول على التحليل The Decomposition بالنسبة المئوية، نجعل العبارة على الشكل:

$$\sum_{k=1}^{n} \sum_{i=0}^{h-1} m_{jk,i}^2$$

لنأخذ ثانية النموذج VAR(1) لمتغيرين، تباين خطأ التنبؤ لـ  $Y_{1t+h}$  يكتب كما يلي:

$$\sigma_{Y_1}^2(h) = \sigma_{Y_1}^2[m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)] + \sigma_{Y_2}^2[m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]$$

$$M = 3i \text{ and } m_{ii}$$

 $(Y_{1t} ext{ substitute} Y_{2t} ext{ substitute} 1 + Y_{2t} ext{ substitute})$ ، بالنسبة المئوية (على الترتيب  $Y_{2t} ext{ substitute} 1 + Y_{2t} ext{ substitute} 2 + Y_{2t} ext{ sub$ 



$$\frac{\sigma_{Y_1}^2[m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)]}{\sigma_{Y_1}^2(h)}$$

$$\frac{\sigma_{Y_2}^2[m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]}{\sigma_{Y_1}^2(h)}$$

 $Y_{2t}$  أن معينة على  $\varepsilon_{1t}$  لا تؤثر على تباين خطأ  $Y_{1t}$  مهما تكن  $P_{1t}$  فمن المحتمل أن  $P_{1t}$  متغير خارجي باعتبار أن  $P_{2t}$  مستقلان. وعكس ذلك، إذا كانت لصدمة معينة على  $P_{2t}$  أثر كبير على تباين خطأ  $P_{2t}$  فإن هذا الأخير متغير داخلي  $P_{2t}$ .

### المطلب الثاني: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي

### أولا/ مرحلة تقدير نموذج شاع الانحدار الذاتي (VAR(1):

بعد أن قمنا باختبار النموذج، ودرسنا استقرارية السلاسل، هناك طرق لتقدير الانحدار الذاتي، الطريقة الأولى تعتمد على حذف الجذور الأحادية وذلك عن طريق فروق المتغيرات إلا أن هذه الطريقة لديها عيوب بحيث تحذف المعلومات المتواجدة على مستوى المتغيرات وهذا بطبيعة الحال يؤثر على نوعية التنبؤ حتى وإن كان في المدى القصير أو طريقة أعظم احتمال بمعلومات كاملة (MVIC) بدورها حساسة جدا لكونها تحدث تقديرات تقاربية مثالية، وتتأثر بأخطاء التخصيص.

تبقى طريقة المربعات الصغرى الأسهل تطبيقا، لهذا الغرض استعمالت لتقييم نموذج شعاع الانحدار الذاتي الأصلي.

#### 1 - تقدير النموذج:

قمنا سابقا باختيار درجة التأخير المثلى P=1 وذلك باستخدام كل من المعيارين Sc وعليه تأتي مرحلة التقدير للشعاع VAR(1) والتي قمنا بها عن طريق تطبيق المربعات الصغرى على جملة من المعادلات وهذا باستعمال برنامج Eviews9، وهي طريقة تعطي معلومة أكثر وتسمح بالدراسة الديناميكية للنموذج، وسوف نأخذ نتائج التقدير لكل معادلة على حدى:



 $<sup>^{-1}</sup>$  المرجع السابق، ص $^{-284}$ 

### \* معادلة الناتج المحلى الإجمالى:

**LPIB** = 0.309 - 0.029 \* LINF(-1) + 0.914 \* LPIB(-1) + 0.022 \* LDP(-1)

t.st = (1.61) (-1.24)

(15.46)

(1.09)

Prob = [0.1153] [0.2212]

[0.0000]

[0.2811]

 $R^2 = 0.958378$ ,  $R^2 A dj = 0.954706$ , SSR = 0.512601, Log Lik = 27.89138

 $\mathbf{F.st} = 260.9602 \text{ , } \mathbf{N} = 38$ 

من خلال نتائج تقدير معادلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بدلالة قيمه السابقة، وبدلالة لوغاريتم التضخم و لوغاريتم الانفاق العام، نلاحظ أن:

- النموذج يوضح لنا أن المعلمات الخاصة بكل من لوغاريتم الانفاق العام المتأخر بسنة ولوغاريتم التضخم المتأخر بسنة غير معنوية إحصائيا، باعتبار أن القيم الاحتمالية لها والموضحة أعلاه أكبر من 10%.
- واختبار فيشر يبين لنا أن النموذج معنوي كليا عند مستوى معنوية 5% (القيمة الاحصائية أكبر بكثير من القيمة الجدولية 3,23).
- وفقا لقيمة معامل التحديد  $\mathbf{R}^2 = 0.9583$  ، فإن كل من الانفاق والتضخم يتحكم بنسبة 95,83% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي وأما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

كنتيجة النموذج ليس بشكل عام وبجميع متغيراته هو صالح للتحليل ومقبول، ويشير الى أن المتغيرات المستقلة لها تأثير على متغير لوغاريتم الناتج المحلى الاجمالي.

#### ♦ معادلة التضخم:

LINF = 0.606 + 0.588\*LINF(-1) + 0.340\*LPIB(-1) - 0.202\*LDP(-1)

t.st = (0.56)

(4.35)

(1.02)

(-1.72)

 $\mathbf{Prob} = [0.5772] \quad [0.0001] \quad [0.3122] \quad [0.0940]$ 

 $R^2 = 0.495297$ ,  $R^2 A dj = 0.450765$ , SSR = 16.16423, Log Lik = -37.67875

 $\mathbf{F.st} = 11.12212 , \mathbf{N} = 38$ 

من خلال نتائج تقدير معادلة لوغاريتم التضخم بدلالة قيمه السابقة، وبدلالة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي و لوغاريتم الانفاق العام، نلاحظ أن:



- النموذج يوضح لنا أن المعلمة الخاصة بلوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي المتأخر بسنة غير معنوية إحصائيا، باعتبار أن القيمة الاحتمالية لها والموضحة أعلاه أكبر من 10%، بينما المعلمة الخاصة بلوغاريتم الانفاق العام المتأخر بسنة معنوية إحصائيا، و ذلك لأن قيمتها الاحتمالية أقل من 10%، وهذا يدل على العلاقة العكسية الموجودة بين الانفاق العام و التضخم.
- واختبار فيشر يبين لنا أن النموذج معنوي كليا عند مستوى معنوية 5% (القيمة الاحصائية أكبر من القيمة الجدولية 3,23).
- وفقا لقيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.4952$  ، فإن كل من الانفاق والناتج المحلي الاجمالي يتحكم بنسبة 49,52% من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم وأما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

كنتيجة النموذج بشكل عام وبجميع متغيراته هو صالح للتحليل ومقبول، ويشير الى أن المتغيرات المستقلة لها تأثير جميعها على متغير لوغاريتم التضخم.

#### ♦ معادلة الإنفاق العام:

من خلال نتائج تقدير معادلة لوغاريتم الانفاق العام بدلالة قيمه السابقة، وبدلالة لوغاريتم التضخم ولوغاريتم الناتج المحلى الإجمالي، نلاحظ أن:

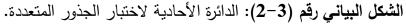
- النموذج يوضح لنا أن المعلمات الخاصة بكل من لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي المتأخر بسنة ولوغاريتم التضخم المتأخر بسنة غير معنوية إحصائيا، باعتبار أن القيم الاحتمالية لها والموضحة أعلاه أكبر من 10%.
- واختبار فيشر يبين لنا أن النموذج معنوي كليا عند مستوى معنوية 5% (القيمة الاحصائية أكبر بكثير من القيمة الجدولية 3,23).
- وفقا لقيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.9927$  ، فإن كل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم يتحكم بنسبة 99,27% من التغيرات التي تحدث في الانفاق العام وأما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

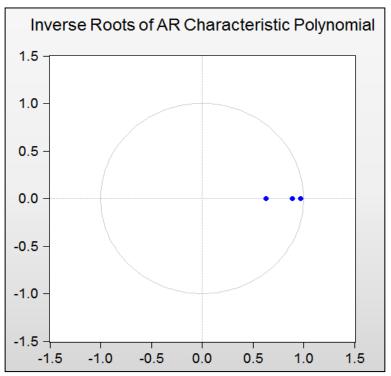


كنتيجة النموذج ليس بشكل عام وبجميع متغيراته هو صالح للتحليل و مقبول، ويشير الى أن المتغيرات المستقلة لها تأثير على متغير لوغاريتم الانفاق العام.

### 2 - إستقرارية النموذج:

للتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والشكل التالي يبين نتائج هذا الاختبار:





المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال قراءتنا للشكل أعلاه يتبين أن جميع الجذور أقل من الواحد، أي تقع داخل الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR(1) مستقرا.

#### 3 - تحليل دوال الاستجابة:

إن دراستنا لدوال الاستجابة و التي تتمثل في تطبيق الصدمة الهيكلية على النموذج من خلال النتائج والأشكال البيانية لدوال الاستجابة والموضحة للاستجابة للصدمات من قبل جميع المتغيرات موضوع الدراسة، سيتم التركيز هنا على إحداث صدمات على مستوى لوغاريتم الانفاق العام و على مستوى متغير لوغاريتم معدل التضخم ومتغير لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي وقياس أثر هذه الصدمات، وانتقالها الى متغير الآخر.

ومن خلال تطبيقنا لصدمة على LDP بمقدار انحراف معياري واحد (0,15) في الفترة الأولى لاحظنا المتغيرات الأخرى بقيت على حالها في نفس الفترة، ولكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي: 0,177 بالنسبة لـ LINF ونلاحظ من خلال جداول بالنسبة لـ LINF ونلاحظ من خلال جداول الصدمات المدرجة في الملحق رقم (8) أن الصدمات تكون قوية في المراحل الأولى ثم تؤول الى التلاشي مع مرور الزمن.

وأظهرت النتائج أن الصدمة الموجبة في لوغاريتم معدل التضخم بمقدار انحراف معياري 0,66 تؤدي الى زيادة في لوغاريتم الانفاق العام في الفترة الأولى بمقدار انحراف معياري 0,1 وهي بمثابة صدمة قصيرة المدى، أما على المدى الطويل فسيتولد تأثير سلبي على لوغاريتم الانفاق العام بداية من السنة الرابعة، وهذا لوجود العلاقة العكسية بينهما في المدى الطويل، بينما لم تكن هناك استجابة فورية للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الأولى، لكن بعد الفترة الثانية أصبح التأثير موجب بينهما.

كما أن الصدمة الموجبة على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الأولى بمقدار انحراف معياري قدره 0,12 يؤدي الى تأثير سلبي على كل من لوغاريتم الانفاق العام بمقدار 0,0019 ولوغاريتم معدل التضخم بمقدار 0,024-، وعلى المدى الطويل وابتداءا من الفترة السابعة ستصبح الصدمة على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي تأثر إيجابا على لوغاريتم الانفاق العام وهذا ما يظهر جليا من خلال منحنيات الصدمات.

وبصفة عامة يمكن اعتبار كل الصدمات مؤقتة، حيث إن المتغيرات تعود الى نقطة التوازن في المدى الطويل حسب الأشكال البيانية لدوال الاستجابة، وهذا ما يثبت استقرارية النموذج.

### 4 - تحليل التباين:

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ. ومن خلال جدول تحليل التباين للمتغير LDP (الملحق رقم (9)) نلاحظ أن المكون الوحيد في المدى القصير للانفاق العام هو الانفاق العام نفسه حيث يمثل نسبة 100%، بينما تتخفض هذه النسبة في المدى الطويل بصفة معتبرة حتى تصل الى 97% في السنة العاشرة، حيث تصبح LINF تتسبب بنسبة 2,23% لـ LINF وتتسبب بنسبة 40,57% لـ LINF وتشبر بنسبة 40,57% لـ LINF وتشبر هذه النسب الى ضعف تفسير الانفاق العام لكل من التضخم والناتج المحلى الإجمالي في الجزائر.

في حين أن LINF تتسبب بـ 90,24% في تباينها بينما تتسبب بـ 4,89% في تباين LDP، ومن هنا نستنتج أن الصدمة في معدل التضخم لها أثر ايجابي على الانفاق العام. بالنسبة لـ LPIB فإنها تتسبب بـ

75,45% في تباينها و تتسبب بنسبة 2,16% في تباين LDP، ومنه نستتج أن الناتج المحلي الإجمالي له أثر إيجابي على الانفاق العام.

أما بالنسبة لـ LINF فإن LPIB تتسبب بنسبة 22,39% في تباين خطأ LINF في حين أن LINF تتسبب بـ 4,87% في تباين خطأ LPIB، ومنه فإن الصدمة في معدل التضخم تؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي.

### المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة

إن النتائج المتوصل لها سابقا من حيث أثر الانفاق العام في التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2018، تعتبر مقبولة من الناحية القياسية استنادا على نتائج التقدير والاختبارات الاحصائية للنموذج المقدر، إلا أنه كان هناك تحفظات من الناحية الاقتصادية من حيث مدى مطابقة بعض النتائج للنظرية الاقتصادية.

#### وعليه يمكن إرجاع و تفسير هذه النتائج كما يلي:

- لابد من الإشارة والتأكيد في البداية على أن النتائج تكون تخضع للفترة الزمنية، وطبيعة الاحصائيات من حيث مدى صحتها و واقعيتها بالإضافة الى الأساليب الاحصائية المستخدمة.
- بالنسبة لاختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، يلاحظ بأنها كانت غير مستقرة في المستوى و مستقرة في الفرق الأول.
- أظهرت نتائج دراسة السببية أن الانفاق العام لم يكن له سببية قوية في تغيير كل من معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي والعكس، و كذلك لا يوجد علاقة سببية بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي من الجهتين.
- لقد بين اختبار التكامل المشترك بين الانفاق العام، التضخم والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عدم وجود علاقة تكامل متزامن طويلة الأجل بينهم طبقا لاختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن.
- هناك علاقة طردية متزايدة بين الناتج المحلي الاجمالي وحجم النفقات العمومية في المدى القصير، إذ نستطيع حساب مرونتها، حيث أن زيادة النفقات العمومية بـ 1% ينتج عنه زيادة تقدر بـ 2,29% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية المرتبطة بأن زيادة حجم الانفاق العمومي يؤدي الى الرفع من مستويات الناتج المحلى للبلد.



- هناك علاقة معنوية سلبية تربط التضخم بالانفاق العام المؤخر لسنة واحدة، حيث جاءت مرونة الانفاق العام المؤخرة لسنة واحدة سلبية (0,20-) ما يعني وجود علاقة عكسية بين التضخم والانفاق العام المؤخر لسنة واحدة، أي أن زيادة الانفاق العام للسنة الماضية بـ 1% يؤدي الى انخفاض معدل التضخم للسنة الحالية بـ 20%، وتفسير العلاقة العكسية ناتج عن مجموعة الاجراءات و السياسات التي تتدخل عن طريقها الحكومة لتعديل بعض الاختلالات الموجودة.
- هناك علاقة طردية متزايدة بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في المدى القصير، إذ أن الزيادة في الناتج المحلى الاجمالي بـ 1% ينتج عنه زيادة تقدر بـ 34% في معدل التضخم.
- وفقا لاختبار دوال الاستجابة واختبار تحليل التباين اتضح أن معظم التقلبات الظرفية التي يشهدها التضخم في فترة التنبؤ هي تتعلق بصدماته هو بحد ذاته و بنسبة 90,24%، يليه الانفاق العام به 4,89%، ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي به 4,87%. وأيضا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي معظم التقلبات الظرفية التي يشهدها في فترة التنبؤ تتعلق بصدماته هو بحد ذاته وبنسبة 75,45%، بعده التضخم بنسبة 22,39%، ومن ثم الانفاق العام بنسبة 2,15% على المدى الطويل.
- يمكن تفسير ضعف مساهمة الانفاق العام في تفسير الناتج المحلي الإجمالي اقتصاديا في المدى القصير في كون هذا المتغير يظهر تأثيره في المدى المتوسط والطويل، وعلى الرغم من السياسات المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الجزائر عن طريق رفع الانفاق العام بهدف الرفع من عرض الانتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع هذا بكل بساطة الى ضعف الجهاز الانتاجي ومحدودية قدراته، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى الى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط، وبالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، لذلك تأثير الانفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي يكون ضئيل نسبيا في المدى القصير.

#### خاتمة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة لتجسيد أهم ما تم النطرق إليه في الفصلين السابقين على أرض الواقع، من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها، نجد أن نماذج الانحدار الذاتي من بين أهم النماذج الاقتصادية التي تمكننا من صياغة النموذج وتقديره وفقا لطريقة المربعات الصغرى العادية، كما يسمح لنا باختبار النموذج الحصائيا و اقتصاديا للحصول على النموذج الأمثل باستعمال برنامج Eviews9.

فمن خلال دراستنا لأثر الانفاق العام في التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بتطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(1) على جميع متغيرات الدراسة توصلنا الى أنه توجد علاقة ضعيفة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في المدى القصير، بينما توجد علاقة عكسية بين الانفاق العام ومعدل التضخم، فإذا ارتفع الانفاق العام في سنة معينة يرتقب انخفاض معدل التضخم في السنة التي تليها، وكل هذا في حدود وقوع الخطأ.

## الماد الماد

أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر بديهي لا جدل فيه، إذ ينتج عن تطبيق أي سياسة اقتصادية آثار مهمة على الاقتصاد الوطني، وتختلف هذه الآثار حسب طبيعة السياسة الاقتصادية المطبقة وبيئتها في الدولة، وتعد الجزائر من الدول النامية التي تسعى الى تطبيق سياسة مالية توسعية، وذلك بتقييم نجاعتها في الحد من التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار، والتحسين من معدلات النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس قمنا بدراسة مدى تأثير الانفاق العام على كل من النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980–2018)، وذلك بتطرفنا الى دراسة الإطار النظري والمفاهيمي لعلاقة الانفاق العام بالتضخم والنمو الاقتصادي، وكذلك قمنا بتحليل تطور كل من النفقات العامة، التضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1980–2018)، كما قمنا بدراسة تحليلية قياسية لأثر تغير المتغيرات في الجزائر باستعمال تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، ومنه توصلنا الى مجموعة من النتائج والاقتراحات.

#### I - <u>النتائج:</u>

#### تمثلت أهم نتائج الدراسة في:

- الزيادة في الانفاق العام تزيد من الطلب، وبالتالي فإن الإنتاج يعزز النمو، وهذا يحد من حجم التقابات الاقتصادية في مواجهة معينة أي اتجاه لتخفيف الطلب على المدى القصير وبالتالي يمكن للسياسة المالية في تسريع النمو على المدى القصير؛
- تتجلى سياسة الانفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، أو بين السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية، وذلك يعتبر جد ضروري بناءا على عدم فعالية آلية السوق في عملية تخصيص الموارد بشكل أكفأ، كما تبرز أيضا أهميته من الناحية الاقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من التضخم، أما من الناحية الاجتماعية فإن الانفاق العام في شكل تحويلات حكومية وإعانات اجتماعية يعتبر أداة هامة في إعادة توزيع الدخول، والمحافظة على تواجد الطبقة المتوسطة بشكل رئيسي انطلاقا من كونها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي؛
- صعوبة الموازنة بين تحقيق هدف النمو الاقتصادي الذي يستدعي تكثيف الانفاق العام ومحاربة التضخم الذي يستدعي ضبط الانفاق، لكن توجيه السياسة الانفاقية التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال كانت الى حد كبير مؤثرة على معدل التضخم الذي عرف انخفاضا ملحوظا جدا (أقل قيمة له 0,43% سنة 2000)؛
- لقد تمكنت الجزائر من خلال تطبيقها لبرنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي من تحقيق عملية استقرار الاقتصاد الكلي، إلا أنها أخفقت في الاصلاح الهيكلي للاقتصاد.

ومن خلال الجانب التطبيقي الذي قمنا فيه بتحليل قياس أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي والتضخم توصلنا الى ما يلى:

- هناك علاقة طردية ضعيفة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في المدى القصير، أي كلما زاد الانفاق العام بـ 1% يزداد النمو الاقتصادي بـ 2,29%، ويمكن تفسير ضعف العلاقة في كون هذا المتغير يظهر تأثيره في المدى المتوسط و الطويل.
- توجد علاقة عكسية سالبة بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الجزائر، حيث أن الزيادة في الانفاق العام بد 1% من شأنه أن يساهم في انخفاض معدل التضخم بـ 20%، وهو ما يفسر السياسة التي تتهجها الدولة لتعديل بعض الاختلالات.
- الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% ينتج عنه الزيادة في معدل التضخم بـ 34%، لوجود علاقة طردية بينهما.
- وفق اختبار السببية تأكد لنا عدم وجود علاقة سببية بين الانفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي من الجهتين، و أيضا لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين الانفاق العام ومعدل التضخم، كما لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلى الاجمالي ومعدل التضخم.
- يعتبر مشكل المعطيات الاحصائية في الجزائر أكبر هاجس يواجه المختصين في مجال القياس الاقتصادي.

#### II - الاقتراحات:

وبعد هذه النتائج المتحصل عليها وبعد تحليل مختلف العناصر المركبة للدراسة يمكن أن نقترح التوصيات التالية:

- مراقبة المسار المالي وكيفية تنفيذ الانفاق العام باتخاذ إجراءات المراقبة والمتابعة، وهذا ما يسمح بزيادة الشفافية، كما ينبغي ترشيد الانفاق العام بانتهاج سياسة انفاقية مدروسة يراعى فيها حجم وطبيعة وتوقيت هذا الانفاق.
- تقليص الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل الانفاق العام، حتى لا يبقى هذا التمويل رهينة تغيرات سعر النفط، كما يجب الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي.
- العمل على رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للحد من هيمنة القطاع النفطي و تحقيق التنويع الاقتصادي.
- وضع استراتيجيات تتموية واضحة الأهداف و إعطاء الأولوية للبرامج والقطاعات التي تضمن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
  - وضع الرقابة على المستوى العام للأسعار خاصة المنتجات الاستهلاكية.

### III - <u>آفاق البحث:</u>

في الأخير نستطيع القول أن هذه الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع، وهي تفتح المجال للبحث في بعض المواضيع الأخرى مثل:

- دراسة فعالية السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم.
- أثر نوعي الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية.
- دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والانفاق الحكومي في الجزائر.

# قائمة المراجع

### ♦ المراجع باللغة العربية:

#### ∔ الكتب:

- 1 ب. برنييه وأ. سيمون، " أصول اللاقتصاد الكلي "، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر التوزيع، لبنان، 1989.
- 2 بلعزوز بن علي، " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 3 تومي صالح، " مدخل لنظرية القياس الاقتصادي "، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1999.
  - 4 جلال خشيب، " النمو الاقتصادي (مفاهيم و نظريات) "، شبكة الألوكة، 2014.
- 5 حربي موسى عريقات، " مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ،الأردن، 2006.
- 6 حمدي عبد العظيم، " الساسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي "، الدار الجامعية، الاسكندية، 2007.
- 7 خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، " أسس المالية العامة "، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
- 8 د/ فاروق بن صالح الخطيب، د/ عبد العزيز بن أحمد دياب، " دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية "، خوارزم العلمية للنشر، جدة، 2015.
  - 9 رفعت المحجوب، " المالية العامة "، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
- 10 رياض الشيخ، " المالية العامة في الرأسمالية و الشتراكية "، دار النهضة العربية، مصر، 1956.
- 11 سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، " النقود و البنوك والمصارف في المركزية "، اليازوري للنشر و التوزيع، 2010.
- 12 سوزي عدلي ناشد، " أساسيات المالية العامة: النفقات العامة الايرادات العامة الميزانية العامة "، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2003.
  - 13 سوزي عدلى ناشد، " الوجيز في المالية العامة "، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
  - 14 ضياء مجيد الموساوي، " اقتصاديات النقود و البنوك "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.
    - 15 طارق الحاج، " المالية العامة "، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- 16 عادل أحمد حشيش، " أساسيات المالية العامة "، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2006.

- 17 عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، " أساسيات الاقتصاد الدولي "، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1998.
- 18 عبد الرزاق فارس، " الحكومة والفقراء والانفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 1979.
- 19 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق "، مكة المكرمة، 2004.
  - 20 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق "، الطبعة الثانية، الاسكندرية، الدار الجمعية، 2000.
    - 21 عبد الكريم صادق بركات، " علم المالة العامة "، مؤسسة شاب الجامعة، الاسكندرية، 1981.
- 22 عبد المطلب عبد الحميد، " السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلي) "، مجموعة النبل العربية، القاهرة، 2003.
- 23 عبلة عبد الحميد بخاري، " التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية "، الجزء الثالث.
  - 24 غازي حسين عناية، " التضخم المالي "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003.
- 25 فليح حسين خلف، " المالية العامة "، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث الجدار للكتاب العالمي، الأردن، 2008.
- 26 لعمارة جمال، " منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر "، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 27 مجيد ضياء، " النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.
- 28 محرزي محمد عباس، " اقتصاديات المالية العامة "، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
- 29 محمد بلقاسم حسن بهلول، " الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي حالة الجزائر –"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- 30 محمد بلقاسم حسن بهلول، " الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية "، منشورات دحلب، 1993.
  - 31 محمد سعيد فرهود، " مبادئ المالية العامة " الجزء الثاني، جامعة حلب سوريا، 1982.
- 32 محمد شيخي، " طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات) "، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.

- 33 محمد عبد العزيز عثمان، " المالية العامة "، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2008.
  - 34 محمد ناجى حسن خليفة، " النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم) "، مصر، 2001.
- 35 محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، " مبادئ المالية العامة "، الطبعة الأولى، دار السيرة لنشر، الأردن، 2007.
- 36 مفيد عبد اللاوي، " محاضرات الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية "، دار ساحة السوق للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
- 37 نبيل الروبي، " التضخم في الاقتصاديات المختلفة "، مصر، مؤسسة الثقافة العربية، دون تاريخ النشر، نقلا عن د/ فاروق بن صالح الخطيب، د/ عبد العزيز بن أحمد دياب، " دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية "، خوارزم العلمية للنشر، جدة، 2015.
- 38 نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، " المدخل الحديث في المالية العامة "، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2005.
- 39 وحيد مهدي عامر، " السياسات النقدية و المالية والاستقرار الاقتصادي النظرية والتطبيق "، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2010.

#### 🚣 الأطر وحات والمذكرات:

- 1 بركري أحلام، أحمد سلمى، " أثر التوسع في الانفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدى وبنكى، جامعة المسيلة، 2018-2019.
- 2 بنابي فتيحة، " السياسات النقدية و النمو الاقتصادي دراسة نظرية "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008–2009.
- 5 بودخدخ كريم، " اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014 "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014-2014.
- 4 خديجة حساين دواجي، " دراسة اخصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة 2011-2014 "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، جامعة مستغانم، 2014-2015.
- 5 دبات أمينة، " السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة تلمسان، 2014–2015.

- 6 عبد الجليل شليق، " استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009 "، مذكرة مقدمة ضمن متطابات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2011-2012.
- 7 قنادزة جميلة، " الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2017-2018.
- 8 مقراني حميد، " أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988- 8 مقراني حميد، " أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (2012 2012) "، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2014–2015، ص54.
- 9 مليكة درويش، " أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 مليكة درويش، " أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة قالمة، 2014–2015.
- 10 وجدي جميلة، " السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2015–2016.

#### ∔ المطبوعات:

- 1 الأستاذة بوحصان لامية، " ظاهرة التضخم "، مقياس موجه الى طلبة الثانية ل م د في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الموقع: www.cte.univ-setif.dz.
- 2 براهيمي أمال، " اقتصاد جزائري "، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة قالمة، 2015-2016.
- 3 د/ طالبي صلاح الدين، " محاضرات في المالية العامة "، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، 2016-2017.
  - 4 فريد بختي، " السلاسل الزمنية الخطية باستعمال حزمة 7.0 Eviews "، محاضرات وتطبيقات موجهة الى طلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014–2015.

#### + المجلات:

1 – إضاءات (مالية ومصرفية)، " التضخم الاقتصادي "، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية بالكويت، أكتوبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 3.

- 2 بن يوسف نوة، " أثر التضخم على سعر الصرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970–2015) "، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 16، 2016.
  - 5 توفيق عباس عبد عون المسعودي، " دراسة في معدلات النمو للأزمات لصالح الفقراء (العراق دراسة تطبيقية) "، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.
- 4 زكرياء مسعودي، " تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001–2016 "، المجلة الجزائرية للنتمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، العدد 06، جوان 2017.
- 5 سمية بلقاسمي، بوعشة مبارك، " السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2014) "، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بانتة 1 و قسنطينة 2، العدد 12، 1 جوان 2017.
- 6 شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، " أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا "، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة تيارت والشلف، العدد 06.
- 7 فرحات عباس، سعود وسيلة، "عرض عام لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة فرحات عباس، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة المسيلة، العدد 01، جوان 2018.
- 8 فوزية خلوط، " برنامج التنمية بين الاهداف المنشودة والنتائج المحددة "، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 29، فيفري 2013.
- 9 محمد مسعي، " سياسة الانعاش الوطني في الجزائر وأثرها على النمو "، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
- 10 محمد موساوي، سمية زيرار، " دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 2010–2009 "، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، العدد 8، 2012.
- 11 معمري ليلى، سعدون عائشة، " فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر "، مجلة الاقتصاد والتنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة ، جامعة المدية، العدد 06، جوان 2016.

#### <u>الملتقيات و الأوراق البحثية:</u>

1 - بن عزة محمد، بوهنة كلثوم، " انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري "، بحوث الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم التجارية - ملحقة مغنية - جامعة تلمسان، 2016/02/21.

2 - عبو عمر، عبو هودة، " جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة "، ملتقى وطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف، المحور الأول.

#### ∔ التقارير:

- 1 بنك الجزائر، النشرات الاحصائية الثلاثية، 2008، 2015، 2018، 2019.
  - 2 بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).
- 3 تقارير بنك الجزائر للسنوات 2003، 2004، 2008، 2010، 2013، 2015، 2017.
  - 4 تقرير البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005.

#### ∔ القوانين:

- 1 المادة 05 من قانون 80-11 المؤرخ في 1980/12/13، المتضمن المخطط الخماسي 1980-1 المادة 05 من قانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15، المتعلق بالمحاسبة المالية، المريدة الرسمية رقم 35، الصادرة بتاريخ 1990/08/15.
- 2 المادة 06 من قانون 80-11 المؤرخ في 1980/12/13 المتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، ، الجريدة الرسمية رقم 51، الصادرة بتاريخ 1980/12/16.
- 3 المادة 23 من قانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية رقم 28، الصادرة بتاريخ 1984/07/10.
- 4 المادة 06 من قانون 84-22 المؤرخ في 1984/12/24، المتضمن المخطط الخماسي 1985-1989، الجريدة الرسمية، العدد الأول، الصادرة بتاريخ 1985/01/02.
- 5 المادة 07 من قانون 84-22 المؤرخ في 1984/12/24، المتضمن المخطط الخماسي 1985 5 المادة 1985، الجريدة الرسمية، العدد الأول، الصادرة بتاريخ 1985/01/02.
- 6 المادة 04 من قانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15، المتعلق بالمحاسبة المالية، الجريدة الرسمية رقم 35، الصادرة بتاريخ 1990/08/15.
- 7 المادة 06 من قانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15، المتعلق بالمحاسبة المالية الجريدة الرسمية رقم 35، الصادرة بتاريخ 1990/08/15.
- 8 المادة 11 من قانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15، المتعلق بالمحاسبة المالية الجريدة الرسمية رقم 35، الصادرة بتاريخ 1990/08/15.
- 9 المواد 19-20-21-22 من قانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15، المتعلق بالمحاسبة الجريدة الرسمية رقم 35، الصادرة بتاريخ 1990/08/15.

#### <u>لمواقع الالكترونية:</u>

- - 2 عدة البنك الدولي، الموقع: http://www.albankaldawli.org 2
- . http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective وزارة المالية من الموقع:

#### ❖ المراجع باللغة الأجنبية:

#### **4** Ouvrages:

- 1 A.Samuelson, "les Grands Courants de la pensée économique OPU Alger ", 1993.
- 2 Bourbonnais Régis: " Econométrie ", 5<sup>e</sup> édition, Paris, Dunod, 2003.
- 3 Jean-José Quilés et autres, "Macroéconomie: cours, méthodes, exercices corrigés", 2éme édition, Bréal édition, 2006.

#### Périodiques, revue et études:

1 - Gregory Mankiw, Mark Taylor: economics," **Thomson learning edition** ", England, 2006.



# الملاحق قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
133	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2018.	01
134	متغيرات النموذج باللوغاريتم في الجزائر خلال الفترة (1980-2018).	02
136	نتائج اختبار الجذر الأحادي.	03
141	نتائج اختبار درجة التأخير.	04
141	نتائج اختبار سببية غرانجر.	05
142	نتائج اختبار جوهانسن للمتغيرات.	06
142	نتائج تقدير النموذج.	07
144	دوال الاستجابة.	08
147	تحليل التباين.	09

## الملحق رقم (1): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2018.

الوحدة: الدينار الجزائري

النفقات العامة	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	السنوات
44016000000	17227000000	26789000000	1980
57655000000	23450000000	34205000000	1981
72445000000	34449000000	37996000000	1982
84825000000	40434000000	44391000000	1983
91598000000	41326000000	50272000000	1984
99841000000	45181000000	54660000000	1985
101817000000	40663000000	61154000000	1986
103970000000	40216000000	63761000000	1987
119700000000	43500000000	76200000000	1988
124500000000	4430000000	80200000000	1989
136500000000	47700000000	88800000000	1990
212100000000	58300000000	153800000000	1991
420131000000	144000000000	276131000000	1992
476627000000	185210000000	291417000000	1993
566329000000	235926000000	330403000000	1994
759617000000	285923000000	473694000000	1995
724609000000	174013000000	550596000000	1996
845196000000	201641000000	643555000000	1997
875739000000	211884000000	663855000000	1998
961682000000	186987000000	774695000000	1999
1178120000000	321929000000	856193000000	2000
1321030000000	357395000000	963633000000	2001
1550650000000	452930000000	1097720000000	2002
1684270000000	561504000000	1122760000000	2003
1888930000000	638036000000	1250890000000	2004
2052040000000	806905000000	1245130000000	2005
2453010000000	1015140000000	1437870000000	2006
3108670000000	1434640000000	1674030000000	2007
4191050000000	1973280000000	2217780000000	2008
4246330000000	1946310000000	2300020000000	2009
4466940000000	1807860000000	2659080000000	2010

#### الملاحق

5731750000000	1934500000000	3797250000000	2011
7058100000000	2275500000000	4782600000000	2012
6024100000000	1892600000000	4131500000000	2013
6995700000000	2501400000000	4494300000000	2014
7656300000000	3039300000000	4617000000000	2015
7297500000000	2711900000000	4585600000000	2016
7282600000000	2605400000000	4677200000000	2017
7726300000000	3078000000000	4648300000000	2018

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام:

- معطيات الديوان الوطني للاحصائيات

- وزارة المالية من الموقع: <a href="http://www.dgpp-">http://www.dgpp-</a>

: تاريخ الاطلاع (<u>mf.gov.dz/index.php/retrospective</u>). 2020/06/13

### الملحق رقم (2): متغيرات النموذج باللوغاريتم في الجزائر خلال الفترة (1980-2018).

LDP	LINF	LPIB	السنوات
3.784553289413452	2.253394842147827	3.745857	1980
4.054476737976074	2.68444037437439	3.792083	1981
4.282828	1.877937197685242	3.811254	1982
4.440590381622314	1.786747	3.887758493423462	1983
4.517409324645996	2.09433	3.983381	1984
4.603579	2.34946870803833	4.059370999999999	1985
4.623177	2.515274286270142	4.154126644134521	1986
4.64417	2.006870746612549	4.200838565826416	1987
4.784988403320312	1.77664577960968	4.079046	1988
4.824305534362793	2.230014324188232	4.018748999999999	1989
4.916324615478516	2.81241	4.127861499786377	1990
5.357058000000001	3.253857	3.822434425354004	1991
6.040566444396972	3.45537	3.871269702911377	1992
6.166734	3.022374	3.910951614379882	1993
6.339175	3.3690185546875	3.750505	1994
6.632814407348633	3.393837	3.732036	1995
6.585632	2.927453517913818	3.848902	1996

#### الملاحق

6.739569	1.745715498924255	3.874899625778198	1997
6.775068	1.599387526512146	3.875105	1998
6.868684	0.9745597	3.884458	1999
7.071677	-1.07880961894989	4.003512382507324	2000
7.186165	1.442202	4.002681	2001
7.346427	0.3506568670272827	4.038837	2002
7.402003	1.451613783836365	4.217503	2003
7.543766	1.376244	4.446467399597168	2004
7.626588	0.3220835	4.636651515960693	2005
7.805073	0.8372476	4.762407302856445	2006
8.04195	1.302912712097168	4.905105	2007
8.340707	1.581038475036621	5.141667366027832	2008
8.353811	1.747459173202515	4.92152	2009
8.404458999999999	1.363537430763245	5.082690999999999	2010
8.653715999999999	1.508512	5.298413	2011
8.861945	2.184927	5.342616558074951	2012
8.703524	1.178655	5.34594	2013
8.853065000000001	1.07158362865448	5.365088	2014
8.943284	1.564440488815308	5.111862999999999	2015
8.895288000000001	1.856298	5.075985	2016
8.893243	1.720979332923889	5.121313	2017
8.952385	1.451613783836365	5.157675	2018

#### الملحق رقم (3): نتائج اختبار الجذر الأحادي.

#### • الناتج المحلي الاجمالي:

#### - النموذج (1):

Null Hypothesis: LPIB has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.324387	0.8664
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 16:49 Sample (adjusted): 1981 2018

Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.088755	0.067016	-1.324387	0.1940
C	0.334185	0.238203	1.402944	0.1694
@TREND("1980")	0.004561	0.003445	1.323799	0.1942

Null Hypothesis: LPIB has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel						
			Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test stat Test critical values:	1% level 5% level		-1.604719 -4.219126 -3.533083	0.7724		
*MacKinnon (1996) one	10% level -3.198312  *MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Residual variance (no correction) 0.014236 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.022100						
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 16:59 Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
LPIB(-1) C @TREND("1980")	-0.088755 0.334185 0.004561	0.067016 0.238203 0.003445	-1.324387 1.402944 1.323799	0.1940 0.1694 0.1942		

#### - النموذج (2):

Null Hypothesis: LPIB has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Ful Test critical values:	ler test statistic 1% level 5% level 10% level	-0.380045 -3.615588 -2.941145 -2.609066	0.9026

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 16:50 Sample (adjusted): 1981 2018

Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.013737	0.036146	-0.380045	0.7061
C	0.096892	0.158505	0.611288	0.5448

		` '			
Null Hypothesis: LPIB has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					
			Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test sta Test critical values:	1% level 5% level 10% level		-0.585716 -3.615588 -2.941145 -2.609066	0.8621	
*MacKinnon (1996) on	e-sided p-values	-			
Residual variance (no correction) 0.014949 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.022531					
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 17:09 Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
LPIB(-1) C	-0.013737 0.096892	0.036146 0.158505		0.7061 0.5448	



#### - النموذج (3):

Null Hypothesis: LPIB has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fu	ller test statistic	1.774319	0.9798
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 16:54 Sample (adjusted): 1981 2018

Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.008175	0.004608	1.774319	0.0842

Null Hypothesis: LPIB has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel						
			Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test sta Test critical values:	tistic 1% level 5% level 10% level		1.435232 -2.627238 -1.949856 -1.611469	0.9599		
*MacKinnon (1996) one	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Residual variance (no o	•			0.015104 0.022061		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 17:14 Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
LPIB(-1)	0.008175	0.004608	1.774319	0.0842		

### Lpib ightarrow I(1): الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.074620	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPIB,2) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 16:56

Sample (adjusted): 1982 2018

Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.833386	0.164226	-5.074620	0.0000

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel						
			Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic         -5.247111         0.0000           Test critical values:         1% level         -2.628961           5% level         -1.950117           10% level         -1.611339						
*MacKinnon (1996) one	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Residual variance (no correction) 0.016308 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.021409						
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB,2) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 17:17 Sample (adjusted): 1982 2018 Included observations: 37 after adjustments						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
D(LPIB(-1))	-0.833386	0.164226	-5.074620	0.0000		

## التضخم:النموذج (1):

Null Hypothesis: LINF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test sta Test critical values:	atistic 1% level 5% level 10% level	-3.068035 -4.219126 -3.533083 -3.198312	0.1283

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction) 0.443005 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.469609

Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 18:02 Sample (adjusted): 1981 2018

Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.411603 1.031799	0.136790 0.419526	-3.009023 2.459443	0.0048 0.0190
@TREND("1980")	-0.015162	0.011459	-1.323159	0.1944

Null Hypothesis: LINF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.009023	0.1431
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LINF)

Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 18:01 Sample (adjusted): 1981 2018

Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.411603	0.136790	-3.009023	0.0048
C	1.031799	0.419526	2.459443	0.0190
@TREND("1980")	-0.015162	0.011459	-1.323159	0.1944

#### - litagis (2):

Null Hypothesis: LINF has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.674812	0.0877
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LINF) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 18:07

Sample (adjusted): 1981 2018

Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.330997	0.123746	-2.674812	0.0112
C	0.587854	0.254463	2.310177	0.0267

Null Hypothesis: LINF has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.662099	0.0900
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction) 0.465164 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.458959

Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 18:08

Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments

C

Variable Coefficient Std. Error t-Statistic LINF(-1) -0.330997 0.123746 -2.674812 0.0112

0.254463

2.310177

0.0267

0.587854



#### $Linf \rightarrow I(1)$ التضخم:

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.641963	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LINF,2) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 18:13 Sample (adjusted): 1982 2018

Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.358320	0.157177	-8.641963	0.0000
C	-0.038476	0.118789	-0.323900	0.7479

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit	troot	
Evogopous: Constant		

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test sta	ntistic	-8.641963	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction) 0.493698 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.493698

Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF,2) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 18:13 Sample (adjusted): 1982 2018

Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.358320	0.157177	-8.641963	0.0000
C	-0.038476	0.118789	-0.323900	0.7479

## الانفاق العام: النموذج (1):

Null Hypothesis: LDP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.964183	0.9372
Test critical values: 1% level		-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LDP) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 18:18 Sample (adjusted): 1981 2018

Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDP(-1)	-0.092312	0.095741	-0.964183	0.3416
C	0.547025	0.365229	1.497760	0.1432
@TREND("1980")	0.010553	0.014389	0.733375	0.4682

Null Hypothesis: LDP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel Adj. t-Stat Prob.\* -1.404300 Phillips-Perron test statistic 0.8436 Test critical values: 1% level -4.219126-3 533083 5% level 10% level -3.198312 \*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.018746 Residual variance (no correction) 0.026230 HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDP) Method: Least Squares Date: 07/14/20 Time: 18:19 Sample (adjusted): 1981 2018 Included observations: 38 after adjustments

Coefficient Variable Std. Error t-Statistic Prob. -0.092312 0.095741 LDP(-1) -0.964183 0.3416 0.547025 0.365229 1.497760 0.1432 @TREND("1980") 0.010553 0.014389 0.733375 0.4682

#### - النموذج (2):

Null Hypothesis: LDP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Ful	ller test statistic	-1.638278	0.4537
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LDP) Method: Least Squares Date: 07/15/20 Time: 08:31 Sample (adjusted): 1981 2018

Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDP(-1)	-0.022857	0.013952	-1.638278	0.1101
C	0.288722	0.096018	3.006965	0.0048

Null	нур	otnes	SIS: L	ואט	nas	a ur	nit root	
Exo	neno	ne: C	`one	tant				

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
atistic	-1.535690	0.5050
1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	
	1% level 5% level	atistic -1.535690 1% level -3.615588 5% level -2.941145

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction) 0.019034
HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.023171

Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDP) Method: Least Squares Date: 07/15/20 Time: 08:31 Sample (adjusted): 1981 2018

Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDP(-1)	-0.022857	0.013952	-1.638278	0.1101
C	0.288722	0.096018	3.006965	0.0048

#### Ldp ightarrow I(1) الانفاق العام:

Null Hypothesis: D(LDP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fu Test critical values:	ller test statistic 1% level 5% level 10% level	-4.697896 -3.621023 -2.943427 -2.610263	0.0005

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LDP,2) Method: Least Squares Date: 07/15/20 Time: 08:34 Sample (adjusted): 1982 2018

Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDP(-1))	-0.765345	0.162912	-4.697896	0.0000
C	0.099977	0.032544	3.072007	0.0041

Null Hypothesis: D(LDP) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel						
			Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test sta Test critical values:	tistic 1% level 5% level 10% level		-4.649322 -3.621023 -2.943427 -2.610263	0.0006		
*MacKinnon (1996) one	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Residual variance (no of HAC corrected variance	,			0.019361 0.017661		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDP,2) Method: Least Squares Date: 07/15/20 Time: 08:35 Sample (adjusted): 1982 2018 Included observations: 37 after adjustments						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		

-0.765345

0.099977

0.162912

0.032544

-4.697896

3.072007

0.0000

0.0041



D(LDP(-1))

#### الملحق رقم (4): نتائج اختبار درجة التأخير.

VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: LDP LINF LPIB

Exogenous variables: C Date: 07/09/20 Time: 10:19 Sample: 1980 2018 Included observations: 35

	Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
	0	-119.9989	NA	0.226485	7.028507	7.161823	7.074528
•	1	9.531073	229.4531*	0.000232*	0.141082*	0.674344*	0.325164*
	2	14.19473	7.461856	0.000301	0.388872	1.322081	0.711016
	3	18.16806	5.676187	0.000414	0.676111	2.009266	1.136316
	4	26.67238	10.69114	0.000454	0.704435	2.437537	1.302702

<sup>\*</sup> indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

#### الملحق رقم (5): نتائج إختبار سببية غرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/15/20 Time: 09:34

Sample: 1980 2018

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LINF does not Granger Cause LDP	38	0.20276	0.6553
LDP does not Granger Cause LINF		2.12498	0.1538
LPIB does not Granger Cause LDP	38	0.20189	0.6560
LDP does not Granger Cause LPIB		2.09279	0.1569
LPIB does not Granger Cause LINF	38	0.20110	0.6566
LINF does not Granger Cause LPIB		2.46508	0.1254

#### الملحق رقم (6): نتائج اختبار جوهانسن للمتغيرات.

Date: 07/15/20 Time: 09:51 Sample (adjusted): 1982 2018

Included observations: 37 after adjustments Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: LDP LINF LPIB

Lags interval (in first differences): 1 to 1

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.269499	17.44716	29.79707	0.6070
At most 1	0.110807	5.828246	15.49471	0.7157
At most 2	0.039287	1.482944	3.841466	0.2233

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.269499	11.61891	21.13162	0.5855
At most 1	0.110807	4.345302	14.26460	0.8212
At most 2	0.039287	1.482944	3.841466	0.2233

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

#### الملحق رقم (7): نتائج تقدير النموذج (VAR).

Vector Autoregression Estimates Date: 07/20/20 Time: 16:47 Sample (adjusted): 1981 2018

Included observations: 38 after adjustments Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LPIB	LINF	LDP
LPIB(-1)	0.914790	0.340681	-0.030037
	(0.05914)	(0.33212)	(0.06986)
	[15.4674]	[1.02578]	[-0.42995]
LINF(-1)	-0.029995	0.588092	0.012253
	(0.02407)	(0.13517)	(0.02843)
	[-1.24610]	[4.35073]	[ 0.43093]
LDP(-1)	0.022890	-0.202197	0.988339
	(0.02090)	(0.11737)	(0.02469)
	[1.09521]	[-1.72278]	[40.0322]
С	0.309940	0.606224	0.321996
	(0.19176)	(1.07683)	(0.22652)
	[1.61628]	[ 0.56297]	[1.42150]
R-squared Adj. R-squared Sum sq. resids S.E. equation F-statistic Log likelihood Akaike AIC Schwarz SC Mean dependent S.D. dependent	0.958378	0.495297	0.992795
	0.954706	0.450765	0.992160
	0.512601	16.16423	0.715254
	0.122786	0.689506	0.145041
	260.9602	11.12212	1561.721
	27.89138	-37.67875	21.56170
	-1.257441	2.193618	-0.924300
	-1.085063	2.365996	-0.751923
	4.385868	1.818655	6.817795
	0.576937	0.930377	1.638032

#### • نتائج تقدير معادلة الناتج المحلي الاجمالي بطريقة OLS:

Dependent Variable: LPIB

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 07/13/20 Time: 11:28 Sample (adjusted): 1981 2018

Included observations: 38 after adjustments

LPIB = C(1)\*LINF(-1) + C(2)\*LPIB(-1) + C(3)\*LDP(-1) + C(4)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.029995 0.914790	0.024071 0.059143	-1.246105 15.46742	0.2212
C(2) C(3)	0.022890	0.020900	1.095211	0.2811
C(4)	0.309940	0.191761	1.616281	0.1153
R-squared	0.958378	Mean depend	lent var	4.385868
Adjusted R-squared	0.954706	S.D. depende	nt var	0.576937
S.E. of regression	0.122786	Akaike info cri	iterion	-1.257441
Sum squared resid	0.512601	Schwarz crite	rion	-1.085063
Log likelihood	27.89138	Hannan-Quin	n criter.	-1.196110
F-statistic	260.9602	Durbin-Watso	n stat	1.946959
Prob(F-statistic)	0.000000			

#### • نتائج تقدير معادلة التضخم بطريقة OLS:

Dependent Variable: LINF

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 07/13/20 Time: 11:26 Sample (adjusted): 1981 2018

Included observations: 38 after adjustments

LINF = C(1)\*LINF(-1) + C(2)\*LPIB(-1) + C(3)\*LDP(-1) + C(4)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1) C(2) C(3) C(4)	0.588092 0.340681 -0.202197 0.606224	0.135171 0.332117 0.117366 1.076835	4.350728 1.025784 -1.722780 0.562969	0.0001 0.3122 0.0940 0.5772
R-squared Adjusted R-squared S.E. of regression Sum squared resid Log likelihood F-statistic Prob(F-statistic)	0.495297 0.450765 0.689506 16.16423 -37.67875 11.12212 0.000031	Mean dependent var S.D. dependent var Akaike info criterion Schwarz criterion Hannan-Quinn criter. Durbin-Watson stat		1.818655 0.930377 2.193618 2.365996 2.254949 2.290046

#### • نتائج تقدير معادلة الانفاق العام بطريقة OLS:

Dependent Variable: LDP

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 07/14/20 Time: 18:00 Sample (adjusted): 1981 2018

Included observations: 38 after adjustments

LDP = C(1)\*LINF(-1) + C(2)\*LPIB(-1) + C(3)\*LDP(-1) + C(4)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1) C(2) C(3) C(4)	0.012253 -0.030037 0.988339 0.321996	0.028434 0.069863 0.024689 0.226517	0.430930 -0.429951 40.03219 1.421505	0.6692 0.6699 0.0000 0.1643
R-squared Adjusted R-squared S.E. of regression Sum squared resid Log likelihood F-statistic Prob(F-statistic)	0.992795 0.992160 0.145041 0.715254 21.56170 1561.721 0.000000	Mean depend S.D. depende Akaike info cri Schwarz critei Hannan-Quin Durbin-Watso	nt var iterion rion n criter.	6.817795 1.638032 -0.924300 -0.751923 -0.862970 1.618766

الملحق رقم (8): دوال الاستجابة.

#### Response of LDP to one standard deviation Innovation

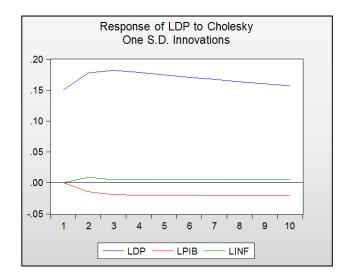
Respon Period	se of LDP: LDP	LINF	LPIB
1	0.145041	0.000000	0.000000
2	0.144989	0.009127	-0.003593
3	0.143927	0.015154	-0.006338
4	0.142211	0.019163	-0.008472
5	0.140071	0.021844	-0.010153
6	0.137655	0.023637	-0.011489
7	0.135063	0.024828	-0.012554
8	0.132360	0.025602	-0.013402
9	0.129590	0.026079	-0.014074
10	0.126784	0.026342	-0.014599

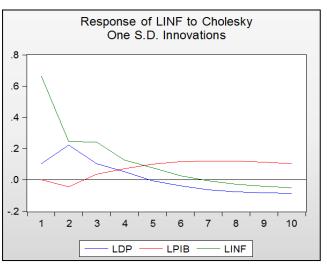
#### Response of LINF to one standard deviation Innovation

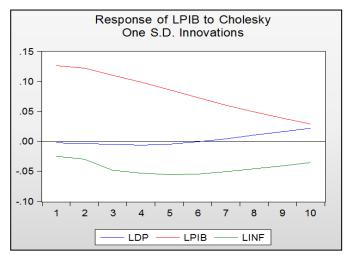
Respor Period	nse of LINF: LDP	LINF	LPIB
1 2 3 4 5 6 7	0.131360 0.047588 -0.001850 -0.030020 -0.045113 -0.052251 -0.054629	0.676877 0.388619 0.211139 0.102972 0.038055 2.00E-05 -0.021400	0.000000 0.040749 0.061967 0.071380 0.073796 0.072197 0.068414
8 9 10	-0.054231 -0.052282 -0.049533	-0.021400 -0.032637 -0.037708 -0.039118	0.063563 0.058314 0.053056

#### Response of LPIB to one standard deviation Innovation

Respor Period	nse of LPIB: LDP	LPIB	LINF
1	-0.001978	0.126212	-0.024808
2	-0.003664	0.121867	-0.030034
3	-0.004601	0.109879	-0.047854
4	-0.006724	0.098659	-0.052893
5	-0.004831	0.085897	-0.055589
6	-0.001031	0.073087	-0.054200
7	0.004277	0.060576	-0.050893
8	0.010205	0.048912	-0.046128
9	0.016283	0.038334	-0.040680
10	0.022117	0.028997	-0.034974





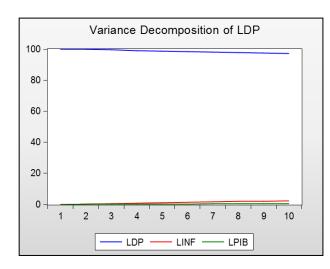


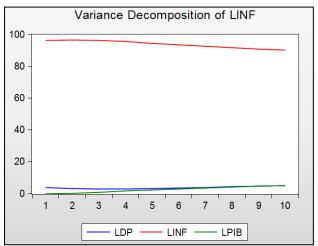
الملحق رقم (9): تحليل التباين.

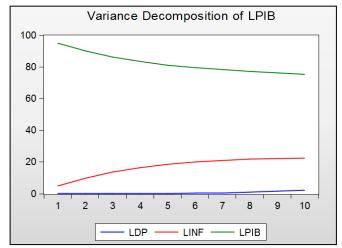
Variance Period	e Decomposi S.E.	tion of LDP: LDP	LINF	LPIB
1	0.145041	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.205317	99.77178	0.197598	0.030621
3	0.251276	99.42030	0.495626	0.084070
4	0.289487	99.03938	0.811619	0.148997
5	0.322494	98.66806	1.112763	0.219182
6	0.351628	98.32099	1.387892	0.291120
7	0.377701	98.00221	1.635003	0.362788
8	0.401264	97.71130	1.855710	0.432991
9	0.422711	97.44616	2.052818	0.501021
10	0.442341	97.20424	2.229299	0.566458

Variance Period	e Decomposi S.E.	tion of LINF: LDP	LINF	LPIB
1	0.689506	3.629543	96.37046	0.000000
2	0.793958	3.096626	96.63996	0.263412
3	0.823888	2.876225	96.31345	0.810321
4	0.833901	2.937165	95.53917	1.523670
5	0.839238	3.188888	94.53354	2.277568
6	0.843957	3.536640	93.47939	2.983973
7	0.848756	3.911029	92.48893	3.600041
8	0.853482	4.271568	91.61350	4.114931
9	0.857898	4.599109	90.86617	4.534717
10	0.861851	4.887324	90.24050	4.872175

Variance Period	e Decomposi S.E.	tion of LPIB: LDP	LINF	LPIB
1	0.122786	0.006490	5.100413	94.89310
2	0.170695	0.011340	9.797677	90.19098
3	0.204278	0.008508	13.63010	86.36139
4	0.229222	0.034299	16.51496	83.45075
5	0.248068	0.124030	18.60866	81.26731
6	0.262425	0.304358	20.08947	79.60617
7	0.273443	0.592542	21.10653	78.30092
8	0.281984	0.997315	21.77504	77.22764
9	0.288695	1.520118	22.18203	76.29786
10	0.294062	2.156414	22.39315	75.45043







#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الأثر الذي تحدثه مختلف التغيرات التي تطرأ على النفقات العامة في التضخم و النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، مستخدمين عينة دراسة تمتد من سنة 1980 الى غاية 2018، من خلال استعراض الإطار النظري الخاص بالانفاق العام وعلاقته بكل من النمو الاقتصادي والتضخم، مع تحليل واقع وتطورات متغيرات الدراسة في الجزائر، ليتم بعدها إجراء الدراسة التطبيقية بالاعتماد على نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR).

أين توصلنا الى بعض النتائج والتي كانت من أهمها، أن الانفاق العام يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير، بينما العلاقة بين الانفاق العام والتضخم علاقة عكسية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، التضخم، النمو الاقتصادي، نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR).

#### Résumé:

L'objectif de cette étude est de connaître l'effet de divers changements dant les dépenses publiques sur l'inflation et la croissance économique de l'économie algérienne, à partir d'un échantillon d'étude s'étendant de 1980 à 2018, grâce à examiner le cadre conceptuel des dépenses publiques et sa relation avec la croissance économique et l'inflation, avec une analyse de la réalité et des évolutions des variables de l'étude en Algérie, suivie d'une étude appliquée basée sur le modèle d'auto-régression (VAR).

Où sommes-nous arrivés à certains résultats, dont le plus important était que les dépenses publiques affectent positivement la croissance économique à court terme, tandis que la relation entre les dépenses publiques et l'inflation est une relation inverse en Algérie.

**Les mots clés:** Les dépenses publiques, l'inflation, la croissance économique, le modèle d'auto-régression (VAR).